الفصل الثانى

ويشتمل على بحثين:

البحث الأول : الصحيحـــان.

البحث الثانى: السنن الأربعة.

ولنبدأ بالتعريف بشيخ الحفاظ وصاحب أصح كتاب بعد كتاب الله تعالى ألا وهو:

البحث الأول: الصحيحان
الإمام البخـارى

نسبه ونشأته:

وهــو أمير المؤمنين فــى الحديث الإمام أبو عبدالله محمد بــن إسماعيل بن إبراهيم بن المغــيرة بــن بردزبة[1] الجعفى ولاء حيث أســلم جده المغيرة على يــد اليمان الجعفى والى بخارى فانتمى إليه بالولاء، البخارى مولدا.

ولــد أبو عبدالله بمدينة بخارى إحدى مدن مــا وراء نهر جيحون على بعد ثمانية أيام من سمرقند من بلاد فارس.

وكانت ولادة البخارى بها يوم الجمعة لثلاث عشــرة ليلة خلت من شــوال ســنة أربع وتســعين ومائة من الهجرة[2]. وكان والده ورعا تقيا ومحدثا فاضلا. كما كان ثقة ترجم له ابن حبان فى كتاب الثقات كما ترجم له ولده فى التاريخ الكبير. وقد خرج إسماعيل حاجا قبل ســنة ١٧٩ هـ وتقابل مع إمام المدينة مالك بن أنس وحدث عن أبى معاوية بن صالح وجماعــة وروى عنه أحمد بن حفص وغيره من العراقيــين وبلغ إسماعيل فى ورعه درجة عالية، فكان يبتعد عن الشــبهات وثروته الطائلة التى جمعها نقية خالصة اســتثمرها فى الخيرات، روى عنه أحمد بن حفص قال: دخلت عليه عند موته فقال: لا أعلم فى جميع

(١) بردزبة: كلمة فارسية معناها الزارع أى الفلاح أو البستانى.

(٢) وفيات الأعيان جـ١ ص٥٧٦ ومقدمة فتح البارى ص٤٧١١.

مالى درهما من شبهة، فتصاغرت إلى نفسى[1] وفى بيئة الطهر والورع والدين والدنيا استقبل بيــت الحديث والنعمة محمد بن إسماعيل وقد لبث الوالد قرير العين بابنه إلى أن عاجلته المنية فترك ابنه طفلا صغيرا فكفلته أمه وقامت بتربيته ورعايته وعقدت عليه أسمى الآمال، ثم وجهته إلى التعليم لينسج على منوال أبيه ويستفيد مما خلفه من ثروة العلم فاتجهت به إلى الكتاب ليحفظ القرآن الكريم والحديث الشريف وما أن بلغ البخارى العاشرة من عمره إلا وألهمه الله حفظ الحديث الشــريف فى هذه الســن المبكرة مما يدل على ما وهبه الله له مــن قدرة فائقة فى الحفظ وقريحة وقادة فيه، يقــول محمد بن أبى حاتم وراق البخارى: سمعــت البخــارى يقول: ألهمت حفظ الحديث وأنا فى الكتاب، فقلت: كم أتى عليك إذ ذاك؟ فقال: عشــر ســنين أو أقل[2] ولهذا النبوغ الهائل انطلق البخارى فى ســن الحادية عشــرة قاصدا أئمة الحديث لينهل من مواردهم يســاعده على ذلــك عقلية واعية وحافظة قوية، ومما يدل على نبوغه العلمى ما تحدث به عن نفســه فى هذه المرحلة: (ثم خرجت من الكتاب فجعلت اختلف إلى الداخلى وغيره فقال يوما فيما كان يقرأ الناس: سفيان عن أبى الزبير عن إبراهيم، فقلت: إن أبا الزبير لم يرو عن إبراهيم فانتهرنى فقلت له: ارجع إلى الأصــل إن كان عنــدك فدخل فنظر فيه ثم رجع فقال: كيف هو يا غلام؟، فقلت: هو الزبير وهو ابن عدى بن إبراهيم، فأخذ القلم وأصلح كتابه، وقال لى: صدقت، قال: فقال له إنسان: ابن كم حين رددت عليه؟ فقال: ابن إحدى عشرة سنة)[3].

منهج البخارى فى طلب الحديث:

ينحصر منهج البخارى فى طلب الحديث فى أمور ثلاثة الأول: العناية بالسند والمتن، والثانى: رحلاته العلمية، والثالث: حفظه ومعرفته بعلوم الحديث.

١- العناية بالسند والمتن:

أما بالنســبة للأول فمنذ اتجه البخارى إلى طلب الحديث وهو يعنى بالإســناد فعرف الرجــال وتواريخهم وأحوالهم، وعنى بالمتن وأصوله وكان لا يروى الموقوف الذى روى عن الصحابى أو المقطوع الذى وقف على التابعى إلا إذا كان له أصل من القرآن الكريم أو السنة الصحيحة المســندة، يقول سليم بن مجاهد: كنت عند محمد بن سلام البيكندى فقال: لو

(١) الطبقات الكبرى لابن السبكى جـ٢ ص٢١٣.

(٢) النكت لابن حجر ص٧ مخطوط بمكتبة الأزهر.

(٣) مقدمة فتح البارى ص ٤٧٩، الطبقات الكبرى لابن السبكى جـ٢ ص٢١٦.

جئت قبل لرأيت صبيا يحفظ سبعين ألف حديث فخرجت حتى لحقته فقلت له: أنت تحفظ سبعين ألف حديث؟ قال: نعم وأكثر ولا أجيئك بحديث عن الصحابة والتابعين إلا عرفت مولد أكثرهم ووفاتهم ومساكنهم ولست أروى حديثا من حديث الصحابة والتابعين إلا ولى من ذلك أصل أحفظه من الكتاب أو السنة[1]. وهكذا هيأته عناية الله وتوفيقه لسلوك طريق العلم منذ صغره على أساس متين مع الاستعداد الفطرى والعقلية الحادة مما جعل لمروياته الثقة المتوفرة كما أعانه على تحصيل العلم واستيعابه ما تركه والده من التراث العلمى النافع فظل يحفظ ويناقش ويطلب العلم حتى ذاع صيته وأصبح موضع الإعجاب من شيوخه، وما أن بلغ من عمره ست عشرة سنة إلا وحفظ كتب ابن المبارك ووكيع وعرف مذاهب أهل الرأى وكلامهم.

٢- رحلاته العلمية:

أما عن رحلات البخارى فى طلب العلم فقد كابد الأخطار فى رحلاته وبذل كثيرا من الجهود المضنية فى طلب العلم وتحرى الأحاديث الصحيحة ولم يكتف البخارى فيما يرويه على ما جمعه من أحاديث بلده الذى يعيش فيه وإنما هاجر ورحل إلى كثير من البلاد يجالس المحدثين والحفاظ ليأخذ عنهم ويسمع منهم ولم يأل جهدا فى استيعاب ما عند المحدثين حتى جمع الكثير من الحديث. وقد حفزه إلى الرحلة ما وفقه الله تعالى إليه من إلهامه الصواب وتذليل طرق البحث والتعليم، وما كان يستشعره فى نفسه من نهم علمى وطموح مبكر وتوجيه سديد. وقد ابتدأ البخارى رحلته بمكة المكرمة مهبط الرسالة ليؤدى فريضة الحج فخرج هو وأمه وأخوه أحمد سنة عشرة ومائتين ٢١٠ هـ وأقام البخارى بمكة يطلب العلم ورجع أخوه أحمد إلى بخارى، وفى مكة سمع من أبى الوليد أحمد بن محمد الأرزقى وإسماعيل بن سالم الصايغ ثم اتجه بعد ذلك إلى المدينة المنورة دار الهجرة، وفى رحاب المسجد النبوى وبجوار صاحب الرسالة ﷺ بدأ البخارى تأليف ما وفقه الله إليه فصنف قضايا الصحابة والتابعين ثم صنف التاريخ الكبير، قال البخارى: فلما طعنت فى ثمانى عشرة صنفت كتاب قضايا الصحابة والتابعين ثم صنفت التاريخ فى المدينة عند قبر النبى ﷺ وكنت أكتبه فى الليالى المقمرة وكل اسم فى التاريخ إلا وله عندى قصة إلا أنى كرهت أن يطول الكتاب «أ.هـ»[2].

(١) الطبقات الكبرى لابن السبكى جـ٢ ص٢١٨.

(٢) هدى السارى ص٤٧٩.

ومكث البخارى فى المدينة سنة ثم رحل بعدها إلى البصرة وأقام بها خمس سنين وكان يتردد منها على مكة أيام الحج، يقول البخارى «دخلت إلى الشام ومصر والجزيرة مرتين وإلى البصرة أربع مرات وأقمت بالحجاز ستة أعوام ولا أحصى كم دخلت إلى الكوفة وبغداد مع المحدثين»[1]. وهكذا طوف البخارى فى سبيل العلم فى أقطار شتى فمن مكة إلى المدينة والشام وبغداد والبصرة والكوفة ومصر وبخارى ومرو ونيسابور وقيسيارية وعسقلان وحمص وخراسان وكان لهذه الجهود التى بذلها من الأهمية ما يعطينا الثقة الكاملة بمروياته، يقول البخارى: كتبت عن ألف شيخ أو أكثر ما عندى حديث لا أذكر إسناده[2].

٣- حفظه ومعرفته بعلوم الحديث:

تميز البخارى منذ صغره بمواهب عظيمة منحه الله إياها فكان لديه الاستعداد الفطرى الذى فطره الله عليه: حافظة قوية وعقلية صافية وعمل دائب، فلا غرو أن كان فى حفظه ومعرفته بعلوم الحديث آية بهرت العقول وقد سلك فى دراسته أدق الطرق وأسماها فكان ينمى ما عنده من القدرات بالجد والاجتهاد والمداومة على المذاكرة، يقول البخارى: موضحا المنهج السليم للحفظ (لا أعلم شيئا أنفع للحفظ من نهمة الرجل ومداومة النظر)[3] كما كان يستعين على تثبيت المعلومات بربطها بما يحيط بها كما كان يربط بين أقوال الصحابة والتابعين وبين الكتاب والسنة حتى يتضح القول فى ذهنه من جميع الجوانب فسبق علماء النفس بهذا المنهج التربوى فى الدراسة. ومما يشهد البخارى بسعة حفظه ومعرفته بعلوم الحديث ما رواه أحمد بن الحسين الرازى قال: سمعت أبا أحمد بن عدى الحافظ يقول: سمعت عدة من مشايخ بغداد يقولون إن محمد بن إسماعيل البخارى قدم بغداد فسمع به أصحاب الحديث فاجتمعوا به وأرادوا امتحان حفظه فعمدوا إلى مائة حديث فقلبوا متونها وأسانيدها وجعلوا متن هذا الإسناد لإسناد آخر وإسناد هذا المتن لمتن آخر ودفعوها إلى عشرة أنفس لكل رجل عشرة أحاديث وأمروهم إذا حضروا المجلس أن يلقوا ذلك على البخارى وأخذوا عليه الموعد للمجلس فحضروا وحضر جماعة من الغرباء من أهل خراسان وغيرهم من البغداديين، فلما اطمأن المجلس بأهله انتدب رجل من العشرة فسأله عن حديث من تلك الأحاديث.

---

(١) المرجع السابق.

(٢) تاريخ بغداد جـ٢ ص١٠.

(٣) هدى السارى ص٤٨٨.

فقال البخارى: لا أعرفه، فما زال يلقى عليه واحدا بعد واحد حتى فرغ والبخارى يقول: لا أعرفــه، وكان العلماء ممن حضروا المجلس يلتفت بعضهم إلى بعض ويقولون: فهم الرجل ومن كان لم يدر القصة يقضى على البخارى بالعجز والتقصير وقلة الحفظ ثم انتدب رجل من العشرة أيضا فسأله عن حديث من الأحاديث المقلوبة فقال: لا أعرفه، فسأل عن آخر فقال: لا أعرفه، فلم يزل يلقى عليه واحدا واحدا حتى فرغ والبخارى يقول: لا أعرفه، ثم الثالث والرابع إلى تمام العشرة حتى فرغوا كلهم من إلقاء تلك الأحاديث المقلوبة والبخارى لا يزيدهم على (لا أعرفه)، فلما علم أنهم قد فرغوا التفت إلى الأول فقال أما حديثك الأول فقلت كذا: وصوابه كذا وحديثك الثانى كذا وصوابه كذا والثالث والرابع على الولاء حتى أتى على تمام العشــرة فرد كل متن إلى إســناده وكل إســناد إلى متنه وفعل بالآخرين مثل ذلك فأقر الناس لــه بالحفــظ وأذعنوا له بالفضل[1]. يقول ابن حجر: هنا يخضع للبخارى فما العجب من رد الخطأ إلى الصواب؟ فإنه كان حافظا بل العجب من حفظه للخطأ على ترتيب ما ألقوه عليه مــن مــرة واحدة وفى هذا الامتحان الصعب الذى اجتــازه البخارى بنجاح باهر ما يدل على قوة ذاكرته، وبلوغه فى الإحاطة بالحديث حدا لم يصله سواه حتى أقر له الجميع بالإمامة والفضل. وكان البخارى حجة فى معرفة علوم الحديث ولم يتصدر للتحديث إلا بعد إحاطته بالصحيح من السقيم كما قال: (ما جلست للتحديث حتى عرفت الصحيح من السقيم وحتى نظــرت فى كتب أهل الرأى). وهكذا تتضح شــخصيته العلمية متكاملة الجوانب فى مجال الســنة المطهرة، يجمع بين حفظ الأسانيد والمتون والإحاطة الدقيقة بعلل الحديث مما جعله مرجعــا لكبــار العلماء. قال أحمد بن حمدون الحافظ (رأيــت البخارى فى جنازة ومحمد بن يحيى الذهلى يسأله عن الأسماء والعلل، والبخارى يمر فيه مثل السهم كأنه يقرأ قل هو الله أحد)[2]. وقد شــهد الإمام مســلم للبخارى بالسبق والإمامة معترفا له بالفضل، قال أحمد بن حمدون: جاء مســلم بن الحجاج إلى البخارى فقبل بين عينيه، وقال: (دعنى أقبل رجليك يا أستاذ الأساتذة ويا سيد المحدثين وطبيب الحديث فى علله)[3].

كما شــهد له أيضا أبو عيســى الترمذى قال: (لم أر بالعراق ولا بخراســان فى معنى العلل والتاريخ ومعرفة الأسانيد أعلم من محمد بن إسماعيل)[4] كما شهد له أقرانه وشيوخه

(١) هدى السارى ص٤٨٧، ووفيات الأعيان جـ١ ص٥٧٦.
(٢) هدى السارى ص٤٨٩.
(٣) البداية والنهاية جـ١١ ص٩٦.
(٤) تاريخ بغداد جـ٢ ص٢٧.

وأثنــوا عليه عاطر الثناء، فلا غرابة أن يلقب بأمير المؤمنين فى الحديث، وذلك فضل الله يؤتيه من يشاء.

شيوخ البخارى:

رسم البخارى منهجا لنفسه فى اختيار شيوخه الذين يأخذ عنهم لا يتعداه ولا يحيدون عنه فقد طاف بآفاق كثيرة يبحث عن أئمة الحديث واشترط على نفسه ألا يأخذ الحديث إلا عن الرواة الثقات المعروفين بالورع، واهتم بمعرفة أحوالهم وكيفية تلقيهم للحديث فميز بين من كان محل ثقة كاملة فى نظر الأئمة المحدثين فيأخذ حديثه وبين من لم يكن محل ثقة فيترك حديثه. يقول البخارى: (كتبت عن ألف شيخ وأكثر ما عندى حديث إلا وأذكر إسناده)[1] وفى هذا دلالة على إحاطته الدقيقة وتحريه الشديد فى معرفة الرجال وتمييزهم فمن كان من الرواة فيه نظر ترك حديثه مهما كان عدد أحاديثه، سـئل عن خبر حديث، فقال: (يا أبا فلان أترانى أدلس؟ تركت أنا عشــرة آلاف حديث لرجل فيه نظر، وتركت مثلها أو أكثر لغيره لى فيه نظر)[2].

وكما تحرى الدقة فى معرفة الثقات وغيرهم فقد تحرى الدقة كذلك بالنسبة للأحاديث الصحيحــة وغيرهــا فحفظ كثيرا من الأحاديث الصحيحة وغــير الصحيحة، وحفظه لغير الصحيحة إنما هو لتجنبها وتمييزها وتنقية الأحاديث الصحيحة منها.

وقد كان شــيوخ البخارى من الكثرة بمكان بحيث يصعب اســتيعابهم أو تحديد بعض الشخصيات العلمية الذين كان لهم أثرهم فى تزكية مواهبه وتنمية ثروته العلمية لأنه كان ذا رحلات واســعة متأثرا بجميع شيوخه الأفاضل حتى تكونت شخصيته العلمية المستقلة ومن شيوخه بمكة: أبو الوليد أحمد بن محمد الأرزقى وإسماعيل بن سالم الصائغ وأبو بكر الحميدى، وبالمدينة: إبراهيم بن المنذر الحزامى ومطرف بن عبدالله بن حمزة، وبالشــام: محمد بن يوسف الفريابى من أوائل من صنف المسانيد وأبو إسحق بن إبراهيم وأبو إبراهيم وأبو اليمان بن نافع، وببخارى: محمد بن ســلام البيكندى ومحمد بن يوســف بن محمد المسندى، وبمرو: على بن الحسن بن شقيق وعبدالله بن عبدالله بن عثمان ومحمد بن يحيى الصائــغ، وببلــخ: مكى بن إبراهيم ويحيى بن بشــر وقتيبة بن ســعيد ومن هراة أحمد بن

(١) تهذيب التهذيب جـ٢ ص٤٧.

(٢) تاريخ بغداد جـ٢ ص٢٥.

الوليد الحنفى، ومن نيسابور: يحيى بن يحيى التميمى وإسحق بن راهويه ومحمد بن يحيى الذهلى ومن الرى: إبراهيم بن موسى ومن بغداد: أحمد بن حنبل ومحمد بن سابق وأبو بكر بن الأسود ومن واسط حسان بن عبدالله وسعيد بن عبدالله بن سليمان ومن البصرة: أبو عاصم النبيل وأبو الوليد الطيالسى ومن الكوفة: عبدالله بن موسى وأبو نعيم بن يعقوب وبمصر: عثمان بن صالح وسعيد بن كثير ويحيى بن عبدالله بن بكير وبالجزيرة: أحمد بن عبدالملك الحرانى وأحمد بن يزيد وعمر بن خلف، وقد ميز الحاكم بين كل ناحية وسمى شيوخها من المتقدمين ليستدل على عالى إسناد البخارى[1] وإذا نظرنا إلى مراتب شيوخ البخارى نرى أنهم ينحصرون فى خمس طبقات:

الطبقة الأولى[2]:

من حدثه عن التابعين مثل محمد بن عبدالله الأنصارى حدثه عن حميد ومثل مكى بن إبراهيم حدثه عن يزيد بن أبى عبيد، ومثل أبى عاصم النبيل حدثه عن يزيد بن أبى عبيد أيضا ومثل عبدالله بن موسى حدثه عن إسماعيل بن أبى خالد ومثل أبى نعيم حدثه عن الأعشى وشيوخ هؤلاء كلهم من التابعين.

الطبقة الثانية:

قوم حدثوا عن أئمة حدثوا عن التابعين وهم شيوخه الذين روى عنهم عن ابن جريج ومالك وابن أبى ذئب فى الحجاز وشعبة والأوزاعى وطبقتهما بالشام والثورى وحماد وأبى عوانة بالعراق ويعقوب بن عبد الرحمن بمصر وفى هذه الطبقة كثرة.

الطبقة الثالثة:

قوم حدثوا عن قوم أدرك زمانهم وأمكنه لقيتهم، ولكن لم يسمعهم كزيد بن هارون وعبد الرزاق.

الطبقة الرابعة:

قوم فى عداد طبقته حدث عنهم عن مشايخه كأبى حاتم بن إدريس الرازى.

---

(١) طبقات الشافعية الكبرى لابن السبكى جـ٢ ص٢١٤.

(٢) هدى السارى ص٤٧٩.

الطبقة الخامسة:

قوم فى عداد طلبته فى السـن والإسـناد سمع منهم للفائدة كعبدالله بن حماد وعبدالله ابن أبى العاص الخوارزمى وحسين بن محمد القبانى وغيرهم وقد روى عنهم أشياء يسيرة وعمل فى الرواية عنهم بما روى عثمان بن أبى شيبة عن وكيع قال: لا يكون الرجل عالما حتى يحدث عمن هو فوقه وعمن هو مثله وعمن هو دونه، وعن البخارى أنه قال: لا يكون المحـدث كاملا حتى يكتب عمن هو فوقه وعمـن هو مثله وعمن هو دونه[1]. ولعل مرادهم بذلـك زيادة العلم وكثرة التحديث والتمكـن فربما يكون عند البعض ما ليس عند الآخرين حتى ولو كانوا أدنى منهم.

ولتفصيـل هذه الطبقـات وبيانها فائده هامة هى أنه يبتعد عـن الالتباس والإبهام عن الذى لا معرفة له إذا كان الحديث بإسـناد عال مرة ونازل أخرى وبمعرفة الطبقات يمكن إدراك أن الإسناد العالى قد حذف منه أو الإسناد النازل قد زيد فيه[2] يقول ابن طاهر مبينا ذلـك: لئـلا يظن من لا معرفة له إذا حدث البخارى مثلا عن مكى عن يزيد بن أبى عبيد عن سـلمة. ثم حدث فى موضع آخر عن قتيبة عن بكر بن مضر عن عمرو بن الحارث عن بكير ابن عبدالله الأشـج عن يزيد بن أبى عبيد عن سـلمة أن الإسناد الأول سقط منه شىء وعلـى هذا سـائر الأحاديث؛ إذ لو لم يعرف ذلك لوقـع الالتباس فى كثير من الأحاديث على من لا معرفة له «أ. هـ».

ومن شيوخ البخارى الذين كان لهم أثرهم: الإمام على بن المدينى والإمام أحمد بن حنبل والإمام يحيى بن معين والإمام إسحق بن راهويه، وسيأتى الحديث عنهم إن شاء الله.

من صفات الإمام البخارى:

كان البخارى نحيف الجسم ليس بالطويل ولا بالقصير ويميل لونه إلى السمرة[3].

وقـد جمـع مع علمه كثيرا من محامد الفعال وكريم الخصال وعرف بالتقوى والورع ومكارم الأخلاق، وبتلك المعانى النبيلة والمثل المشـرقة التى استقاها من منابع السنة المطهرة احتل مكانـة مرموقة بين علماء عصره فجمع بين الحسـنيين: علما وعمـلا، وكان كثير العبادة

(١) هدى السارى ص٤٨٠.

(٢) البخارى محدثا وفقيها للدكتور الحسينى هاشم ص٤٠.

(٣) تهذيب التهذيب جـ٧ ص٤٩.

والتهجـد بالليل وقراءة القـرآن الكريم زاهدا فى الدنيا راغبا فـى الآخرة. وذات يوم كان يصلى فلسـعه الزنبور سـبع عشـرة مرة فلما قضى صلاته قال: انظروا أى شىء هذا الذى آذانى فى صلاتى؟ فنظروا فإذا (الزنبور) قد ورمه فى سـبعة عشـر موضعا ولم يقطع صلاته وقـال: كنـت فى آية فأحببـت أن أتمها[1] وفى هذا ما يدل على مـدى اتصاله بربه ولذه مناجاته فى صلاته مما لا يجعله ينصرف عن العبادة مهما كانت الأحوال. كما كان حسن المعاملـة غاية فى الحياء وعفة اللسـان وتحرى القول فـى نقد الرجال، يظهر ذلك واضحا لمـن يتأمل كلامه فى الجرح والتعديل فيقول مثلا «سـكتوا عنـه» ، «فيه نظر» ، (تركوه) (ونحـو هذا من العبارات التى يتبين منها دقته وتحريه، ولذلك كان يقول: إنى لأرجو أن ألقى الله ولا يحاسبنى أنى اغتبت أحدا)[2] ومما اتصف به البخارى كذلك الكرم فقد ورث ثـروة عظيمـة أنفق منها على طلبة العلم والفقراء وسـائر وجوه البر، يقول فى ذلك: كنت اسـتغل فى كل شهر خمسـمائة درهم فأنفقها فى الطلب وما عند الله خير وأبقى[3] وهكذا وطن البخارى نفسه على معانى النبل والفضيلة، وكان حريصا على أن يدعو إلى ما تحلى بـه من هذه الأخلاق ومن ذلك دعوته إلى اغتنـام الوقت فى العبادة والاتعاظ بالموت ومن أشعاره المأثورة فى ذلك:

اغتنـم فـى الفـراغ فضل ركوع فعسـى أن يكـون موتـك بغتـة
كم صحيح رأيت من غير سقم ذهـب نفسه الصحيحة فلتة[4]

كما وطن نفسه على تتبع الرسول ﷺ والتأسى به فى كل الجوانب فاقتدى به فى حب الجهاد والمهارة فى الحرب فأتقن الحربة وتعلم اسـتخدام آلات الحرب، وحذق أسـاليب الجهاد فى عصره حتى قيل إنه ما أخطأ فى حياته إلا مرتين.

البخارى ومسألة اللفظ:

وقدم البخارى نيسـابور سنة خمسين ومائتين فاستقبله أهلها بالبشر والترحاب ومعهم شـيخه الذهلى ولما دخل البلد نزل دار البخاريين فقال محمد بن يحيى: لا تسـألوه عن

(١) المرجع السابق ص٤٧، هدى السارى ص٤٨١.
(٢) هدى السارى ص٤٨١.
(٣) الطبقات الكبرى لابن السبكى جـ٢ ص١١.
(٤) هدى السارى ص٤٨٢.

شـيء من الـكلام فإنه أن أجاب بخلاف مـا نحن عليه وقع بيننـا وبينه وشمت بنا كل ناصبى ورافضى وجهمى ومرجئى بخراسان[1] وقال الذهلى: اذهبوا إلى هذا الرجل الصالح العـالم فاسمعوا منه، فأقبـل أناس عليه حتى ظهر الخلل فـى مجلس محمد بن يحيى، فحسده بعد ذلك وتكلم فيه[2] وكان لهذا الحسد نتيجته السيئة بعد ذلك التى عادت على البخـارى، قـال أحمد بن عدى ذكر لى جماعة من المشـايخ أن محمد بن إسماعيل لما ورد نيسـابور واجتمع الناس عنده حسـده بعض شـيوخ الوقت فقال لأصحاب الحديث: إن محمـد بـن إسماعيل يقول لفظى بالقرآن مخلوق، فلما حضر المجلس قام إليه رجل فقال: يا أبا عبدالله، ما تقول فى اللفظ بالقرآن مخلوق هو أو غير مخلوق؟ فأعرض عنه البخارى ولم يجبـه فلما ألح عليه قال البخارى: القرآن كلام الله غير مخلوق وأفعال العباد مخلوقة والامتحان بدعة، فشـغب الرجل وقال: قد قـال لفظى بالقرآن مخلوق، ومنذ حدوث هذا الشـغب وزعمهم أنه قال بخلـق القرآن حدث الجفاء والقطيعة بينه وبين شـيخه الذهلى بصورة واضحة وسـاعد على ذلك ما كان فى النفوس البشرية من حسد، فقال الذهلى: من زعم لفظى بالقرآن مخلوق فهو مبتدع ولا يجالس ولا يكلم ومن ذهب بعد هذا إلى مجلسـة فاتهموه، فانقطع الناس عنه إلا مسـلم وأحمد بن سـلمة، فقال الذهلى: ألا من قال باللفظ فلا يحل له أن يحضر مجلسنا فأخذ مسلم بن الحجاج رداءه وقام على رؤوس الناس فبعث إلى الذهلى جميع ما كان كتبه عنه على ظهر حمال[3].

وفـى الحقيقـة إن البخارى برىء من هذه التهمة وليـس فيما رآه من عيب يؤخذ عليه لكنهـا العصبية العنيفة والتهيب الشـديد من الكلام فى هـذا الموضوع مما جعل القوم على هذه الصور خاصة بعد ما نال أهل السنة وإمامهم أحمد بن حنبل من الفتنة، وما أثير حول البخـارى إنما هو وليد الحسـد، وإثارة هذه الفتنة قائمة علـى وجه غير صحيح وهو عدم التفريق بين القرآن والقراءة، وقد التزم البخارى منهج السلف فأعرض عن سائله فى بادئ الأمر. ولكنه تحت الإلحاح بين أن السؤال فى ذلك بدعة وأجابه إجابة واضحة مبينا الفرق بين القرآن وهو قديم وبين التلفظ والنطق بالألسنة وبين الكتابة بالأيدى وكل ذلك حادث.

---

(١) هدى السارى ص٤٩١.

(٢) تهذيب التهذيب جـ٩ ص٥٣، طبقات الشافعية لابن السبكى جـ٢ ص٢٢٨.

(٣) هدى السارى ص٤٩٢.

رجوعه إلى بخارى:

ولكن البخارى آثر السفر إلى بلده «بخارى» خشية اشتعال هذه الفتنة، وعندما عاد إلى بلده استقبلوه استقبالا حارا وفرحوا بمقدمه، ومكث فى بلده مدة يحدث الناس ويعلمهم وزاد الإقبال عليه، وسوى بين الجميع فى طلب العلم فلم يخص بدرسه قوما دون الآخرين حتى ولو كان الأمير، وعلى هذا المنهج عاش البخارى فى بلده حتى وقع بينه وبين أمير بخارى خالد بن أحمد الذهلى ما عكر الصفو وكان السبب المباشر فى ذلك هو اعتزاز البخارى بالعلم، فقد بعث الأمير إلى البخارى أن يحمل إليه كتاب الجامع والتاريخ ليسمع منه، فقال البخارى لرسوله: قل له إنى لا أذل العلم ولا أحمله إلى أبواب السلاطين فإن كانت لك حاجة إلى شىء منه فليحضرنى فى مسجدى أو فى دارى فإن لم يعجبك هذا فأنت سلطان فامنعنى من المجلس ليكون لى عذر عند الله يوم القيامة لأنى لا أكتم العلم[1] فكان هذا هو السبب فى الجفاء والقطيعة بينهما وظل يترقب الأمير ويتحين الفرص حتى وصله كتاب محمد بن يحيى الذهلى الذى واصل عداءه بما كتبه للولاة والعلماء بالتشنيع على البخارى فى مسألة اللفظ واتهامه بالاعتزال كما كتب إلى الأمير خالد بن يحيى فانتهز الأمير الفرصة للانتقام منه وصرف الناس عنه مستعينا بحديث ابن أبى الورقاء وغيره من أهل بخارى حتى تكلموا فى مذهبه فنفاه عن البلد فخرج إلى «خرتنك» وهى قرية من قرى سمرقند «وكان له أقرباء بها فنزل عندهم»[2] فاتفق أن مرض بها وتوفى ليلة عيد الفطر سنة ست وخمسين ومائتين ودفن بعد ظهر يوم عيد الفطر بعد حياة حافلة بالعلم والعمل فرضى الله عنه وأرضاه.

وقد شهد للإمام البخارى بالعلم والفضل والإمامة فى الحديث والفقه كثيرون لا يحصون من شيوخه وأقرانه وتلاميذه قال يعقوب بن إبراهيم الدورقى: محمد بن إسماعيل البخارى فقيه هذه الأمة وقال محمد بن بشار: «هو أفقه خلق الله فى زماننا، ولعظم مكانته فيهم ولشدة حبهم تمنوا أن يفدوه بأرواحهم. قال يحيى بن جعفر: لو قدرت أن أزيد فى عمر محمد بن إسماعيل لفعلت فإن موتى يكون موت رجل واحد وموت محمد بن إسماعيل ذهاب العلم، قال ابن حجر: ولو فتحت باب ثناء الأئمة عليه ممن تأخر عن عصره لفنى القرطاس ونفدت الأنفاس فذاك بحر لا ساحل له أ.هـ»، وفى هذا ما يدل على ما كان عليه البخارى من مكانة عظيمة وتقدير بالغ بين عارفيه وجميع أهل عصره.

■■■

(٢) تاريخ بغداد جـ٢ ص٣٣.

(٢) تهذيب التهذيب جـ٩ ص٥٢، مرآة الجنان لليافعى جـ٢ ص١٦٧.

مؤلفات البخارى

كان للإمام البخارى مجال فسيح فى التأليف يدل على أفقه العلمى الواسع ومعرفته الفائقة بأحوال الرواة فكتب فى كل ما يتصل بالسنة النبوية الشريفة ومن هذه المؤلفات:

١- الجامع الصحيح.
٢- الأدب المفرد.
٣- رفع اليدين فى الصلاة.
٤- بر الوالدين.
٥- التاريخ الكبير.
٦- التاريخ الأوسط.
٧- التاريخ الصغير.
٨- كتاب الضعفاء.
٩- كتاب التفسير الكبير.
١٠- القراءة خلف الإمام.
١١- الكنى.
١٢- العلل.
١٣- أسامى الصحابة.
١٤- كتاب الأشربة.
١٥- كتاب الوحدان وهو من ليس له إلا حديث واحد.
١٦- كتاب الهبة.
١٧- كتاب المسند الكبير.
١٨- كتاب المبسوط.
١٩- كتاب الفوائد[1].

ولنتناول الآن أعظم مصنفات هذا الإمام الجليل وهو كتابه (الجامع الصحيح) الذى صنفه على الأبواب.

(١) مقدمة فتح البارى ص٤٩٣.

كتاب الجامع الصحيح للإمام البخارى

التعريف بالكتاب:

كتاب الجامع الصحيح للإمام البخارى هو الكتاب الذى قال فيه العلماء: إنه أصح كتاب بعد كتاب الله تعالى وبه أصبح البخارى أمير المؤمنين فى الحديث وهو أعلى وأهم مؤلفات البخارى، قطع قبله رحلات واسعة، وكتب عدة مؤلفات كانت بمثابة المقدمة التى مهدت لكتابه العظيم (الجامع الصحيح). وقد صنفه البخارى فى روية وأناة، متحريا العناية التامة والدقة الكاملة ومكث فى تصنيفه ستة عشر عاما. قال البخارى: صنفت الجامع الصحيح لست عشرة سنة وخرجته من ستمائة ألف حديث وجعلته حجة بينى وبين الله عز وجل[1] وكان يتأهب لكتابة كل حديث بالطهارة والصلاة، يقول البخارى: «ما كتبت فى كتاب الجامع الصحيح حديثا إلا اغتسلت قبل ذلك وصليت ركعتين»، وقيل إنه وضع تراجم جامعه بين قبر النبى ﷺ ومنبره وكان يصلى لكل ترجمة ركعتين، وروى عن البخارى أنه قال: صنفت كتاب الجامع فى المسجد الحرام وما أدخلت فيه حديثا إلا بعد ما استخرت الله تعالى وصليت ركعتين وتيقنت صحته.

وقيل صنف كتابه ببخارى، وقيل صنفه بمكه، ويمكن الجمع بين هذه الآراء بأن الإمام البخارى كان يصنف من كتابه الجامع الصحيح بعضا بمكة والبعض الآخر بالمدينة والبصرة وببخارى، فقد صنفه فى ست عشرة سنة ويرى الحافظ أنه ابتدأ تصنيفه ووضع التخطيط العام للكتاب كمسودة فى المسجد الحرام ثم أكمله وبيضه فى بخارى وغيرها.

والاسم الكامل لكتاب الجامع الصحيح هو (الجامع الصحيح المسند المختصر من حديث رسول الله ﷺ وسننه وأيامه) وقد أطلق عليه صحيح البخارى اختصارا وكان البخارى نفسه يطلق عليه الصحيح اختصارا، وقد خرج البخارى أحاديث جامعه من ستمائة ألف حديث ويبدو أن مراده بالمسند هو تخريج الأحاديث المتصلة الإسناد ببعض الصحابة عن النبى ﷺ سواء أكانت قولا أم فعلا أم تقريرا. وأما ما وقع فى الكتاب مما يخالف ذلك فإنما وقع فيه عرضا لا أصلا فهو غير مقصود كالمعلقات والموقوفات التى ذكرها استئناسا وتبعا وهى

(١) كشف الظنون جـ١ ص ٥٤٤، تهذيب التهذيب جـ٩ ص ٤٩، هدى السارى ص٤، ٥.

لا تخرج الكتاب عن أصل موضوعه وهو الحديث الصحيح. ولم يفت البخارى أن يسجل فى جامعه بعض الفوائد الفقهية فاستخرج بما وفقه الله من فهم فى المتون المعانى الكثيرة التى فرقها فى أبواب الكتاب بحسب ما يناسبها، كما عنى بآيات الأحكام التى استنبط منها واستخرج من كنوزها، فلم يكن مقصوده الاقتصار على الأحاديث فقط بل إنه استهدف الاستنباط منها والاستدلال على بعض الأحكام التى أرادها.

الباعث له على تأليفه

كانت الكتب المؤلفة قبل الجامع الصحيح منها ما هو ممزوج بأقوال الصحابة وفتاوى التابعين ومنها ما هو جامع بين الصحيح والحسن والضعيف، فكان الذى يقرأ هذه الكتب لا يستطيع تمييز الصحيح من غيره إلا إذا كان على جانب كبير من الخبرة التامة فى فنون الحديث كما شاعت الأحاديث الضعيفة بل الموضوعة عن طريق القصاص وأصحاب البدع والأهواء كما ظهر بعض المنتسبين إلى أهل الرأى فأوغلوا فى مخالفتهم بعض السنن الثابتة الصحيحة وظل الوضع هكذا حتى جاء الإمام البخارى فاضطلع بدور هام. وأخذ على عاتقه رسالة جليلة هى أن يخص الأحاديث الصحيحة بالجمع وأن يرتبها على حسب الأبواب الفقهية، وعلى حسب الموضوعات المختلفة الواردة فى الأحاديث، لأنه كان يرى الدواوين المؤلفة قبله تجمع بين الأحاديث بدافع حفظها على الأمة وصيانتها ولم يراع أصحابها فيها المناسبات فى ترتيبها فكانت صعبة على من يريد أن يستخرج منها حديثا يتعلق بموضوع من أحكام الشرع، فدفعه إلى هذا العمل العظيم وقوى عزمه فيها ما سمعه من أستاذه الإمام إسحق بن راهويه: وقال البخارى كنا عند إسحق بن راهويه فقال: (لو جمعتم كتابا مختصرا لصحيح سنة رسول الله ﷺ)، قال فوقع ذلك فى قلبى فأخذت فى جمع الجامع الصحيح، كما قوى عزمه وشرح صدره لذلك رؤيا منامية رأى فيها النبى ﷺ والبخارى واقف بين يديه وبيده مروحة يذب بها عنه فسأل بعض المعبرين عن ذلك فقال له: أنت تذب عنه الكذب. ومع دقة البخارى العلمية وتحريه الكبير فقد كان يطلب التوفيق والعون من الله سبحانه وتعالى ويستلهم الجانب الروحى فى نفسه، قال الفربرى: يقول البخارى: ما كتبت فى كتاب الصحيح حديثا إلا اغتسلت قبل ذلك وصليت ركعتين، لما ألف البخارى كتابه عرضه على الأئمة: أحمد بن حنبل ويحيى بن معين وعلى بن المدينى وغيرهم فاستحسنوه وشهدوا له بالصحة إلا فى أربعة أحاديث، قال العقيلى: والقول فيها قول البخارى وهى صحيحة أ. هـ [1]

(١) هدى السارى صه

منهج البخارى فى الجامع الصحيح

صنف الإمام البخارى كتابه الجامع الصحيح على منهج التأليف على الأبواب، وهو تخريجه على أحكام الفقه وغيرها فجمع ما ورد فى كل نوع من الأنواع فى باب خاص بحيث يتميز ما يتعلق من الأحاديث مثلا بالصلاة عما يتعلق منها بالصوم وهكذا، مقتصرا على إيراد ما صح من الأحاديث فقط فلم يدون فى كتابه إلا ما صح سنده واتصل بنقل العدول الضابطين وخلا من الشذوذ والعلة كما كان يتخير الرجال الذين يخرج عنهم فينتقى أكثرهم صحبة لشيخه وأكثرهم معرفة لحديثه.

وإذا نظرنا إلى تسمية البخارى لكتابه (الجامع الصحيح المسند المختصر من حديث رسول الله ﷺ وسننه وأيامه) يتضح لنا منهج البخارى وشرطه فى كتابه فقوله (الجامع) يتضح به أنه لم يختص بصنف دون صنف، وإنما أورد فيه الأحكام والفضائل والأخبار وغير ذلك من الآداب.. بما يتضح من قوله (الصحيح) أنه لا يوجد فيه ما ثبت ضعفه عنده، وأما قوله (المسند) فهو أن الأصل تخريج الأحاديث المتصلة السند بالصحابى عن النبى ﷺ قولا كان ذلك أو فعلا أو تقريرا وأما عدا ذلك فقد ذكر فيه تبعا وعرضا لا أصلا مقصودا[1]. وبهذه الطريقة استنتج ابن حجر شرط البخارى فى صحيحه ومنهجه فيه. وقد أكثر الإمام البخارى فى كتابه الجامع الصحيح من التراجم فذكر الترجمة التى تناسب الحديث أولا كشرح أو توجيه إلى معنى خفى وغرضه من ذلك: الاستنباط منها والاستبدال لأبواب أرادها من الفقه والأصول والزهد والأدب وغيرها وربط كثيرا من أحاديثه بآيات القرآن وأقوال من السلف وما يستنبطه بفهمه من الأحاديث فكانت بمثابة المفتاح لفهم الحديث.

وإذا كان صحيح البخارى يتفق فى منهجه مع موطأ مالك حيث إن الكتابين مرتبان على الأبواب لكن صحيح البخارى يختلف عن الموطأ فى أمرين:

١- تجريد البخارى أحاديثه من أقوال الصحابة والتابعين بخلاف الموطأ.

٢- جمع البخارى لأحاديث الفقه وغيرها من الأنواع بخلاف الموطأ، فإن أغلبه فى أحاديث الأحكام الفقهية. وبهذا كان الإمام البخارى أول من ألف جامعا صحيحا، لأنه

(١) النكت لابن حجر مخطوط بمكتبة الأزهر.

جمع فى كتابه معظم الأبواب الفقهية وغيرها وهو أول صحيح فى القرن الثالث، أما الموطأ فهو أول صحيح فى القرن الثانى وكما قال الإمام النووى: «أول من صنف الصحيح المجرد البخارى»[1].

شرط البخارى فى صحيحه

وأما عن شرط الإمام البخارى فى كتابه، فقد ورد فى ذلك اختلاف لبعض العلماء وذلك لأنه لم يؤثر عن الإمام البخارى، ولا الإمام مسلم التصريح بشروطهما فى كتابيهما على وجه التفصيل، ولذا استنتج العلماء بدراسة الكتب وسبرها شروطها لكل منهما.

وقد اشترط الحافظ أبو بكر الحازمى فى الحديث الصحيح: أن يكون إسناده متصلا، وأن يكون راويه مسلما صادقا غير مدلس ولا مختلط، متصفا بصفات العدالة، ضابطا متحفظا، سليم الذهن قليل الوهم، سليم الاعتقاد.

واشترط البخارى أن يكون الحديث صحيح السند متصلا بنقل العدول الضابطين خاليا من الشذوذ والعلة كما سبق واشترط فى المعنعن: اللقاء مع المعاصرة والثقة وعدم التدليس، فإذا ثبت ذلك حملت العنعنة على السماع، وطريق ثبوت اللقاء عند البخارى قائم على التصريح بالسماع فى الإسناد، ثم بين الحازمى مذهب الأئمة فى كيفية استنباط مخارج الحديث فقال: إن[2] مذهب من يخرج الصحيح أن يعتبر حال الراوى العدل فى مشايخه وفيمن روى عنهم وهم ثقات أيضا، وحديثه عن بعضهم صحيح ثابت يلزمهم إخراجه، وعن بعضهم مدخول لا يصلح إخراجه إلا فى الشواهد والمتابعات وهذا باب فيه غموض، وطريقه: معرفة طبقات الرواة عن راوى الأصل ومراتب مداركهم، ولنوضح ذلك بمثال: وهو أن نعلم مثلا أن أصحاب الزهرى على طبقات خمس، ولكل طبقه منها مزية على التى تليها وتفاوت، فمن كان فى الطبقة الأولى: فهو الغاية فى الصحة وهو غاية مقصد البخارى، والطبقة الثانية: شاركت الأولى فى العدالة غير أن الأولى جمعت بين الحفظ والإتقان وبين طول الملازمة للزهرى حتى كان فيهم من يزامله فى السفر ويلازمه فى الحضر. والطبقة الثانية لم تلزم الزهرى إلا مدة يسيرة وكانوا فى الإتقان دون الطبقة الأولى وهم شرط مسلم.

---

(١) تدريب الراوى (٤١).

(٢) شروط الأئمة الخمسة للحازمى ص٤٣ بتعليق الشيخ محمد زاهد الكوثرى.

والطبقة الثالثة: جماعة لزموا الزهرى مثل أهل الطبقة الأولى غير أنهم لم يسلموا من غوائل الجرح فهم بين الرد والقبول وهم شرط أبى داود والنسائى.

والطبقة الرابعة: قوم شاركوا أهل الطبقة الثالثة فى الجرح والتعديل وتفردوا بقلة ممارستهم لحديث الزهرى، لأنهم لم يصاحبوا الزهرى كثيرا وهم شرط أبى عيسى. وفى الحقيقة شرط الترمذى أبلغ من شرط أبى داود، لأن الحديث إذا كان ضعيفا أو مطلعه من حديث أهل الطبقة الرابعة فإنه يبين ضعفه وينبه عليه فيصير الحديث عنده من باب الشواهد والمتابعات ويكون اعتماده على ما صح عند الجامعة، وعلى الجملة فكتابه مشتمل على هذا الفن فلهذا جعلنا شرطه دون شرط أبى داود.

والطبقة الخامسة: نفر من الضعفاء والمجهولين لا يجوز لمن يخرج الحديث على الأبواب أن يخرج حديثهم إلا على سبيل الاعتبار والاستشهاد عند أبى داود فمن دونه فأما عند الشيخين فلا.

فإما أهل الطبقة الأولى: فنحو مالك وابن عيينة وعبيد الله بن عمر ويونس وعقيل الايليان وشعيب بن أبى حمزة وجماعة سواهم.

وأما أهل الطبقة الثانية: فنحو عبدالله بن عمر والأوزاعى والليث بن سعد والنعمان بن راشد وعبد الرحمن بن خالد بن مسافر وغيرهم.

والطبقة الثالثة: نحو سفيان بن حسين السلمى وجعفر بن برقان وعبدالله بن عمر بن حفص والعمرى وزمعة بن صالح المكى وغيرهم.

والطبقة الرابعة: نحو إسحق بن يحيى الكلبى ومعاوية بن يحيى الصدفى وإسحق بن عبدالله بن أبى فروة المدنى وإبراهيم بن يزيد المكى والمثنى بن الصباح وجماعة سواهم.

والطبقة الخامسة: نحو بحر بن كنيز السقا والحكم بن عبدالله الأيلى وعبد القدوس بن حبيب الدمشقى ومحمد بن سعيد المصلوب وغيرهم، وهم خلق كثير «أ. هـ»

وأما الطبقة الأولى فهم شرط البخارى، وقد يخرج من حديث أهل الطبقة الثانية ما يعتمده من غير استيعاب، وأما مسلم فيخرج حديث الطبقتين على سبيل الاستيعاب ويخرج أحاديث أهل الطبقة الثالثة على النحو الذى يصنعه البخارى فى الثانية وأما الرابعة والخامسة فلا يعرجان عليهما[1].

(١) تدريب الراوى ص٧٠.

وقد علق ابن حجر بعد ذكر كلام الحازمى بقوله: «وهذا المثال الذى ذكرناه هو فى حق المكثرين فيقاس على هذا أصحاب نافع وأصحاب الأعشى، وأصحاب قتادة وغيرهم. فأما غير المكثرين فإنما اعتمد الشيخان فى تخريج أحاديثهم على الفقه والعدالة وقلة الخطأ لكن منهم من قوى الاعتماد عليه فأخرجا ما تفرد به كيحيى بن سعد الأنصارى. ومنهم من لم يقو الاعتماد عليه فأخرج له ما شاركه فيه غيره وهو الأكثر[1].

ويلاحظ أن الحازمى قارن بين البخارى وغيره من الأئمة فى كلامه ووضع البخارى فى مقدمة الأئمة فجعل شرطه أن يخرج من أحاديث أهل الطبقة الأولى التى امتازت بالحفظ والإتقان وطول ملازمتها لشيخها.

ونرى أن ابن حجر فى كتابه «النكت» قد استنتج شرط البخارى من تسمية الكتاب وهو (الجامع الصحيح المسند..) إلخ، ومن استقرائه لتصرفه فى تعريف الصحيح، واشتراط اللقاء مع المعاصرة، والثقة وعدم التدليس.

وأرى أن رأى ابن حجر يتفق فى المعنى مع ما رآه الحازمى كما سبق. وقد ارتضاهما العلماء ولم يرد عليهما اعتراض فكل من الرأيين ينتهى إلى أن البخارى لا يخرج إلا الأحاديث الصحيحة المتصلة السند على ما سبق بيانه من شروط.

رأى ابن طاهر المقدسى فى شرط البخارى ومسلم

وأما الحافظ أبو الفضل محمد بن طاهر المقدسى المتوفى سنة ٥٠٧ هـ، فيرى أن شرط البخارى ومسلم: أن يخرجا الحديث المتفق على ثقة نقلته إلى الصحابى المشهور من غير اختلاف بين الثقات، ويكون إسناده متصلا غير مقطوع، فإن كان للصحابى راويان فصاعدا فحسن وإن لم يكن راو واحد، فإذا صح الطريق إلى ذلك الراوى أخرجاه، إلا أن مسلما أخرج أحاديث أقوام كحماد بن سلمة وسهيل بن أبى صالح وداود بن أبى هند، فلما تكلم فى هؤلاء بما لا يزيل العدالة والثقة ترك البخارى إخراج حديثهم فى الأصول تحريا لشبهة وقعت فى نفسه، وإنما أخرج مسلم حديثهم لزوال الشبهة.

وقد اعترض عليه الحافظ العراقى فى قوله: «المتفق على ثقة نقلته...» فقال: وليس ما قاله ابن طاهر بجيد: لأن النسائى ضعف جماعة أخرج لهم الشيخان أو أحدهما وأجيب: بأنهما أخرجا من أجمع على ثقته إلى حين تصنيفهما، ولا يقدم فى ذلك تضعيف النسائى

(١) هدى الساريص٧.

بعد وجود الكتابين وقال شـيخ الاسـلام: تضعيف النسـائى إن كان باجتهاده أو نقله عن معاصـر فالجواب ذلك وإن نقله متقدم فلا، قال: ويمكن أن يجاب: بأن ما قاله ابن طاهر هو الأصل الذى بنيا عليه أمرهما، وقد يخرجان عنه لمرجع يقوم مقامه[1].

رأى الحاكم النيسابورى: وأما الحافظ الحاكم أو عبدالله النيسابورى المتوفى سنة ٤٠٥ هـ فقد رأى أن الدرجة الأولى من الصحيح اختيار البخارى ومسلم وهو أن يروى الحديث عن النبى ﷺ صحابى زائل عنه اسـم الجهالة، بأن يروى عنه تابعيان عدلان، ثم يروى عنه التابعى المشـهور بالرواية عن الصحابة وله راويان ثقتان، ثم يرويه عنه من أتباع التابعين حافظ متقن وله رواة من الطبقة الرابعة ثم يكون شـيخ البخارى أو مسـلم حافظا مشـهورا بالعدالة فى روايته «أ.هـ»

قـال أبو على الغسـانى: ليس المراد أن يكون كل خبر رويـاه يجتمع فيه راويان عن صحابيه ثم عن تابعيه فمن بعده، فإن ذلك يعز وجوده، وإنما المراد أن هذا الصحابى وهذا التابعى قد روى عنه رجلان خرج بهما عن حد الجهالة[2].

والحقيقة أن الشـيخين لم يشـترطا هذا الشرط، ولا نقل عن واحد منهما أنه قال ذلك، والحاكم قدر هذا التقدير وشـرط لهما هذا الشـرط على ما ظن، ومن اسـتقرأ الكتابين وجد ما يرد هذه الدعوى، فمن ذلك حديث مرداس الأسـلمى «يذهب الصالحون الأول فالأول»، الحديـث ، وهـو حديث تفرد البخارى بإخراجه عـن يحيى بن حماد عن أبى عوانة عن بيان عن قيس عن مرداس، وليس لمرداس فى صحيح البخارى سوى هذا الحديث ولم يروه عن مرداس غير قيس بن أبى حازم[3].

وقال ابن حجر: والشـرط الذى ذكره الحاكم وإن كان منتقضا فى حق بعض الصحابة الذيـن أخرج لهم فإنه معتبر فى حق من بعدهم، فليس فى الكتاب حديث أصل من رواية من ليس له إلا راو واحد قط[4] «أ.هـ»

عدد أحاديث الجامع الصحيح

وجميع أحاديث الجامع الصحيح بالمكرر سوى المعلقات والمتابعات على ما حرره ابن حجر: سـبعة آلاف وثلاثمائة وسبعة وتسـعون حديثا، وجملة ما فى الكتاب من التعاليق

(١) شروط الأئمة للمقدسى، تدريب الراوى ص٦٥.
(٢) تدريب الراوى ص٦٦.
(٣) شروط الأئمة الخمسة ص٢٢.
(٤) هدى السارى ص٧.

ألــف وثلاثمائــة وواحد وأربعون حديثا وأكثرها مخرج فــى الكتاب أصول متونه، والمتون التى لم تخرج فى الكتاب مائة وســتون حديثا، وجملة ما فيه من المتابعات والتنبية على اختــلاف الروايات ثلاثمائــة وواحد وأربعون حديثا. وجميع ما فــى صحيح البخارى من المتون الموصولة من غير تكرار ألفا حديث وستمائة حديث وحديثان، ومن المتون المعلقة المرفوعة التى لم يوصلها فى موضع آخر من الجامع مائة وتسعة وخمسون حديثا، فجميع ذلك ألفا حديث وسبعمائة وواحد وستون حديثا.

قال ابن حجر: فجميع ما فى الكتاب على هذا بالمكرر تسعة آلاف واثنان وثمانون حديثا وهــذه العدة خارجة عن الموقوفات على الصحابة والمقطوعات عن التابعين فمن بعدهم[1]، ورأى ابن حجر فى عدد أحاديث كتاب البخارى هو الذى أرجحه فهو من الدقة والتحرير بمكان بحيث يطمئن إليه الباحث بعد نظره فى كتابه، ومما ساعد ابن حجر على ذلك انه شرح صحيح البخارى وكان يذكر فى آخر كل كتاب منه عدد الأحاديث.

رواة الجامع الصحيح

ســمع كتاب الجامع الصحيح رواة كثيرون من أشــهرهم أبو عبدالله بن يوسف بن مطر ابن صالح بن بشر الفربرى المتوفى سنة ٣٢٠،نسبة إلى فربر قرية ببخارى، وكان سماعه للصحيح كله مرتين: مرة بفربر ســنة ٢٤٨ ومرة أخرى ببخارى ســنة ٢٥٢، أى قبل وفاة الإمام البخارى بأربع سنين، ومنهم إبراهيم بن معقل بن الحجاج النسفى المتوفى سنة ٢٩٤ وكان مــن الحافظ وله تصانيف وقد فاته من كتــاب صحيح البخارى أوراق رواها بالإجازة عن البخارى ومنهم حماد بن شاكر النسوى المتوفى سنة ٢٩٠هـ، ومنهم أبو طلحة منصور ابن محمد بن على بن قرينة البزدوى المتوفى ســنة ٣٢٩ وهو آخر الذين حدثوا عن الإمام البخارى[2].

وقــد تناول تلامذتهم كتاب الجامع الصحيح ثم أخــذه عنهم من بعدهم وهكذا تتابعت روايته عن الكثيرين فى كل زمان وتلقته الأمة بالقبول.

(١) هدى السارى ص٤٧٠.

(٢) مقدمة فتح البارى جـ١ ص٤.

الأحاديث الصحيحة والرواة الثقات فى كتاب البخارى

سبق بيان أن الإمام البخارى تحرى أن يدون فى كتابه الأحاديث الصحيحة ولا يروى إلا عن الرواة الثقات الذين اشترط فيهم الشروط السابقة، ولكنه لم يستوعب الأحاديث الصحيحة كلها، وقد صرح البخارى بذلك فى قوله: (ما أدخلت فى كتاب الجامع إلا ما صح وتركت من الصحاح حتى لا يطول)[1].

وكان البخارى يحفظ الأحاديث الصحيحة، والأحاديث غير الصحيحة أيضا لمعرفتها وتمييز الصحيح من غيره. قال: أحفظ مائه ألف حديث صحيح، ومائتى ألف حديث غير صحيح وبهذا يتضح أن البخارى لم يثبت فى كتابه كل حديث صحيح كان يحفظه، ولا كل حديث صحيح على شرطه بل إن الصحيحين لم يستوعبا الأحاديث الصحيحة فى كتابيهما، وقال الحافظ ابن كثير: ثم إن البخارى ومسلما لم يلتزما بإخراج جميع ما يحكم بصحته من الأحاديث فإنهما قد صححا أحاديث ليست فى كتابيهما، كما نقل الترمذى وغيره عن البخارى تصحيح أحاديث ليست عنده بل فى السنن وغيرها[2].

وبهذا يتبين أن البخارى لم يستوعب الصحيح ولم يلتزم استيعابه كما أنه لم يستوعب الرواة الثقات المتوفرة فيهم صفات القبول والصحة، قال الحازمى: إن قصد البخارى وضع مختصر فى الحديث وإنه لم يقصد استيعابا لا فى الرجال ولا فى الحديث، وقد قال: لم أخرج فى هذا الكتاب إلا صحيحا. ولم يخرج الشيخان شيئا فى الصحيحين من حديث الإمام أبى حنيفة ولا حديث الإمام الشافعى ولا أخرج البخارى من حديث الإمام أحمد إلا حديثين وما أخرج مسلم فى صحيحه عن الإمام البخارى ولا عن الإمام أحمد إلا قدر ثلاثين حديثا ولا أخرج الإمام أحمد فى مسنده عن الإمام مالك عن نافع بطريق الشافعى وهو أصح الطرق إلا أربعة أحاديث، وما رواه أحمد عن الشافعى بغير هذا الطريق لا يبلغ عشرين حديثا. ولعل السبب فى ذلك كما رأى الشيخ زاهد الكوثرى[3] أن ذلك راجع إلى أنهم كانوا يرون أن أحاديث هؤلاء فى مأمن من الضياع لكثرة أصحابهم القائمين بروايتها شرقا وغربا. وجل عناية أصحاب الدواوين بأناس من الرواة ربما كانت تضيع أحاديثهم

(١) تاريخ بغداد جـ٢ ص٨ مقدمة ابن الصلاح ص٨.

(٢) الباعث الحثيث ص٢٥.

(٣) شروط الأئمة الخمسة ص٤٣.

لــولا عنايتهم بها لأنه لا يســتغنى من بعدهم عن دواوينهــم فى أحاديث هؤلاء دون هؤلاء فالاطمئنــان على حفــظ مروياتهم وعدم الخوف عليها هو الذى حدا بالأئمة إلى ترك بعض الرواة، وأيضا فقد يكون السبب طلب علو الإسناد بأن يكون الحديث من طريق ذلك الإمام نازلا، ومن طريق غيره من الثقات عاليا فيختار صاحب الطريق العالى لقربه من الرســول ﷺ وإذا تبيــن أن صحيــح البخارى لم يســتوعب الصحيح ولا التزمــه فليس لأحد أن يرد حديثــا صحيحــا أو لا يأخذ به بحجة أنه ليس فى الصحيحين وكما يقول الإمام مســلم: إنمــا أخرجــت هذا الكتاب وقلت هو صحاح، ولم أقل إن مــا لم أخرجه من الحديث فى هذا الكتاب ضعيف[1].

تراجم كتاب الجامع الصحيح

تميز الإمام البخارى بالحافظة القوية، والذهن الســيال، والذى وجهه إلى فهم الكتاب والســنة واســتنباط ما فيهما من كنوز، فاستخرج ما شاء الله له من الأحكام، وقد أودع فى تراجم الأبواب ما أداه إليه اجتهاده، وما اهتدى إليه بعقله العلمى المتفتح، مما يشهد له كإمام من أئمة الفقة بالبراعة فى استنباط الأحكام من الأحاديث النبوية ومما زاد البخارى توفيقا فى الفهم والاســتنباط أنه كان يتجه إلى نصوص القرآن والســنة بطاقاته الروحية، فيهيئ نفســه بطهارة الجسم والنفس وبجوار صاحب الرســالة صلوات الله وسلامه عليه. وبهذا الســلوك العقلى والروحى وصلت تراجم أبوابه منزلة عالية روى أبو أحمد بن عدى عــن عبد القدوس بن همام، قال: (شــهدت عدة مشــايخ يقولون: حــول البخارى تراجم جامعة – يعنى بيَّضها – بين قبر النبى ﷺ ومنبره، وكان يصلى لكل ترجمة ركعتين) وقد قسم الإمام البخارى كتابه الجامع الصحيح إلى كتب وقسم الكتب إلى أبواب وبدأه بباب: كيف بدأ الوحى إلى رسول الله ﷺ وقول الله جل ذكره: ﴿إِنَّآ أَوۡحَيۡنَآ إِلَيۡكَ كَمَآ أَوۡحَيۡنَآ إِلَىٰ نُوحٖ وَٱلنَّبِيِّـۧنَ مِنۢ بَعۡدِهِۦ﴾[2]، ثــم ذكر كتاب الإيمان، ثم العلم، ثم كتاب الطهارة، ثم كتاب الصــلاة وهكذا، وبعد أن انتهى من ذكر العبــادات والمعاملات ذكر غير ذلك من الأبواب غير الفقهية كالســيرة والمغازى، والتفســير وغير ذلك، وبلغ عدد كبير من الأحاديث وفى

(١) المرجع السابق ص٦٠.
(٢) فتح البارى جـ١ ص٦، ٥.

بعض الأبواب ما فيه حديث واحد وفى بعضها ما فيه آية من القرآن وبعضها لا شىء فيه، وقيل أنه صنع ذلك ليبين أنه لم يصح عنده حديث بشـرطه فى المعنى الذى ترجم عليه، ومن ثم قام بعض الناسـخين للكتاب فضم بابا لم يذكر فيه حديث إلى حديث لم يذكر له باب، فأشكل فهمه على الناظر فيه.

ويقوم منهج البخارى فى تراجمه على طريقتين:

١- طريقة ظاهرة. ٢- طريقة خفية.

١- الطريقة الظاهرة

هى أن تكون الترجمة دالة بالمطابقة على ما يورده من الأحاديث، كأن يقول: هذا الباب الذى فيه كيت وكيت أو باب ذكر الدليل على الحكم الفلانى، مثلا وقد تكون الترجمة بلفظ المترجم له، وقد تكون ببعض ألفاظه، وقد تكون بمعناه، وهذا النوع من التراجم، وهو التراجم الظاهـرة ذكـر ابن حجر أن فائدتها: الإعلام بما ورد فى ذلـك الباب[١]، ومثال ذلك: (باب ذكر هند بنت عتبة بن ربيعة رضى الله عنها). وجاء بالإسـناد المتصل إلى عروة أن عائشـة رضى الله عنها قالت: جاءت هند بنت عتبة قالت: يا رسـول الله ما كان على ظهر الأرض مـن أهل خباء أحب إلى أن يعزو من أهل خبائك[٢] فليس فى هذه الترجمة اجتهاد، ولكنها مجرد عنوان لما ترجم له.

ومثـال الترجمة بلفـظ المترجم له: (باب قـول النبى ﷺ اللهم علمـه الكتاب)، «وجاء بالحديث المتصل عن ابن عباس قال: ضمنى رسول الله، وقال: اللهم علمه الكتاب»[٣]

فقد جاء فى الترجمة هنا بنفس الحديث المترجم له.

ومثال الترجمة ببعض المترجم له: (باب من يرد الله به خيرا يفقهه فى الدين) وجاء بالإسناد المتصل، وقال حميد بن عبد الرحمن: سـمعت معاوية خطيبا يقول سـمعت النبى ﷺ يقول: (من يرد الله به خيرا يفقهه فى الدين وإنما أنا قاسم والله يعطى، ولن تزال هذه الأمة قائمة على أمر الله لا يضرهم من خالفهم حتى يأتى أمر الله)[٤] فقد ترجم هنا ببعض عبارات الحديث المترجم له.

---

(١) مقدمة فتح البارى ص١١.

(٢) فتح البارى جـ٧ ص٩٧.

(٣) المرجع السابق ص١٥٥.

(٤) فتح البارى جـ١ ص١٥٠.

ومثـال الترجمة التى جاءت تفسـيرا لمعنى كلمة فى الحديـث. (باب الاغتباط فى العلم والحكمة) وقال عمر: تفقهوا قبل أن تسـودوا ثم ذكر الحديث المسـند عن عبدالله بن مسعود قال: قال النبى ﷺ: «لا حسد إلا فى اثنين: رجل آتاه الله مالا فسلطه على هلكته فى الحق ورجل آتاه الله الحكمة فهو يقضى بها ويعلمها»[1]. فقد فسـر فى هذه الترجمة المعنى المراد بالحسـد وهـو الغبطة ومعناها: أن يتمنـى أن يكون له مثل ما لغيره مـن غير أن يزول عنه بخلاف الحسد.

٢ - الطريقة الخفية

أن يأتى للحديث العام بترجمة خاصة، أو يأتى للحديث الخاص بترجمة عامة، فمثال الأول: «باب جهر الإمام بالتأمين»[2] ثم يأتى بالحديث المسـند عن أبى هريرة أن رسـول الله ﷺ قال: «إذا أمن الإمام فأمنوا فإنه من وافق تأمينه تأمين الملائكه غفر له ما تقدم من ذنبـه» فليس فى الحديث التصريح بالجهر بالتأميـن ولكنه وضح فى الترجمة أن المراد: الجهـر بالتأمين فى الصـلاة الجهرية، وأخذ ذلك من قول الرسـول ﷺ: «إذا أمن الإمام فأمنوا» فتحديدها بوقت تأمين الإمام، ولا يعرف إلا حال الجهر حيث يتمكن المقتدى أن يؤمن، فبين بالترجمة إذ أن الحديث وإن كان عاما، إلا أنه أراد منه الخصوص.

ومثال الثانى وهو ما جاء فيه بترجمة عامة للحديث الخاص: (باب التسـمية على كل حال وعند الوقاع)[3] وجاء بالإسناد المتصل عن ابن عباس أن النبى ﷺ قال: لو أن أحدكم إذا أتى أهله قال: «باسـم الله، اللهم جنبنا الشـيطان وجنب الشـيطان ما رزقتنا فقضى بينهما ولد لم يضره»، فالحديث ورد خاصا بالحالة المعينة وهى عند الوقاع، أما الترجمة فجاءت عامة فى هذه الحالة وفى سـائر الأحوال، وذلك للإشارة إلى أن التسمية مستحبة عمومـا، والحديـث وإن جاء خاصا إلا أنه يراد به العموم، وهكذا الحال بالنسـبة للمطلق والمقيد وشرح المشكل وتفسير الغامض وتأويل الظاهر وتفصيل المجمل.

وقـد يأتـى بلفظ الترجمة، ثم يورد بعدها أية أو أثرا لا حديثا مسـندا، فكأنه يقول لم يصح فى الباب شـىء على شـرطى. وقد يترجم بآية ويأتى بعدها بالحديث، وقد يترجم

(١) فتح البارى جـ١ ص١٥١.
(٢) فتح البارى جـ٢ ص١٧٧.
(٣) العينى جـ٢ ص٣٦٦.

بلفظ الاستفهام كقوله: باب هل يكون كذا؟ أو من قال كذا؟ وذلك عندما لا يتجه له القطع بأحد الاحتمالين، ويكون غرضه بيان هل يثبت الحكم أم لا ؟ فترجم على الحكم ومراده ما يفسره بعد ذلك من إثباته أو نفيه أو احتماله لهما، وربما كان أحد الاحتمالين أظهر، وغرضه: أن يبقى لننظر مجالا. وقد يترجم بأمر يكون فى الظاهر قليل الجدوى ولكن إذا نظر فيه الناظر وتدبره وجده كثير النفع كقوله: (باب قول الرجل ما صلينا)[1] فإنه أشار به إلى الرد على من كره ذلك.

نقد الجامع الصحيح للإمام البخارى

تلقت الأمة كتاب الجامع الصحيح للإمام البخارى بالقبول واحتل هذا الكتاب النفيس مكانته الجليلة وتقديره العظيم عند أئمة الحديث ولذا عنوا به عناية عظيمة فكان منهم من دفعه اهتمامه بالكتاب وتقديره له إلى أن قام بتطبيق ما فيه من الأحاديث على ما اشترطه البخارى فى صحيحه، فإذا ما بدا له أن بعض الأحاديث لا تتفق وما اشترطه البخارى، وتبين له أنها نزلت من الدرجة العالية التى التزمها، إذا ما بدا له تناول هذه الأحاديث بالنقد. وليس معنى نقدهم لها أنها قد وصل بها الضعف إلى حد الموضوع أو المنكر ما سيتضح ذلك.

وقد كان من بين الأحاديث المنتقدة على البخارى ما وافقه مسلم على تخريجه وهو اثنان وثلاثون حديثا، ومنها ما انفرد البخارى بتخريجه وهو ثمانية وسبعون حديثا، وقبل بيان الرد الاجمالى والتفصيلى على هذا النقد أحب أن أقرر أن الدافع لهؤلاء النقاد الذى حفزهم على هذا النقد هو شدة حذرهم ويقظتهم، وكمال اهتمامهم وعنايتهم بهذه المصنفات النفيسة، على أساس من الإخلاص وليس بدافع القدح أو الحسد.

الجواب الإجمالى

ذكر ابن حجر فى مقدمة فتح البارى جوابا إجماليا قال فيه: «لا ريب فى تقديم البخارى ثم مسلم على أهل عصرهما ومن بعده من أئمة هذا الفن فى معرفة الصحيح والمعلل فإنهم لا يختلفون فى أن على ابن المدينى كان أعلم أقرانه بعلل الحديث وعنه أخذ

(١) صحيح البخارى جـ١ ص١٠٩.

البخارى ذلك حتى كان يقول: ما استصغرت نفسى عند أحد إلا عند على بن المدينى، ومع ذلك فكان على بن المدينى إذا بلغه ذلك عن البخارى يقول: دعوا قوله فإنه ما رأى مثل نفسه، وكان محمد بن يحيى الذهلى أعلم أهل عصره بعلل حديث الزهرى وقد استفاد منه ذلك الشيخان جميعا وروى الفربرى عن البخارى قال: ما أدخلت فى الصحيح حديثا إلا بعد أن استخرت الله تعالى وتيقنت صحته، وقال مكى بن عبدالله: سمعت مسلم بن الحجاج يقول: عرضت كتابى هذا على أبى زرعة الرازى فكل ما أشار أن له علة تركته فإذا عرف وتقرر أنهما لا يخرجان من الحديث إلا ما لا علة له أو له علة إلا أنها غير مؤثرة عندهما فتقدير توجيه كلام من انتقد عليهما يكون قوله معارضا لتصحيحهما ولا ريب فى تقديمهما فى ذلك على غيرهما فيندفع الاعتراض من حيث الجملة «أ.هـ»[1]

الجواب التفصيلى

وأما من حيث التفصيل فإن الأحاديث المنتقدة تنقسم إلى ستة أقسام:

القسم الأول:

ما تختلف الرواة فيه بالزيادة والنقص من رجال الإسناد، فإن أخرج صاحب الصحيح الطريق المزيدة وعلله الناقد بالطريق الناقصة فهو تعليل مردود كما صرح به الدارقطنى لأن الراوى إن كان سمعه فالزيادة لا تضر لأنه قد يكون سمعه بواسطة عن شيخه ثم لقيه فسمعه منه وإن كان لم يسمعه فى الطريق الناقصة فهو منقطع، والمنقطع من قسم الضعيف والضعيف لا يعلل الصحيح، وإن أخرج صاحب الصحيح الطريق الناقصة وعلله الناقد بالطريق المزيدة تضمن اعتراضه دعوى انقطاع فيهما صححه المصنف فينظر إن كان ذلك الراوى صحابيا أو ثقة غير مدلس قد أدرك من روى عنه إدراكا بينا أو صرح بالسماع إن كان مدلسا من طريق أخرى فإن وجد ذلك اندفع الاعتراض بذلك وإلا لم يوجد وكان الانقطاع فيه ظاهرا فحصل الجواب عن صاحب الصحيح أنه إنما أخرج مثل ذلك فى باب ماله متابع وعاضد أو ما خفته قرينة فى الجملة تقوية ويكون التصحيح وقع من حيث المجموع وربما علل بعض النقاد، أحاديث ادعى فيها الانقطاع لكونها غير مسموعة كما

(١) هدى السارى ص٣٤٥.

فى الأحاديث المروية بالمكاتبة والإجازة وهذا لا يلزم منه الانقطاع عند من يسوغ الرواية بالإجازة بل فى تخريج صاحب الصحيح لمثل ذلك دليل على صحة الرواية بالإجازة عنده.

القسم الثانى:

ما تختلف الرواة فيه بتغير رجال بعض الإسناد، فالجواب عنه إن أمكن الجمع بأن يكون الحديث عند ذلك الراوى على الوجهين جميعا فأخرجهما المصنف ولم يقتصر على أحدهما حيث يكون المختلفون فى ذلك متعادلين فى الحفظ والعدد، إن امتنع بأن يكون المختلفون غير متعادلين بل متقاربين فى الحفظ والعدد فيخرج المصنف الطريق الراجحة ويعرض عن الطريق المرجوحة أو يشير إليها فالتعليل بجميع ذلك من أجل الاختلاف غير قادح إذ لا يلزم من مجرد الاختلاف اضطراب يوجب الضعف فينبغى الإعراض أيضا مادام هذا سبيله.

القسم الثالث:

ما تفرد بعض الرواه بزيادة فيه دون من هو أكثر عددا أو أضبط ممن لم يذكرها فهذا لا يؤثر التعليل بها إلا إن كانت الزيادة منافية بحيث يتعذر الجمع أما إن كانت الزيادة لا منافاة فيها بحيث تكون كالحديث المستقل فلا، اللهم إلا إن وضح بالدلائل القوية أن تلك الزيادة مدرجة فى المتن من كلام بعض رواته فما كان من هذا القسم فهو مؤثر.

القسم الرابع:

ما تفرد به بعض الرواة ممن ضعف منهم وليس فى هذا «الصحيح» من هذا القبيل غير حديثين وتبين أن لكل منهما متابعا أحدهما حديث أبى بن عباس بن سهل بن سعد عن أبيه عن جده قال: كان للنبى ﷺ فرس يقال له اللحيف، قال الدارقطنى: وأبى هذا ضعيف قال الحافظ وقد تابعه عليه أخوه عبد المهيمن بن عباس، وثانيهما: حديث إسماعيل بن أبى أويس عن مالك وعن زيد بن أسلم عن أبيه أن عمر رضى الله عنه استعمل مولى له يدعى هنيا على الخمس، الحديث. قال الدار قطنى وإسماعيل ضعيف قال الحافظ: لم ينفرد به بل تابعه عليه معن بن عيسى فرواه عن مالك كرواية إسماعيل سواء.

القسم الخامس:

ما حكم فيه بالوهم على بعض رواته، والجواب أن الوهم إنما يؤثر إذا لم يرو الحديث من غير طريق الذى حكم عليه بالوهم، وقال ابن حجر: وليس فى الصحيح منه بحمدالله

شـــيء وأما إذا روى الحديث من غير طريقة فذلك الوهم لا يؤثر ويكون المعتمد عليه أصل الحديث لا خصوص ذلك الطريق.

القسم السادس:

مـــا اختلف فيه بتغييـــر بعض ألفاظ المتن والجواب: إن هذا أكثره لا يترتب عليه قدح لإمكان الجمع فى المختلف من ذلك أو الترجيح أ.هـ،[1] وبعد أن ذكر ابن حجر الأحاديث المنتقدة وأجاب عنها بين أن هذا هو جميع ما تعقبه الحفاظ النقاد العارفون بعلل الأسانيد. وقد ظهر واضحا أن ما من حديث إلا ورد من طريق آخر وثبتت صحة المتون كلها فضلا.

عـــن رد كل نقـــد وجه إلى الأحاديـــث ولا يغض هذا النقد من قيمـــة الجامع الصحيح وأصحيته فهو فى الدرجة الأولى من الصحة.

ومن أمثلة الأحاديث المنتقدة:

١- قـــال الدار قطنى: (وأخرجا جميعا - أى البخارى ومســـلم - حديث الأعمش عن مجاهد عن طاوس عن ابن عباس يعنى فى قصة القبرين وأن أحدهما كان لا يســـتبرئ من بولـــه قال: وقد خالفه منصـــور فقال: عن مجاهد عن ابن عباس، وأخرج البخارى حديث منصور على إســـقاطه طاوســـا، وهذا الحديث قد أخرجه البخـــارى فى كتاب الطهارة عن عثمان بن أبى شيبة عن جرير وأخرجه فى كتاب الأدب عن كثير بن سلام عن عبيدة بن حميـــد كلاهمـــا عن منصور به، ورواه من طريق أخرى مـــن حديث الأعمش وأخرجه باقى الســـتة من حديث الأعمش أيضا وأخرجه أبو داود والنسائى وابن خزيمة فى صحيحه من حديث منصور أيضا، وقال الترمذى بعد أن أخرجه: رواه منصور عن مجاهد عن ابن عباس وحديـــث الأعمـــش أصح يعنى المتضمن للزيادة، قال الحافظ: وهذا فى التحقيق ليس بعلة لأن مجاهدا لم يوصف بالتدليس وســـماعه من ابـــن عباس صحيح فى جملة من الأحاديث ومنصـــور عندهم أتقن من الأعمش مع أن الأعمش أيضا من الحفاظ والحديث كيفما دار دار علـــى ثقة الإســـناد كيفما دار كان متصلا فمثل هـــذا لا يقدح فى صحة الحديث إذا لم يكن راويه مدلسا، وقد أكثر الشيخان من تخريج مثل هذا ولم يستوعب الدار قطنى انتقاده)[2].

---

(١) هدى السارى.

(٢) هدى السارى.

٢- قــال الدار قطنــى: وأخرجا جميعا حديث ابن جريج عن الزهرى عن عبد الرحمن ابن عبدالله عن أبيه وعمه وعبيد الله بن كعب عن النبى ﷺ كان إذا قدم من ســفر ضحى بدأ بالمسجد الحديث... وقد خالفه معمر فقال: عن الزهرى عن عبد الرحمن بن كعب عن أبيه وقال عقيل عن الزهرى عن ابن كعب عن أبيه وهو يشبه رواية معمر، قال الدارقطنى: وروايــة ابــن جريج أصح ولا يضره مــن خالفه، قال ابن حجر قول معمــر وغيره عن عبد الرحمــن بن كعب يحمل على أنه نســبه إلى جده فتكون روايتهــم منقطعة وهذا الجواب صحيح من الدار قطنى فى أن الاختلاف فى مثل هذا لا يضر[1].

■■■

(١) هدى السارى ص٣٦٢.

الإمام مسلم بن الحجاج

نسبه ونشأته:

هو الإمام أبو الحسن بن الحجاج بن مسلم بن ورد بن كوشان القشيرى نسبا النيسابورى وطنا صاحب «المسند الصحيح» وأحد الأئمة والحفاظ المتقنين.

قيل إنه ولد سنة مائتين واثنتين، وقيل مائتين وأربع، وقيل مائتين وست، وأرجح الرأى الأخير وهو أنه ولد سنة ست ومائتين لما روى أنه (توفى مسلم بن الحجاج رحمه الله عشية الأحد، ودفن يوم الإثنين لخمس بقين من رجب سنة إحدى وستين ومائتين وهو ابن خمس وخمسين سنة رحمه الله ورضى عنه)[1] «أ.هـ» فإذا ما تبين أن وفاته كانت سنة إحدى وستين ومائتين وأنه عاش من العمر خمسا وخمسين سنة فتكون ولادته فى سنة ست ومائتين على الأرجح.

وقد ولد الإمام مسلم بنيسابور وهى أحسن مدن خراسان ونشأ شغوفا بالعلم، طلبه منذ صغره، وساعده على طلب العلم ما كان يتمتع به من ثورة علمية، كما كان لمسلم بعض العقارات التى أنفق منها فى شئون الحياة وطلبه للعلم واشتغل فى مطلع حياته بزازا إلى جانب طلبه للحديث.

واقتدى مسلم بالبخارى فى تأليف صحيحه، وكان شديد الحب والتقدير له وعندما جاء البخارى نيسابور لازمه مسلم وترك من أجله شيخه محمد بن يحيى الذهلى الذى كان يقول: من زعم لفظى بالقرآن مخلوق فهو مبتدع ولا يجالس ولا يكلم ومن ذهب بعد هذا إلى محمد بن إسماعيل فاتهموه، فإنه لا يحضر مجلسه إلا من كان على مذهبه فانقطع الناس عن البخارى إلا مسلم بن الحجاج وأحمد بن سلمة. ولما قال الذهلى: إلا من قال باللفظ فلا يحل له أن يحضر مجلسنا، قام مسلم على رؤوس الناس وبعث إلى الذهلى جميع ما كان كتبه عنه على ظهر حمال كما سبق بيانه، فاستحكمت بذلك الوحشة وتخلت عنه وعن زيارته[2]، وقد ترك الإمام مسلم الرواية عنه فى الصحيح وغيره. ويعتبر الإمام

(١) مقدمة النووى على شرح صحيح مسلم ص٧ ط الشعب، وتهذيب التهذيب جـ١٠ ص١٢٧.

(٢) هدى السارى ص٤٩٢، وفيات الأعيان جـ٢ ص١١٩، مرآة الجنان لليافعى جـ٢ ص١٧٥.

مسلم أحد أركان الحديث الذين ضربوا فيه بسهم وافر واشتركوا فى تدوينه بنصيب كبير، ومناقبه مشـهورة وسـيرته عاطرة، قال فيه شيخه محمد بن عبد الوهاب الفراء: كان مسلم مـن علماء وأوعية العلم ما علمته إلا خيرا، وكان بزازا، وكان أبوه الحجاج من المشـيخة وقـال ابن الأخرم: إنما حرجت مدينتنا هذه من رجال الحديث ثلاثة: محمد بن يحيى، وإبراهيم بن أبى طالب ومسـلما. وقال ابن عقدة: قلما يقع الغلط لمسـلم فى الرجال لأنه كتب الحديث على وجهه[1] «أ.هـ».

وهذه الأقوال من شيوخه ومعاصريه إنما تدل على كرم نشأته وطيب منبته وعظيم سيرته ومدى اجتهاده وأمانته فى طلب الحديث الشريف.

حياته العلمية:

عاش الإمام مسـلم حياة مباركة حافلة بالبحث العلمى الجاد والضبط والحفظ والإتقان وشق طريق حياته يساعده على ذلك قوة حافظته وسعة أفقه الفكرى مما جعل الكثيرين من الأئمة يثنون عليه ويقدمونه على مشـايخ عصرهم فى معرفة الصحيح[2]، قال فيه ابن أبى حاتم: كان من الحفاظ كتبت عنه بالرى. وقال أبو قريش الحافظ: حفاظ الدنيا أربعة وذكر منهم مسلما وهو إنما يريد بذلك الذين بلغوا فى الحفظ والإتقان درجة سامية، ولا غرابة فى ذلك فالإمام مسلم تتلمذ على يد الإمام البخارى وسار على دربه ونظر فى علمه وأخذ عنه.

شيوخه:

وابتدأ الإمام مسلم الإقبال على العلم منذ نعومة أظفاره سنة ثمانى عشرة ومائتين فسمع من شيوخ بلدته، ثم حج سنة عشرين فسمع من القعنبى بمكة ومن بعض الشيوخ الذين التقى بهم فى البلاد التى سـارع فيها ثم أسـرع فى العودة إلى وطنه وقام قبل سنة ثلاثين برحلة واسعة طوف فيها بمعظم الأقطار الإسلامية ليضم إلى علم بلده مرويات أخرى من بلاد غيرها.

فسمع بخراسان: يحيى بن يحيى، وإسحق بن راهويه وغيرهما، وسمع بالرى: محمد ابن مهران الجمال، وأبا غسـان، وغيرهما، وسـمع بالعراق: أحمد بن حنبل وعبدالله بن مسلمة القعنبى وغيرهما، وبالحجاز: سعيد بن منصور وأبا مصعب وغيرهما وبمصر: عمرو ابن سواد وحرملة بن يحيى وغيرهما[3] وشيوخه كثيرون ولا يحصيهم العد.

---

(١)مقدمة تحفة الأحوذى جـ١ ص١٢٢.

(٢) مقدمة شرح النووى على صحيح مسلم ص٧، تذكرة الحافظ للذهبى جـ٢ ص١٥٠.

(٣) مقدمة شرح النووى على صحيح مسلم ص٧ ط الشعب، تهذيب الأسماء واللغة جـ٢ ص٩١.

تلاميذه:

وقد قدم الإمام مسلم إلى بغداد غير مرة فروى عنه أهلها وكان آخر قدومه سنة تسع وخمسين ومائتين[1].

وممن روى عن الإمام مسلم الكثيرون من أئمة عصره الحفاظ وكان من بينهم جماعات فى درجته منهم: أبو حاتم الرازى، وموسى بن فضل وأحمد بن سلمة، وأبو عيسى الترمذى، وأبو بكر بن خزيمة ويحيى بن على وأبو عوانه الإسفراييني وآخرون لا يحصون[2].

وقد أجمع العلماء على إمامته فى الحديث وتضلعه فى الرواية. ومن أكبر الدلائل على إمامته وحذقه فى هذه الصنعه كتاب «المسند الصحيح» الذى بلغ فى حسن الترتيب وتلخيص الطرق مبلغا عظيما.

وكان الإمام مسلم صنو الإمام البخارى فى ضبطه وحفظه وفى ورعه فجمع بين العلم والعمل وكان له فضل كبير فى المحافظة علىالسنة وعلومها وصيانة الحديث من الأعداء والجهلاء كما تصدى للرد على ما أثير من شبه ضد المحدثين.

واعترف بفضل الإمام مسلم وثقته وصدقه كثير من الأئمة، يقول أبو بكر الجارودى: حدثنا مسلم بن الحجاج وكان من أوعية العلم. وقال مسلمة بن قاسم: (ثقة جليل القدر من الأئمة) وقال ابن أبى حاتم: (كتبت عنه وكان ثقة من الحفاظ له معرفة بالحديث، وسئل أبى عنه فقال: صدوق)[3] أ.هـ. ولما كان للإمام مسلم هذه المكانة العلمية الجليلة، فقد تأثر به كثير من العلماء، وحاول بعض النيسابوريين أن ينسجوا على منواله فلم يبلغوا شأنه ، وصنفوا المستخرجات على كتابه، وقد أجمع العلماء على علو مرتبته وحذقه فى هذه الصنعة وتقدمه فيها تقدما عظيما قال النووى: (ومن أكبر الدلائل على ذلك كتابه الصحيح الذى لم يوجد فى كتاب قبله ولا بعده من حسن الترتيب وتلخيص طرق الحديث بغير زياده ولا نقصان والاحتراز من التحول فى الأسانيد عند اتفاقها من غير زيادة وتنبيهه على ما فى ألفاظ الرواة من اختلاف فى متن أو إسناد ولو فى حرف واعتنائه بالتنبيه على الروايات المصرحة بسماع المدلسين وغير ذلك مما هو معروف فى كتابه)[4]. وفى قول

(١)وفيات الأعيان جـ٢ ص١١٩.

(٢) مقدمة شرح النووى على صحيح مسلم ص٧.

(٣) تذكرة الحفاظ للذهبى جـ٢ ص١٨٢، مقدمة تحفة الأحوذى جـ١ ص٢٣.

(٤) تهذيب الأسماء واللغات للنووى جـ٢ ص٩٠.

النووى هذا نرى أنه استخلص أكبر الدلائل على حذق الإمام مسلم فى الصنعة الحديثية فساقها من استقرائه للكتاب وأجملها فى هذه العبارة وهى دلائل تدل بحق على مكانة المسند الصحيح وعظم شأن صاحبه.

مؤلفاته:

يتميز التصنيف بما يتميز به صاحبه، فهو ثمرة فكره ودليل عبقريته، وكلما كثرت أنواع التصنيف كلما دلت على سعة أفق صاحبها وخصوبة فكره وعقليته، وهكذا كان شأن الإمام مسلم رحمه الله بالنسبة لمصنفاته فقد كثرت وتنوعت فى فنون مختلفة من فنون الحديث رواية ودراية فوضع مؤلفات فى الحديث وفنونه ومن أجل كتبه (كتاب المسند الصحيح)، ومن آثاره[1]:

١- المسند الكبير: وقد رتبه على الرجال.
٢- الجامع وقد رتبه على الأبواب.
٣- الأسماء والكنى: فى أربعة أجزاء.
٤- الأفراد والوحدان.
٥- مشايخ الثورى.
٦- تسمية شيوخ مالك وسفيان وشعبة.
٧- كتاب المخضرمين.
٨- كتاب أولاد الصحابة.
٩- الطبقات.
١٠- أوهام المحدثين.
١١- كتاب التمييز.
١٢- العلل.
١٣- أفراد الشاميين.

ومؤلفات الإمام مسلم تجمع بين طياتها كثيرا من النفائس والمحاسن ولم تزل ميدانا خصبا للباحثين فهو بحق إمام لم يلحقه أحد من بعد عصره.

(١) مقدمة شرح النووى على صحيح مسلم، تهذيب الأسماء واللغات للنووى جـ٢ ص٩١.

وبعد الحياة الحافلة بخدمة السـنة الممتلئة بأجل الأعمال توفى الإمام مسلم عشية يوم الأحد بنيسـابور ودفن يوم الإثنين لخمس وقيل لسـت بقين من شـهر رجب سنة إحدى وستين ومائة وعمره خمس وخمسون سنة[1].

وبعـد هذه الصحبة المباركة لحياة هذا الإمام الجليل يصل بنا المطاف إلى أهم أعماله العلمية وأعظم ثمرات حافظته الحادة وفكره المعطاء ألا وهو كتاب «المسـند الكبير» ثانى الكتب السـتة وأحد الصحيحين اللذين تلقتهما الأمة الإسـلامية بالقبول. عرفانا بأنه أصح الكتب بعد كتاب الله تعالى.

■■■

(١) وفيات الأعيان جـ٢ ص٢ ص١١٩ تهذيب الأسماء واللغات للنووى جـ٢ ص٩٢.

الجامع الصحيح للإمام مسلم بن الحجاج

التعريف بالكتاب:

هو المسند الصحيح الذى طبقت شهرته الآفاق وتلقته الأمة بالقبول، انتقاه الإمام مسلم من آلاف الروايات، وروى الحافظ أبو بكر الخطيب البغدادى بإسناده لمسلم رحمه الله قال: (صنفت هذا المسند الصحيح من ثلاثمائة ألف حديث مسموع) وبهذا القول يتضح الاسم الأصلى لصحيح مسلم وهو (المسند الصحيح) أخذا من قوله السابق: (صنفت هذا المسند الصحيح).

وقد تحرى الإمام مسلم فى كتابه تمحيص الروايات والموازنة بينها وتحرير ألفاظها وقطع فى سبيل ذلك الرحلات الواسعة واستعان ببعض تلاميذه فى كتاباته وتحريره حتى جاء الكتاب ثمرة طيبة للجهاد والاجتهاد الذى بذله هذا الإمام. واستغرق فى تأليفه خمس عشرة سنة، روى عن أحمد بن سلمة أنه قال: كتبت مع مسلم فى تأليف صحيحه خمس عشرة سنة وهو اثنا عشر ألف حديث ومما يدل على تحريه للروايات الصحيحة وشدة نقده وتمحيصه قوله: ما وضعت شيئا فى هذا إلا بحجة وما أسقطت منه شيئا إلا بحجة، ولشدة حيطته كذلك فيما دون أنه قام بعد الفراغ من تأليفه بعرضه على أئمة المحدثين لينقدوه وليروا فيه رأى الحق وهذه سمة العلماء المخلصين يبتغون الحق ويرون فى الرجوع إليه إذا ظهر فضيلة، قال الإمام مسلم: «عرضت كتابى على أبى زرعة الرازى فكل ما أشار أن له علة تركته وكل ما قال أنه صحيح وأنه ليس به علة خرجته»[1]«أ.هـ»

(١) مقدمة صحيح مسلم بشرح النووى ص١١ ط للشعب.

سبب تصنيف الإمام مسلم « للمسند الصحيح »

قام الإمام مسلم بتأليف كتابه فى وقت كانت الحاجة فيه ملحة لظهور مثل هذا الكتاب خاصة وقد توجه إليه بعض المعاصرين وسأله أن يلخص مؤلفا فى جملة الأخبار المأثورة عن رسول الله ﷺ فى سنن الدين وأحكامه وما كان منها فى الثواب والعقاب والترغيب والترهيب وغير ذلك بالأسانيد التى نقلت بها وتداولها أهل العلم فيما بينهم.

وقد صادف هذا السؤال من أحد المعاصرين هوى فى نفس الإمام؛ إذ كان لديه الاستعداد والرغبة من قبل وكان يحفزه لهذا العمل دافعان:

الأول: رغبته فى القيام بجمع طائفة من الأحاديث الصحيحة المتصلة إلى رسول الله ﷺ على وجه يسهل على العامة والخاصة النظر فى وجه الحديث واستثمارها وتقريبها للباحثين فى الفقه وغيره حتى يمكن الوقوف على كل العطاء الذى تمنحه السنة النبوية، ذلك لأن المصنفات فى ذلك العصر كانت صعبة المأخذ ممزوجا فيها الصحيح بغيره. ولئن كان الجامع الصحيح للإمام البخارى مرتبا على الأبواب إلا أن الكشف فيه يحتاج إلى من له خبرة دقيقة بفنون الحديث لخفاء تراجمه على غير أهل الخبرة.

الثانى: ما كان عليه الحال آنئذ قبل جمع الصحيحين من اختلاط الأحاديث القوية بالضعيفة والصحيحة بغير الصحيحة، وما قام به القصاص والزنادقة والجهلاء وأهل الأهواء من إغراء العامة وتشويه الحقائق أمام أعينهم وإبراز أخبار منكرة فى صورة أحاديث صحيحة. كل ذلك كان حافزا للإمام مسلم أن يقدم كتابا شاملا للأحاديث الصحاح التى يطمئن الناس إليها ويشتغلون بها ويبتعدون عن تيارات الفساد والتضليل.

واستجابة لهذا كله نهض الإمام مسلم بتصنيف كتابه فى بلده وفى حياة الكثير من شيوخه متحريا فى الألفاظ وفى السياق، ولا يتصدى لما تصدى له البخارى من استنباطات فقهية أو تفريعات علمية وقدم لكتابه بمقدمة علمية تعتبر من المؤلفات المبتكرة فى علم أصول الحديث واحتوت على خطته التى سار عليها فى تصنيف كتابه والباعث الذى دفعه إلى هذا التصنيف موضحا أن ضبط القليل المتقن أيسر من معالجة الكثير عند غير المتخصصين. قال الإمام مسلم فى مقدمة صحيحه: (إن ضبط القليل من هذا الشأن وإتقانه

أيسر على المرء من معالجة الكثير منه ولا سيما عند من لا تمييز عنده من العوام إلا بأن يوقفه على التمييز غيره وإذا كان الأمر فى هذا كما وصفناه فالقصد منه إلى الصحيح القليل أولى بهم من ازدياد)[1].

ويتضح مما سبق أن الإمام مسلما أراد بتأليفه هذا الكتاب أن يقوم بتقريب السنة النبوية إلى الناس على منهج مستساغ مناديا كل محب لها وكل راغب فى الاستشهاد والاستنباط. كما أراد أن يظهر ما صح من أحاديث الرسول ﷺ فى ثوبها الإلهى المشرق بالحق الدامغ لأباطيل الزنادقة والقصاص والجهلة.

منهج الإمام مسلم فى كتابه

تأثر الإمام مسلم بالإمام البخارى فنهج نهجه فى تأليف صحيحه فجمع الحديث الصحيح المجرد عن أقوال الصحابة وفتاوى التابعين وبوبه على أبواب العلم من فقه وغيره إلا أنه اقتصر على سرد المسند دون ذكر الموقوفات إلا نادرا، ولم يذكر تراجم للأبواب كما صنع البخارى وإنما قام بالتبويب والترجمة من تصدى لشرحه لاسيما الإمام أبو زكريا النووى. وقد سلك الإمام مسلم فى صحيحه طريقة حسنة، إذ قام بجمع المتون كلها بطرقها فى موضع فلم يقطع الحديث فى أبوابه كما فعل البخارى، قال النووى: «وقد انفرد مسلم بفائدة حسنة وهى كونه أسهل متناولا من حيث إنه جعل لكل حديث موضعا واحدا يليق به جمع فيه طرقه التى ارتضاها واختار ذكرها وأورد فيه أسانيده المتعددة وألفاظه المختلفة فيسهل على الطالب النظر فى وجوهه واستثمارها ويحصل له الثقة بجميع ما أورده مسلم من طرقه بخلاف البخارى فإنه يذكر تلك الوجوه المختلفة فى أبواب متفرقة ومتباعدة ويذكر الكثير منها فى غير بابه الذى يسبق إلى الفهم أنه أولى به وذلك لدقيقة يفهمها البخارى منه فيصعب على الطالب جمع طرقه وحول الثقة بجميع ما ذكره البخارى من طرق هذا الحديث» أ.هـ.

والذى سهل للإمام مسلم سلوك هذا المنهج فى كتابه أنه لم يقصد فى جمع الأحاديث النبوية عرض ما فيها من أحكام فقهية وغيرها، أما البخارى فقد قصد ذلك، ولذا اضطر إلى طريقته التى سلكها فى تقطيع الأحاديث وذكرها فى أبواب متعددة ومتباعدة، ومن دقة الإمام مسلم فى كتابه واعتنائه أنه تحرى التمييز بين «حدثنا وأخبرنا» فأما لفظ حدثنا

(١) مقدمة صحيح مسلم ص٣٧.

فلا يجوز اطلاقه إلا لما سمعه من لفظ الشيخ خاصة، وأما أخبرنا فأطلقه على ما قرئ على الشيخ، وهذا هو مذهب الإمام الشافعي وأصحابه وجمهور أهل العلم بالمشرق وهو مذهب أكثر أصحاب الحديث. وروى ذلك أيضا عن ابن جريج والأوزاعي وابن وهب والنسائي وصار هو الشائع الغالب على أهل الحديث. وذهب جماعة من العلماء إلى جواز اطلاق «حدثنا وأخبرنا» فيما قرئ عن الشيخ وهو مذهب الزهري ومالك وسفيان بن عيينة ويحيى بن سعيد القطان وغيرهم من المتقدمين وهو مذهب الإمام البخاري ومعظم الحجازيين والكوفيين.

وذهبت طائفة إلى أنه لا يجوز إطلاق «حدثنا ولا أخبرنا» في القراءة وهو مذهب ابن المبارك ويحيى بن يحيى وأحمد بن حنبل والمشهور عن النسائي.

وكما عنى الإمام مسلم بلفظ «حدثنا وأخبرنا» عنى أيضا بضبط ألفاظ الرواة وبيان اختلافها بقوله حدثنا فلان وفلان واللفظ لفلان قال أو قالا حدثنا فلان، كما كان يبين ما هناك من اختلاف في حرف من متن الحديث أو صفة الراوي أو نسبه سواء أكان بعض هذه الأمور يتغير به المعنى أو كان لا يتغير به.

ومن تحري الإمام مسلم: دقته في رواية صحيفه همام بن منبه عن أبي هريرة كقوله حدثنا محمد بن رافع قال: حدثنا عبد الرزاق معمر عن همام قال: هذا ما حدثنا أبو هريرة عن محمد رسول الله ﷺ فذكر أحاديث منها وقال رسول الله ﷺ: «إذا توضأ أحدكم فاستنشق» الحديث، وذلك لأن الصحائف والأجزاء والكتب المشتملة على أحاديث بإسناد إذا اقتصر عند سماعها على ذكر الإسناد في أولها ولم يجدد عند كل حدث منها وأراد إنسان ممن سمع كذلك أن يفرد حديثا منها غير الأول بالإسناد المذكور في أولها فهل يجوز له ذلك؟ قال وكيع بن الجراح ويحيى بن معين وأبو بكر الإسماعيلي الشافعي الإمام في الحديث والفقه والأصول: يجوز ذلك، وهذا مذهب الأكثرين من العلماء، لأن الجميع معطوف على الأول فالإسناد المذكور أولا في حكم المعاد في كل حديث وقال الأستاذ أبو إسحق الإسفراييني: لا يجوز ذلك فعلى هذا من سمع هكذا فطريقه أن يبين ذلك كما فعله مسلم فمسلم رحمه الله سلك هذا الطريق ورعا واحتياطا وتحريا وإتقانا. ومن ذلك تحريه في مثل قوله «حدثنا» عبدالله بن مسلمه حدثنا سليمان يعني ابن بلال – عن يحيى وهو ابن سعيد فلم يستجز رضي الله عنه أن يقول سليمان بن بلال عن يحيى بن سعيد لكونه لم يقع في روايته منسوبا، فلو قاله منسوبا لكان مخبرا عن شيخه أنه أخبره بنسبه ولم يخبره، ومن دقته أيضا احتياطه الشديد في تلخيص الطرق وتحويل الإسناد في عبارة

موجزة تؤدى المعنى على التمام، كما امتاز منهجه بروعة الترتيب وجمال التنسيق والدقة العلمية فى قواعد الإسناد والمتن. وهكذا يطالعنا منهج الإمام مسلم فى تدوين كتابه على الأمانة مما يعلمه وعلى الدقة الفائقة بفنون الحديث وعلى حسن العرض والتنسيق مما يشهد له بتضلعه فى الحديث وامامته فيه.

وقد قسم الإمام مسلم الأحاديث ثلاثة أقسام، والرجال ثلاث طبقات من حيث العدالة والضبط وذلك دون تكرار إلا لضرورة تقتضى تكرار الحديث كزيادة المعنى فى الطريق الآخر وبيان علة فى إسناد بمقارنته بغيرة من الأسانيد.

القسم الأول : ما رواه الحفاظ المتقنون الذين بلغوا أقصى درجات الصحة فى رواياتها.

القسم الثانى: ما رواه المستورون المتوثقون فى الحفظ والإتقان المتصفون بالصدق.

القسم الثالث: ما رواه الضعفاء والمتروكون.

فإذا ما فرغ من القسم الأول اتبعه الثانى وأما الثالث فلا يعرج عليه فذكر فى كتابه حديث الطبقتين الأوليين وأتى بأسانيد الثانية منهما على طريق الاتباع للأولى والاستشهاد أو حيث لم يجد فى الأولى شيئا وهذ ما رآه القاضى عياض، وقد رأى الإمامان أبو عبدالله الحاكم وأبو بكر البيهقى رحمهما الله أنه ذكر القسم الأول وعاجلته المنية قبل إخراج القسمين الباقيين وتأول الحاكم أنه إنما أراد أن يفرد لكل طبقة كتابا ويأتى بأحاديثهما خاصة ويرى ابن سفيان صاحب مسلم أن مسلما أخرج ثلاثة كتب من المسندات: أحدهما هذا الذى قرأه على الناس وقال ابن عساكر أنه رتب كتابه على قسمين وقصد أن يذكر فى الأول أحاديث أهل الثقة والإتقان وفى الثانى أحاديث أهل الستر والصدق[1].

والذى أراه أن هذا ليس مراد الإمام مسلم ولكنه قد خرج أحاديث الطبقتين الأوليين كما هو موجود فى كتابه وكما ظهر من تأليفه ولم يذكر شيئا من أحاديث الطبقة الثالثة وهذا هو ما رجحه القاضى عياض.

رموز كتاب الإمام مسلم

سلك الإمام مسلم أيضا مسلك الإيجاز فى كتابه فقام بجمع الطرق منتهجا طريقة التحويل ورمز اليها بحرف (ح) والمذهب المختار أنها مأخوذة من التحويل لتحوله من الإسناد إلى إسناد آخر ، وأن القارئ إذا وصل إليها يقول (ح) ويستمر فى قراءة ما بعدها

(١) كشف الظنون جـ١ ص٥٥٦، مقدمة شرح النووى على صحيح مسلم ص١٦-١٨.

وقيل إنها من حال بين الشيئين إذا حجز لكونها حالت بين الإسناد وأنه لا يلفظ بها عند الانتهاء إليها بشيء وليست من الرواية وقيل إنها رمز إلى قوله الحديث، وأن أهل المغرب كلهم يقولون إذا وصلوا إليها الحديث وقيل إنها رمز إلى لفظ (صح) وحسنت كتابتها لئلا يتوهم أنه سقط متن الإسناد الأول وهى كثيرة فى صحيح مسلم قليلة فى صحيح البخارى. ولطريقة التحويل التى انتهجها الإمام مسلم فى كتابه ثمرة وهى الإيجاز حيث يكون للحديث أكثر من إسناد وبين الأسانيد اتفاق فى بعض الرواة ومغايرة فى البعض فيأتى بموضع الاختلاف وإذا ما انتهى إلى موضع الاتفاق يحول إلى إسناد آخر وذلك بدلا من أن يسوق كل رواية على حدة ولم يكثر الإمام مسلم رحمه الله فى كتابه من التعليق، وإذ ليس فى كتابه منها إلا اثنا عشر موضعا وهى لمتابعات لا الأصول. وكل ما ورد فى الكتاب من التعاليق إنما هو موصول من جهات صحيحة.

رواة صحيح مسلم

روى صحيح مسلم رواة ثقات عرفوا بالورع والصلاح والثقة والحفظ وقد ذكر الإمام النووى فى مقدمة شرحه أن إسناد سماعه وسماع أهل زمانه لكتاب الإمام مسلم فى نهاية العلو بينه وبين مسلم ستة هم:

شيخه أبو إسحق، ثم شيخ أبى إسحق منصور بن عبد المنعم القراوى ثم جد أبى منصور وهو محمد بن الفضل ثم شيخ الفرادى وهو أبى الحسين عبد الغافر الفارسى ثم شيخ الفارسى أبو أحمد الجلودى أبو إسحق إبراهيم ثم شيخه الإمام مسلم بن الحجاج.

أما أبو إسحق إبراهيم بن أبى حفص عمر بن مضر الواسطى فكان معروفا بالصلاح والكرم والوقار توفى بالإسكندرية فى اليوم السابع من رجب سنة أربع وستين وستمائة.

وأما شيخ أبو إسحق فهو الإمام ذو الكنى أبو القاسم أبو بكر أبو الفتح منصور بن عبد المنعم الفراوى النيسابورى نسب إلى فراوة وهى بلدة من ثغر الخرسان وكان شيخا جليلا فقه سمعه صحيح روى عن أبيه وجده وجد أبيه أبى عبدالله محمد بن الفضل وروى عن غيرهم، ولد فى رمضان سنة اثنتين وعشرين وخمسمائة وتوفى بنيسابور فى شعبان سنة ثمان وستمائة.

وأما أبو عبدالله محمد بن الفضل الفراوى جد أبى منصور النيسابورى فكان بارعا فى الفقه والأصول كثير الروايات بالأساليب الصحيحة العالية وقد سمع المسانيد والصحاح

وأكثر عن مشايخ عصره، توفى فى العشر الأواخر من شوال سنة ثلاثين وخمسمائة وكان قد سمع صحيح مسلم من عبد الغافر فى السنة التى توفى فيها عبد الغافر سنة ثمان وأربعين وأربعمائة بقراءة أبى سعيد البحرى.

وأما شيخ الفراوى فهو أبو الحسين عبد الغافر بن محمد عبد الغافر بن أحمد بن محمد الفارسى النيسابورى التاجر وسمع مسلم من الجلودى سنة خمس وستين وثلاثمائة كان شيخا ثقة صالحا وقرأ الحافظ حسن السمرقندى عليه صحيح مسلم نيفا وثلاثين مرة كما قرأه عليه الكثيرون وتوفى يوم الثلاثاء السادس من شوال سنة ثمان وأربعين وأربعمائة.

أما شيخ الفارسى فهو أبو أحمد بن عيسى بن محمد بن عبد الرحمن بن عمرويه بن منصور الزاهد النيسابورى الجلودى، قال الحاكم أبو عبدالله: كان صالحا زاهدا من كبار عباد الصوفية توفى يوم الثلاثاء الرابع والعشرين من ذى الحجة سنة ثمان وستين وثلاثمائة.

وأما شيخ الجلودى فهو أبو إسحق إبراهيم بن محمد بن سفيان النيسابورى الفقيه الزاهد وكان من الملازمين لمسلم بن الحجاج، قال إبراهيم فرغ مسلم من قراءة الكتاب فى رمضان سنة سبع وخمسين ومائتين ومات فى رجب سنة ثمان وثلاثمائة

وأما شيخ إبراهيم بن محمد بن سفيان فهو الإمام مسلم صاحب الكتاب.

وهكذا نرى هذا الإسناد المسلسل بالروايات الصحيحة عن الرواة الثقات لهذا الكتاب العظيم المسند الصحيح للإمام مسلم. قال النووى: وحصل لروايتنا لطيفة وهو أنه إسناد مسلسل بالنيسابوريين وبالمعمرين فإن رواته كلهم معمرون وكلهم نيسابوريون من شيخنا أبى إسحق إلى مسلم «أ.هـ»[1]

عدد أحاديث صحيح مسلم

وعدد أحاديث صحيح مسلم دون المكررة أربعة آلاف، روى الإمام أبو عمرو بن الصلاح بسنده عن أبى قريش الحافظ قال: كنت عند أبى الرازى فجاء مسلم بن الحجاج فسلم على وجلس ساعة وتذاكرا، فلما قام قلت له: هذا جمع أربعة آلاف حديث فى الصحيح قال أبو زرعة: فلمن ترك الباقى، وقال الشيخ: أراد أن كتابه هذا أربعة آلاف حديث أصول

(١) مقدمة النووى على صحيح مسلم ص٧.

دون المكررات[1]. وأما عدد صحيح مسلم بالمكرر فهو كثير، روى عن أحمد بن سلمة أنه قال: كتبت مع مسلم فى تأليف صحيحه خمس عشرة سنة وهو اثنا عشر ألف حديث وقد انتقى الإمام مسلم هذه الأحاديث من ثلاثمائة ألف حديث مسموعة، فقد روى عنه أنه قال: «صنفت هذا المسند الصحيح من ثلاثمائة ألف حديث مسموعة». وقد وافق الإمام مسلم الإمام البخارى على تخريج ما فيه إلا ثمانى مائة وعشرين حديثا، وجملة ما فى صحيح مسلم بإسقاط المكرر نحو أربعة آلاف، قال العراقى: وهو يزيد على البخارى بالمكرر لكثرة طرقه، قال وقد رأيت عن أبى الفضل أحمد بن سلمة أنه اثنا عشر ألف حديث، وقال الماينجى: ثمانية آلاف[2]، وأرجح رأى ابن سلمة، فهو الذى اشترك مع الإمام مسلم فى كتابه الصحيح ومكث معه خمس عشرة سنة فرأى من مارس التدوين مع صاحب أقرب إلى الصحة.

شروط الإمام مسلم فى صحيحه

اشترط الإمام مسلم أن يكون الحديث الصحيح السند متصلا بنقل العدول الضابطين، خاليا من الشذوذ والعلة كما اشترط فى «المعنعن»: المعاصرة، وقد ضرب الحازمى مثلا بمعرفة طبقات الرواة بأصحاب الزهرى وأنهم على خمس طبقات:

فالطبقة الأولى: «فى غاية الصحة، وهم شرط البخارى».

والطبقة الثانية: «شاركت الأولى فى العدالة غير أن الأولى جمعت بين الحفظ والإتقان وبين طول الملازمة للزهرى حتى كان فيهم من يزامله فى السفر، ويلازمه فى الحضر أما الطبقة الثانية فلم تلازم الزهرى إلا مدة يسيرة فلم تمارس حديثه، وكانوا فى الإتقان دون الطبقة الأولى وهم شرط الإمام مسلم وأهل هذه الطبقة مثل: عبد الرحمن بن عمرو الأوزاعى والليث بن سعد والنعمان بن راشد، وعبد الرحمن بن خالد بن مسافر وغيرهم».

الطبقة الثالثة: «جماعة لزموا الزهرى مثل أهل الطبقة الأولى غير أنهم لم يسلموا من غوائل الجرح فهم بين الرد والقبول وهم شرط أبى داود والنسائى نحو سفيان بن حسين السلمى وجعفر بن برقان» والإمام مسلم إنما يخرج أحاديث الطبقتين: الأولى والثانية على سبيل الاستيعاب ويخرج أحاديث أهل الطبقة الثالثة على النحو الذى يصنعه البخارى فى الثانية أى أنه يخرج من أحاديث الطبقة الثالثة ما يعتمده من غير استيعاب.

---

(١) مقدمة شرح النووى على صحيح مسلم ص١٥.

(٢) تدريب الراوى ص٥١.

وأما الرابعة والخامسة فلا يعرج عليهما، وقد سبق بيان أن الإمام البخارى اشترط فى الحديث المعنعن اللقاء مع المعاصرة بخلاف الإمام مسلم فإنه يكتفى بالمعاصرة ولا يشترط اللقاء وهذا يدل على أن مسلما اكتفى من الشروط بما هو دون شروط البخارى، وقال الشيخ أبو عمرو بن الصلاح: شرط مسلم رحمه الله تعالى فى صحيحه أن يكون الحديث متصل الإسناد بنقل الثقة عن الثقة من أوله إلى منتهاه سالما من الشذوذ والعلة، قال: وهذا حد الصحيح فكل حديث اجتمعت فيه هذه الشروط فهو صحيح بلا خلاف بين أهل الحديث، وما اختلفوا فى صحته من الأحاديث فقد يكون سبب اختلافهم انتفاء شرط من هذه الشروط، وبينهم خلاف فى اشتراطه كما إذا كان بعض الرواه مستورا أو كان الحديث مرسلا، وقد يكون سبب اختلافهم أنه هل اجتمعت فيه هذه الشروط أم انتفى بعضها؟.. وهذا هو الأغلب فى ذلك كما إذا كان الحديث فى رواته من اختلف فى كونه شرط الصحيح فإذا كان الحديث رواته كلهم ثقات غير أن فيهم الزبير المكى مثلا أو سهيل بن أبى صالح أو العلاء بن مسلم وليس بصحيح على شرط البخارى لكون هؤلاء عند مسلم مما اجتمعت فيهم الشروط المعتبرة ولم يثبت عند البخارى ذلك منهم «أ.هـ».

وجاء عن الإمام مسلم أنه قال فى الصحيح: ليس كل شىء صحيح عندى وضعته هنا ولكن وضعت ههنا ما أجمع عليه وقد نوقش فى ذلك حيث إن فيه أحاديث انتقدت عليه واختلف فى صحتها لكونها من حديث من اختلف فى صحة حديثة، وقد أجاب ابن الصلاح على ذلك فقال وجوابه من وجهين:

أحدهما: أن مراده أنه لم يضع فيه إلا ما وجد عنده فيه شروط الصحيح المجمع عليه وإن لم يظهر اجتماعها فى بعض الأحاديث عند بعضهم.

والثانى: أنه أراد: «أنه لم يضع فيه إلا ما اختلف الثقات فيه فى نفس الحديث متنا أو إسنادا» ولم يرد «ما كان اختلافهم إنما هو فى توثيق بعض رواته وهذا هو الظاهر من كلامه»، فإنه قال ذلك لما سئل عن حديث أبى هريرة (فإذا قرئ فأنصتوا) هل هو صحيح؟.. فقال هو عندى صحيح فقيل: لم لم تضعه ها هنا؟ فأجاب بالكلام المذكور[1] «أ.هـ»

وعلى كل فشرط الإمام مسلم دون شرط الإمام البخارى وقد كان للإمام مسلم فضل كبير فى ما دون فى صحيحه من الأحاديث الصحيحة التى انتفع العلماء بها فى التشريع والمواعظ وكثير من الآداب تلك الأحاديث التى ما كانت لتأتى لو أنه شدد فى شرط كتابه الصحيح.

(١) مقدمة صحيح مسلم بشرح النووى ص١٢، ١١.

ترك الإمام مسلم لبعض الأحاديث الصحيحة

اشترط الإمام مسلم فى كتابه أن يخرج الأحاديث الصحيحة على شرطه، ولكنه لم يلتزم استيعاب جميع الأحاديث الصحيحة، ومن هنا وجدت أحاديث صحيحة كثيرة فى كتب السنن الأربعة لم تخرج فى كتاب مسلم، ولا فى كتاب البخارى كما وجدت أحاديث صحيحة فى مسند الإمام أحمد بن حنبل ومستدرك الحاكم ومعجمى الطبرانى الكبير والأوسط ومسند أبى يعلى وغير ذلك من المسانيد والمعاجم.

وقد سبق توضيح أن الإمام البخارى لم يستوعب الصحيح فى كتابه ولا التزم استيعابه وأما بالنسبة للإمام مسلم فقد روى عنه أنه قال: (ليس كل شىء عندى صحيح وضعته ههنا إنما وضعت ههنا ما أجمع عليه) ومراده بذلك أنه لم يدون فى كتابه إلا الأحاديث التى انطبقت عليها شروط الصحيح المجمع عليه وإلا لم يكن هذا الاجتماع ظاهرا فى بعضها عند البعض.

وإذا تبين أن الإمام البخارى لم يستوعب الصحيح فى كتابه ولا التزم استيعابه فليس لأحد من أهل الأهواء والبدع أن ينكر حديثا من الأحاديث الصحيحة متعللا بأنه ليس فى الصحيحين واحتياطا لمثل ذلك عوتب الإمام مسلم على جمع الأحاديث الصحاح فى كتاب، فقد روى عن أبى زرعة الرازى أنه قال: إن هذه الطريقة تتيح لأهل البدع أن يجدوا السبيل إلى المعارضة اذا احتج عليهم بحديث يقولون ليس هذا من كتاب الصحيح كما عاتبه أبو عبدالله محمد بن مسلم بن وارة وقال له: نحو مما قاله أبو زرعة فقال له مسلم (إنما أخرجت هذا الكتاب وقلت هو صحاح ولم أقل أن ما لم أخرجه من الحديث فى هذا الكتاب ضعيف ولكن خرجت هذا من الحديث الصحيح ليكون مجموعا عندى وعند من يكتبه عنى ولا يرتاب فى صحتها ولم أقل أن ما سواه ضعيف).

ويتضح مما سبق أن الإمام مسلما لم يستوعب الصحيح كالبخارى ولا التزم فلا وجه إذًا لإلزام من ألزم كل منهما إخراج أحاديث لم يخرجها مع كونها صحيحة على شرطهما كالدار قطنى والبيهقى، فإنهما لم يستوعبا الصحيح وإنما قصدا جمع جمل من الصحيح كما يقصد المصنف فى الفقة إلى جمع جملة من مسائله[1].

وكما لم يستوعبا الأحاديث الصحيحة لم يستوعبا كذلك الرواة الذين توافرت فيهم صفات القبول والصحة وهم كثيرون فلا يلزم من عدم تخريج الشيخين لراو من الرواة فى

(١) شروط الأئمة الخمسة ص يـه، مقدمة شرح النووى ص كـ١.

الصحيحين سـقوطه أو ضعفـه، وهناك جماعة من الصحابة والتابعـين وأتباع التابعين لم يخرج لهم فى الصحيحين وذلك لأن أحاديثهم كانت فى مأمن من الضياع لكثرة أصحابهم القائمين بروايتها شـرقا وغربا وجل عناية أصحـاب الدواوين بأناس من الرواة ربما كانت تضيع أحاديثهم لولا عنايتهم بها. وقد يكون السبب فى ترك الشيخين لبعض الرواة أحيانا وجود ضعف فى الإسـناد القائم بين هذا الراوى وبين صاحب الصحيح فيترك طريقه وقد يكون السـبب طلب الإسـناد العالى بأن كان الحديث من طريق هذا الراوى نازلا ويكون من طريق غيره عاليا فيختار صاحب الصحيح الإسناد العالى لقربه.

هل ترجم مسلم لكتابه كالبخارى؟

نهج الإمام مسـلم فى تأليف كتابه نهجا حسـنا اتسم بحسن التنسيق والتبويب فجمع الأحاديـث المتعلقة بموضوع واحد فى موضع واحد ولم يفرقها فى الأبواب ولم يقطعها فى تراجم متعددة أو يكررها إلا لحاجة، وبهذا لم يصنع فى كتابه تراجم للأبواب وربما خشى إن ذكـر ذلـك أن يطول الكتاب، أو أنه أراد بعدم ذكـر التراجم أن يعمل القارئ فكره فى الاستنباط. وقد نهض شراح صحيح مسلم فيها بعد فأولوه العناية التامة ووضعوا له التراجم، إلا أن بعـض هـذه التراجم كان جيدا والبعض غير جيد وسـبب ذلك هو القصور فى عبارة الترجمة وعدم قوة الصياغة فيها وقد حرص الإمام النووى على ذلك فقال: وأنا إن شاء الله تعالى أحرص على التعبير عنها – أى التراجم – بعبارات تليق بها فى مواطنها.

وهكذا قدم لنا الإمام النووى كتاب الإمام مسلم فى صورة سهلة المأخذ قريبة المنال فذلل كل عسير على القراء ويسر كل صعب على الباحثين.

شروح صحيح مسلم

حظى صحيح مسلم كصحيح البخارى بعناية علماء المسلمين به، فقاموا بشرحه واختصاره ودراسة رجاله، ولئن كانت العناية بصحيح مسلم لم تبلغ مبلغ العناية بصحيح البخارى إلا أن ما لدينا من شروح صحيح مسلم يدل دلالة كبيرة على مدى ما قام به العلماء من اجتهاد وجد فى سبيل شرحه واستنباط ما فى أحاديثه من أحكام وأسرار ومن أشهر هذه الشروح:

١– شرح الإمام أبى زكريا محيى الدين بن شرف النووى، ولد فى المحرم سنة إحدى وثلاثين وسـتمائة، وتوفى فى الرابع والعشـرين من رجب سنة ست وسبعين وستمائة فى

قرية «نوى» بالشـام واليها نسـب فقيل «أبو زكريا النووى» وسمى هذا الشرح: «المنهاج فى شرح صحيح مسلم بن الحجاج» نقل عن القاضى عياض والمارزى فى هذا الشرح، وقد راعى النووى التوسـط حيث لا يكون مختصرا مخلا ولا طويلا مملا، وقد وضح منهجه فى المقدمة التى أبان فيها مقصده من شرح صحيح مسلم، وهو أن يكون شرحا وسطا، يوضح فيه الأحكام والعقائد والأخلاق والآداب، ويقوم بضبط الأسماء وشرح اللغات، ويوفق بين ما ظاهره التعارض من الأحاديث مع ذكر الأدلة كما تضمنت مقدمته شرحا لكثير من علوم الحديث.

والقارئ لشـرح النووى يرى أنه أطال فى بعض المواضع وبسـط القول بما فيه الإجادة والإفادة واختصر فى بعض المواضع مكتفيا بشرح مجمل للحديث قد لا يروى غلة الصادى وعلـى كل فهو شـرح جليل ومفيد، أبرز فيه الإمام النـووى الموضوعات، وما تضمنته من أحكام فقهية فى نسـق رائع ونظام يسـير للباحثين نشـدان ضالتهم، وذلك بما قام به من تبويب حسن للأحاديث. وقد طبع هذا الشرح فى الهند والقاهرة كثيرا.

٢- «المعلم بفوائد كتاب مسلم» للإمام أبى عبدالله المارزى المتوفى سنة ٥٣٦ هـ.

٣- «إكمال المعلم فى شـرح صحيح مسـلم» للإمام القاضى عياض بن موسى اليحصبى المالكى المتوفى سنة ٥٤٤ هـ.

٤- شرح أبى الفرج عيسى بن مسعود الزواوى، المتوفى سنة ٧٤٤ هـ، وهو شرح كبير استوفى مادته من الشروح السابقة كالمناهج والمعلم وإكمال المعلم.

٥- «إكمال إكمال المعلم» للإمام أبى عبدالله محمد بن خليفة الأبى الوشـنانى المتوفى سـنة ٨٢٧ هـ، وقد ضمن هذا الشـرح شـروح المـارزى وعياض والقرطبـى والنووى ورمز بالحـروف إلى أصحاب هذه الشـروح فرمز «بالميم» إلى المـازرى و «بالعين» إلى القاضى عيـاض، وبالطاء إلـى «القرطبى» وبالدال إلى «محيى الدين النـووى» وأبان فيه كثيرا من تفريعات الفقه خاصة مذهب المالكى، واشتمل هذا الشرح على كثير من الفوائد وأورد فيه كثيرا من آراء شيخه ابن عرفة فيقول: «قال الشيخ» ومراده شيخه ابن عرفة.

٦- شرح الإمام أبى عبدالله محمد بن محمد بن يوسف السنوسى الحسنى، توفى سنة ٨٩٥ هـ، اختصر شـرح الآبى وزاد عليه بعض الفوائد، وأشـار إلى الكتب التى نقل عنها واسـتفاد منهـا فرمز بحرف الميم إلـى المازرى وبالعين إلى القاضـى عياض وبالطاء إلى القرطبى وبالحاء إلى محيى الدين النووى، وبالباء إلى الآبى واسم هذا الشرح (مكمل إكمال الإكمال) وقد طبع هذا الشرح مع شرح الآبى فى كتاب واحد سنة ١٣٢٨م. وهناك غير ذلك

شــروح كثيرة مثل الديباج على شــرح مسلم بن حجاج للحافظ جلال الدين السيوطى توفى بســنة ٩١١هـ، وكتاب الابتهاج، للعلامة أحمد بن محمد الخطيب القســطلانى المتوفى ســنة ٩٢٣هـ وشرحه لم يتم، وشرح القاضى زين الدين زكريا بن محمد الأنصارى المتوفى ســنة ٩٢٦هـ، وشرح الشيخ على القارئ الهروى الحنفى المتوفى سنة ١٠١٤هـ فى أربعة مجلدات.

وهناك أيضا كثير من المختصرات التى تناولت اختصار صحيح مسلم وشرحه منها:

١- مختصــر الإمام أحمد بن عمر بن إبراهيم القرطبى المتوفى ســنة ٦٥٦هـ، وبعد أن لخص صحيح مســلم، ورتبه وبوبه قام بشــرح غريبه وسمى شرحه: «المفهم لما أشكل من تلخيص صحيح مسلم».

٢- مختصر الشــيخ أبى عبدالله شــرف الدين محمد بن عبدالله المرســى المتوفى سنة ٦٥٦ هـ.

٣- مختصر الحافظ زكى الدين عبد العظيم بن عبد القوى المنذرى المتوفى سنة ٦٥٦هـ وقد قام عثمان بن عبد الملك المصرى المتوفى سنة ٧٣٨هـ، بشرح هذا المختصر.

وإلى جوار هذه الشــروح والمختصرات قام بعض العلماء ببيان زوائد صحيح مسلم على صحيح البخارى كما فعل سراج الدين عمر بن على بن الملقن الشافعى توفى سنة ٨٠٤هـ، كما قام بعضهم بالتأليف فى أســماء رجال مسلم مثل أبى بكر أحمد على الأصبهانى توفى سنة ٢٧٧هـ.

وهكذا تطلعنا هذه الشــروح والمختصرات وغيرها من المستدركات والمستخرجات على عناية الأمة الإسلامية بالسنة النبوية وما استهدفته جهودهم المخلصة من بيان ما تضمنته السنة من عقائد وأحكام وتشريعات وآداب، ولاسيما عنايتهم بصحيحى البخارى ومسلم.

وفى هذا دلالة على أهمية الصحيحين وأنهما يحتلان منزلة سامية فى النفوس، وكيف لا وهما الكتابان النفيسان والصحيحان الجامعان اللذان تلقتهما الأمة بالقبول.

■■■

البحث الثانى:
السنن
الإمام أبو داود السجستانى

سبق الحديث فى البحث الأول عن صحيحى البخارى ومسلم اللذين تلقتهما الأمة بالقبول وكانا أعلى كتب الحديث درجة من الصحة والثقة، وقد ظهر فى القرن الثالث الهجرى أربعة من كتب الحديث النبوى لم تصل إلى ما وصل إليه الصحيحان فى دقة الانتقاء ولم يسم مؤلفوها فى شروط الرجال بالدرجة التى سما بها البخارى ومسلم ولكن هذه الكتب رغم ذلك احتلت درجة عالية من الصحة وحازت مكانة مرموقة جعلتها تضارع الصحيحين أو تقاربهما حتى أصبحت تضم إليهما فى اصطلاح بعض المحدثين وسميت جميعها كتب الصحاح الستة ومن هذه الكتب كتاب السنن للإمام أبى داود السجستانى.

نسبه ونشأته:

هو الإمام أبو داود سليمان بن الأشعث بن إسحق بن بشير بن شداد بن عمرو بن عمران الأزدى السجستانى[1] والأزدى نسبة إلى الأزد قبيلة باليمن والسجستانى نسبة إلى سجستان وينسب إليها سجزى أيضا على غير قياس، وهى مدينة بخراسان[2].

وقد ولد الإمام أبو داود سنة اثنتين ومائتين[3]، ونشأ مفطورا على محبة العلم وملازمة أهله، فنهض يتعلم منهم وينهل من مواردهم كما أخذ نفسه بالورع والعبادة حتى كان فى الدرجة العالية من النسك والصلاح[4] وحظى تاريخ هذا الإمام بالثناء العاطر من العلماء والتقدير الكامل لما كان عليه من الورع والتقوى والحفظ التام والفهم الثاقب فى الحديث وغيره، يقول الحافظ أحمد بن محمد بن ياسين الهروى: كان أبو داود أحد حفاظ الإسلام لحديث رسول الله ﷺ وعلمه وعلله. وقال موسى بن هارون خلق أبو داود فى الدنيا للحديث وفى الآخرة للجنة[5] وذلك لجمعه بين العلم والعمل وبين الإنفاق والورع، وبهذه

(١) تهذيب الأسماء واللغات للنووى جـ٢ ص٢٢٤، وفيات الأعيان جـ١ ص٢٦٨.
(٢) الرسالة المستطرفة للكتاتنى ص١١.
(٣) تاريخ بغداد جـ٢ ص٥٦.
(٤) وفيات الأعيان جـ١ ص٢٦٨.
(٥) تهذيب الأسماء واللغات للنووى جـ٢ ص٢٢٦.

النِشأة الطاهرة المبرورة كان أبو داود موضع حب العلماء وتقديرهم، يرحلون إليه ويتيمنون به، جاء سهل بن عبدالله التستری فقيل له: يا أبا داود هذا سهل بن عبدالله قد جاءك زائرا، فرحب به وأجلسه فقال له: يا أبا داود لی إليك حاجة، قال: وما هی؟ قال: حتی تقول قضيتها مع الإمكان، قال: قضيتها مع الإمكان، قال: أخرج لسانك الذی حدثت به عن رسول الله ﷺ حتی أقبله.

قال: فأخرج لسانه فقبله[1] وإنها لمحبة متلهفة وشوق متواصل وعاطفة جياشة وإكبار من معاصريه لما قام به من خدمة للسنة النبوية، فلقد كان هذا الإمام بحق قمة من قمم الحديث والنفقه، ذا جلالة وحرمة، وصلاح وورع[2]، وقال علان بن عبد الصمد: كان أبو داود من فرسان هذا الشأن، وقال أبو حاتم بن حبان: أبو داود أحد أئمة الدنيا فقها وعلما وحفظا ونسكا وإتقانا جمع وصنف وذب عن السنن، وهكذا تطلعنا شهادات العلماء على ما كان عليه هذا الإمام من علم وعمل، كما تلقی أضواء كاشفة على جوانب العظمة فی نشأته من حفظ وإتقان وورع ونسك.

حياته العلمية:

عاش أبو داود حياة خصبة، لازم فيها مجالس العلم فی بلده، وشمر عن ساعد الجد فی تدوين الكثير ، ولكن نفسه التواقة للعلم المحبة للمعرفة تجعله يشد رحاله فی سبيل العلم، فطوف بكثير من البلاد، وأخذ عن علماء الحجاز والشام ومصر والعراق والجزيرة وخراسان، وقد مكنته رحلاته العلمية من لقاء كثير من شيوخ الأمصار التی كانت تموج بالعلم والعلماء، قال الحاكم أبو عبدالله: كان أبو داود إمام أهل الحديث فی عصره بلا مدافعة سمعه بمصر والحجاز والشام وخراسان والعراق وكتب بخراسان قبل خروجه إلی العراق، وكتب ببغداد عن قتيبة وبالری عن إبراهيم بن موسی إلا أن أعلی إسناده موسی ابن إسماعيل والقعنبی ومسلم بن إبراهيم[3]. وبهذه الرحلات تمكن أبو داود من تدوين كثير من الأحاديث التی أودع خلاصتها فی كتابه العظيم «السنن» وقدم بغداد غير مرة وكانت آخر زياراته لها سنة اثنتين وسبعين ومائتين ثم دعاه بعد ذلك الخليفة الموفق أن ينزل بالبصرة ويتخذها له مقاما عسی أن يبعث فيها هو وتلاميذه الحياة والنشاط بعد أن ضعفت

(١) تهذيب التهذيب جـ٤ ص١٧٢، وفيات الأعيان جـ١ ص ٢٦٨.

(٢) مرآة الجنان لليافعی جـ٢ ص١٩٠.

(٣) تهذيب الأسماء واللغات للنووی جـ٢ ص ٢٢٦.

وركدت ريحها من أثر فتنة الزنج فنزل بها وتوفى فيها يوم ١٦ شوال سنة ٢٧٥هـ[١] وقيل مات بالبصرة سنة خمس وسبعين ومائتين لأربع عشرة بقيت من شوال.

شيوخه وتلاميذه:

أما شيوخ أبى داود الذين روى عنهم ونهل من منبعهم فهم كثيرون منهم من شارك البخارى ومسلما فيهما كأحمد بن حنبل وعثمان بن أبى شيبة وقتيبة بن سعيد، ومنهم كذلك عبدالله بن مسلمة القعنبى وموسى بن إسماعيل ومسلم بن إبراهيم وأبو الوليد الطيالسى وأحمد بن يونس وقتيبة بن سعيد وعثمان بن أبى شيبة وإسحق بن راهويه وأحمد بن أبى شعيب ويزيد بن عبد ربه وغيرهم[٢] وقد عده الشيخ أبو إسحق الشيرازى فى طبقات الفقهاء من جملة أصحاب الإمام أحمد، وكذلك ذكره فى طبقات الحنابلة القاضى أبو الحسين محمد بن القاضى أبى يعلى المتوفى سنة ٥٢٦ هـ ولعل ذلك راجع إلى أن الإمام أحمد، كان من شيوخ أبى داود وقيل أنه كان شافعيا[٣].

وأرى أنه كان من المحدثين المجتهدين. ومما يشهد باجتهاده عمله الجليل فى كتابه السنن. وأما تلاميذه: فكثيرون منهم الترمذى والنسائى وأبو عوانة وابنه أبو بكر بن أبى داود وأبو على اللؤلؤى وأبو بكر بن داسه وهما اللذان يرويان عنهم كتاب السنن[٤] وبحسبه فضلا أن روى عنه شيخه الإمام أحمد بن حنبل حديثا وهو ما رواه أبو داود من حديث حماد بن سلمة عن أبى معشر الدارمى عن أبيه أن رسول الله ﷺ سئل عن العتيرة فحسنها[٥] وقال عنه محمد بن مخلد كان أبو داود يفى بمذاكرة مائة ألف حديث ولما صنف السنن وقرأه على الناس صار كتابه لأهل الحديث كالمصحف يتبعونه، وأقر له أهل زمانه بالحفظ أ.هـ[٦] وفى هذا ما يدل على قوة حفظه وإتقانه وثقة معاصريه فيما يرويه، وما يشهد له بالقدرة العلمية الفائقة.

---

(١) تاريخ الأدب العربى: كارل بروكلمان ترجمة الدكتور عبد الحليم النجار جـ٢ ص١٨٦.
(٢) تاريخ بغداد جـ ٢ ص٥٩، وفيات الأعيان جـ١ ص ٢٦٨.
(٣) طبقات الشافعية الكبرى جـ٢ ص٢٩٤.
(٤) تهذيب الأسماء واللغات جـ٢ ص٢٢٤.
(٥) طبقات الشافعية الكبرى جـ٢ ص٢٤٩.
(٦) تهذيب التهذيب جـ٤ ص١٧٢.

مؤلفاته:

ولأبـــى داود مؤلفـــات كثيرة تدل على غزارة علمه وعلى دقـــة بحثه ألفها فى مجالات مختلفـــه منها كتاب الســـنن، وكتاب المراســـيل، وكتاب القدر، وكتـــاب دلائل النبوة، وكتـــاب ابتداء الوحـــى، وكتاب فضائل الأعمال، وكتاب الزهـــد، وكتاب الدعاء، وكتاب المسائل،وأعظم هذه المصنفات هو كتاب السنن الذى قال فيه الخطابى: إن كتاب السنن لأبى داود كتاب شريف لم يصنف فى حكم الدين كتاب مثله، وقد رزق القبول من الناس كافة فصار حكما بين فرق العلماء وطبقات الفقهاء على اختلاف مذاهبهم وعليه معول أهل العراق ومصر والمغرب وكثير من أقطار الأرض[1].

وقد اتسمت حياة أبى داود العلمية بالعزة، والنظر إلى مساواة الناس أمام العلم لا تمييز بينهم ولا طبقة فيهم، قال أبو ســـليمان: حدثنى عبدالله بن محمد الســـبكى قال: حدثنى أبـــو بكـــر بن جابر خادم أبى داود قال: (كنت معه فى بغداد فصلينا المغرب إذ قرع الباب ففتحته فإذا خادم يقول: هذا الأمير أبو أحمد الموفق يستأذن فدخلت إلى أبى داود فأخبرته بمكانـــه فأذن لـــه فدخل وقعد، ثم أقبل عليه أبو داود وقال: مـــا جاء بالأمير فى مثل هذا الوقـــت؟ قال: خلال ثلاث قال: وما هى؟ قال: الأرض، قال: هذه واحدة، هات الثانية، قـــال: تروى لأولادى كتاب الســـنن، قال: نعـــم، هات الثالثة. فقال: تفـــرد لهم للرواية. فإن أولاد الخلفاء لا يقعدون مع العامة فقال: أما هذه فلا ســـبيل إليها فإن الناس شـــريفهم ووضيعهم فى العلم سواء. قال ابن جابر: فكانوا يحضرون بعد ذلك ويقعدون ويضرب بينهم وبين الناس ســـتر فيســـمعون مع العامة) «أ.هـ»[2] وفى هذا ما يدل على اعتزازه بكرامة العلم والعلماء التى لا يفرق فيها بين الناس فى طلب العلم وبعد هذه الجولة الطيبة فى حياة أبى داود الناضرة الخصبة نلتقى مع أهم مصنفاته فى الحديث ألا وهو كتاب (السنن).

■■■

(١) تهذيب الأسماء واللغات جـ٢ ص٢٢٦.

(٢) مقدمة تحفة الأحوذى جـ١ ص١٢٩.

سنن أبى داود

التعريف بالكتاب:

كانت الكتب المصنفة فى الحديث قبل سنن أبى داود يدون فيها أصحابها الأحاديث فى شتى الموضوعات من أحكام وآداب وفضائل ومواعظ وقصص إلى أن جاء أبو داود فصنف كتابه السنن وسار فيه على طريق التخصص فحدد جانبا من جوانب السنة المطهرة وهو الجانب الفقهى. فجمع فيه السنن والأحكام وانتقاه من خمسمائة ألف حديث وبلغت أحاديثه أربعة آلاف وثمانمائة حديث كلها فى الأحكام حتى جاء الكتاب حافلا بأبواب الفقه وبالأحاديث التى يحتاج إليها الفقهاء فى استدلالهم حتى قيل: «إنها تكفى المجتهد بعد كتاب الله تعالى».

وسمى مصنفه: (السنن)، لأنه جمع أحاديثه من وجهة نظر فقهية فلم يضمنه غير أحاديث الفقه والتشريع مما ورد فى الأخلاق والكلام والزهد ونحو ذلك[1] ولما انتهى أبو داود من تصنيف كتابه عرضه على الإمام أحمد بن حنبل رضى الله عنه فاستجازه واستحسنه، وقال إبراهيم الحربى: لما صنف أبو داود كتاب السنن ألين لأبى داود الحديث كما ألين لداود الحديد، وقال أبو داود: كتبت عن رسول الله ﷺ خمسمائة ألف حديث انتخبت منها ما ضمنته هذا الكتاب يعنى السنن، جمعت فيه أربعة آلاف وثمانمائة حديث ذكرت الصحيح وما يشبهه وما يقاربه[2].

ويقول الإمام أبو سليمان الخطابى: (اعلموا رحمكم الله تعالى أن كتاب السنن لأبى داود كتاب شريف لم يصنف فى علم الدين كتاب مثله وقد رزق القبول من كافة الناس فصار حكما بين فرق العلماء وطبقات الفقهاء على اختلاف مذاهبهم فلكل منه ورد ومنه شرب وعليه معول أهل العراق وأهل مصر وبلاد المغرب وكثير من الأقطار فأما أهل خراسان فقد أولع أكثرهم بكتاب محمد بن إسماعيل ومسلم بن الحجاج ومن نحا نحوهما فى جمع الصحيح على شرطهما فى السبك والانتقاء إلا أن كتاب أبى داود أحسن وضعا وأكثر فقها وكتاب أبى عيسى كتاب حسن والله يغفر لجماعتهم ويحسن على جميل النية. ومن أقوال

(١) تاريخ الأدب العربى ترجمة الدكتور عبد الحليم النجار ص ١٨٦.

(٢) وفيات الأعيان لابن خلكان جـ١ ص٢٦٨، طبقات الشافعية جـ ٢ ص ١٩٥.

العلماء السابقة يتضح فضل الإمام أبى داود ومنزلة مصنفه النفيس الذى بلغ درجة عظيمة فى صنعة الحديث ذلل بها الصعب ويسر العسير وقرب البعيد.

وقد سبق بيان عدد ما فى كتاب السنن من الأحاديث وأنها أربعة آلاف وثمانمائة حديث وقد قسم أبو داود كتابه إلى كتب والكتب إلى أبواب وقد عد بعض العلماء أحاديث السنن فبلغت خمسة آلاف ومائتين وأربعة وسبعين حديثا. وهذا الاختلاف راجع لأمرين. الأول: أن بعض النسخ المحققة اختلفت بالزيادة والنقصان والتقديم والتأخير فى بعض الأحاديث. الثانى: أن النسخة التى زاد تعداد الأحاديث فيها اعتبر محققها الأحاديث المكررة أحاديث مستقلة وعد جمع المتون حتى ولو كانت بلفظ واحد أو متقارب مادامت الأسانيد مختلفة وعلى ذلك فيمكن التوفيق بين رأى الإمام أبى داود فى عدد الأحاديث وبين رأى بعض المحققين وذلك بأن أبا داود أراد بما ذكره الأحاديث الأصلية دون المكرر.

ومن أشهر رواة كتاب السنن لأبى داود:

١- أبو بكر محمد بن بكر بن محمد عبد الرزاق الثمار المصرى المعروف بابن داسة المتوفى سنة ٣٤٦ هـ وروايته هى أكمل الروايات وهى الرائجة بالمغرب.

٢- أبو عيسى إسحق بن موسى بن سعيد الرملى وراق أبى داود وروايته تقارب رواية ابن داسة.

٣- أبو على محمد بن أحمد بن عمرو اللؤلؤى البصرى وهى من أصح الروايات لأنها من آخر ما أملى أبو داود عليها مات كان ذلك فى المحرم سنة ٢٧٥ هـ وهى مشهورة فى المشرق.

٤- أبو سعيد أحمد بن محمد بن زياد بن بشر المعروف بابن الأعرابى المتوفى سنة ٣٤٠ هـ وفيها بعض أبواب ساقطة ونقص كبير. وقد عنى العلماء بكتاب السنن فقام كثير منهم بشرحها واتجهت عناية البعض إلى اختصارها وتهذيبها وهذه العناية وإن لم تبلغ درجة الصحيحين إلا أنها تدل على جهود مشكورة لعلماء السنة تجاه هذا المصنف الجليل ومن أهم هذه الشروح:

١- معالم السنن لأبى سليمان أحمد - وقيل - ابن إبراهيم الخطابى المتوفى فى سنة ٣٨٨ هـ، اهتم فيه بتحقيق الروايات واللغات وتفسير المعانى الغامضة واستنباط الأحكام الفقهية وهو مطبوع بمصر وغيرها.

٢- شرح الشيخ سراج الدين عمر بن على بن الملقن الشافعى المتوفى سنة ٨٠٤ هـ شرح زوائده على الصحيحين فى مجلدين.

٣- شــرح الشيخ قطب الدين أبى بكر اليمنى الشافعى المتوفى سنة ٦٥٢ هـ فى أربعة مجلدات كبار.

٤- شــرح الشــيخ ولى الدين أحمد بن عبد الرحيم العراقى المتوفى سنة ٨٢٦ هـ ولكنه لم يكمله وتوسع فى الشرح والتحليل من أوله إلى سجود السهو.

٥- شرح العلامة بدر الدين محمود بن أحمد العينى الحنفى المتوفى سنة ٨٥٥ هـ ولم يكمل.

٦- مرقاة الصعود إلى ســنن أبى داود شرح الحافظ جلال الدين السيوطى المتوفى سنة ٩١١ هـ.

٧- فتح الودود شرح سنن أبى داود لأبى الحسن محمد بن عبد الحميد السندى المتوفى سنة ١١٣٨ هـ.

٨- عون المعبود على سنن أبى داود للشيخ عبد الرحمن شرف الحق ابن محمد أشرف ابن أمير بن على حيدر المتوفى فى القرن الرابع عشر الهجرى وطبع شرحه فى الهند فى أربعة أجزاء.

٩- عناية المقصود فى حل سنن أبى داود لأبى الطيب محمد شمس الحق العظيم أبادى ولد سنة ١٢٧٣ هـ وشرحه شرح جامع وافى.

١٠- المنهل العذب المورود شــرح سنن الإمام أبى داود للشيخ محمود بن محمد خطاب الســبكى عنى فيه بتراجم رجال الحديث وشــرح الألفاظ وتوضيح المعانى واستنباط الأحكام الفقهية وذكر من أخرج الحديث وبيان درجة الحديث من الصحة وقد وافاه الأجل فى الرابع عشــر من ربيع الأول ١٣٥٢ هـ قبل إتمام هذا الشــرح. وغير ذلك كثير من الشــروح، وممن قــام باختصــاره الحافظ عبد العظيم بن عبد القوى المنذرى المتوفى ســنة ٦٥٦هـ فى كتاب سماه المجتبى من سنن أبى داود وكان المنذرى دقيقا فى مختصره، إذ كان يذكر عقب كل حديث من اتفق مع أبى داود على تخريج الحديث من الأئمة الخمسة، كما وضح علل بعض الأحاديث، وألف السيوطى على هذا المختصر كتابا سماه (زهر الربا على المجتبى) وله عليه حاشــية أيضا وهذبه محمد بن أبى بكر المعروف بابن قيم الجوزية الحنبلى المتوفى ســنة ٧٥١هـ وزاد فى الكلام عن بعض العلل التى ســكت عنها المنذرى أو لم يكملها وتصحيح بعض الأحاديث التى لم يضمها وبسط العديد فى كثير من الجوانب الهامة[1].

(١) كشف الظنون جـ ٢ ص ١٠٠٥، تاريخ الأدب العربى. أعلام المحدثين للدكتور محمد أبو شهبة. الحديث والمحدثون.

رسالة أبى داود فى وصف سننه

وأذكر هنا رسالة الإمام أبى داود فى وصف سننه وهى الرسالة التى كتبها إلى أهل مكة وغيرها جوابا لهم، وقد تضمنت هذه الرسالة منهجه فى السنن وشرطه وهذا نصها:

«سلام عليكم فإنى أحمد إليكم الله الذى لا إله إلا هو وأسأله أن يصلى على محمد عبده ورسوله ﷺ كلما ذكر.

أما بعد، عافانا الله وإياكم عافية لا مكروه معها ولا عقاب بعدها فإنكم سألتم أن أذكر الأحاديث التى فى كتاب السنن أهى أصح ما عرفت فى الباب ووقف على جميع ما ذكرتم فاعلموا أنه كذلك كله، إلا أن يكون قد روى من وجهين صحيحين فأحدهما أقدم إسنادا، والآخر صاحبه قدم فى الحفظ فربما كتبت ذلك (أى الأقوم فى الإسناد لعلو سنده) ولا أرى فى كتابى من هذا عشرة أحاديث ولم أكتب فى الباب إلا حديثا أو حديثين وإن كان فى الباب أحاديث صحاح لأنه يكثر وإنما أردت قرب منفعته، وإذا أعدت الحديث فى الباب من وجهين وثلاثة فإنما هو من زيادة كلام فيه، وربما فيه كلمة زيادة على الأحاديث وربما اختصرت الحديث الطويل لأنى لو كتبته بطوله لم يعلم بعض من سمعه ولا يفهم موضع الفقه منه فاختصرته لذلك.

وأما المرسل فقد كان يحتج به العلماء فيما مضى مثل سفيان الثورى، ومالك بن أنس والأوزاعى، حتى جاء الشافعى فتكلم فيه وتابعه على ذلك أحمد بن حنبل وغيره رضوان الله عليهم، فإذا لم يكن مسند ضد المرسل ولم يوجد مسند فالمرسل يحتج به وليس هو مثل المتصل فى القوة.

وليس فى كتاب السنن الذى صنفته عن رجل متروك الحديث شىء، وإذا كان فيه حديث منكر بينت أنه منكر، وليس على نحوه فى الباب غيره.

وهذه الأحاديث ليس منها فى كتاب ابن المبارك ولا كتاب وكيع إلا الشىء اليسير، وعامته فى كتاب هؤلاء مراسيل، وفى كتاب السنن من موطأ مالك بن أنس شىء صالح، وكذلك من مصنفات حماد بن سلمة وعبد الرزاق، وليس ثلث هذه الكتب فيها أحسبه فى كتب جميعهم أعنى مصنفات مالك بن أنس وحماد بن سلمة وعبد الرزاق وقد ألفته نسقا على ما وقع عندى، فإن ذكر لك عن النبى ﷺ سنة ليس مما خرجته فاعلم أنه حديث واه إلا أن يكون فى كتابى من طريق آخر فإنى لم أخرج الطريق لأنه يكثر على المتعلم.

ولا أعرف أحدا جمع على الاستقصاء غيرى، وكان الحسن بن على الخلال قد جمع منه قدر تسعمائة حديث، وذكر أن ابن المبارك قال: السنن عن النبى ﷺ نحو تسعمائة حديث فقيل له: إن أبا يوسف قال: هى ألف ومائة، قال ابن المبارك: أبو يوسف يأخذ بتلك الهنات من هنا وهنا نحو الأحاديث الضعيفة وما كان فى كتابى من حديث فيه وهن شديد فقد بينته، وفيه ما لا يصح سنده، وما لم أذكر فيه شيئا فهو صالح، وبعضها أصح من بعض. وهذا لو وضعه غيرى لقلت أنا فيه أكثر، وهو كتاب لا يرد عليك سنة عن النبى ﷺ بإسناد صالح إلا وهى فيه إلا أن يكون كلاما استخرج من الحديث ولا يكاد يكون هذا، ولا أعلم شيئا بعد القرآن ألزم للناس أن يتعلموا من هذا الكتاب. ولا يضر رجلا أن لا يكتب شيئا من العلم بعد ما يكتب هذه الكتب. وإذا نظر فيه وتدبره وتفهمه حينئذ يعلم مقداره.

وأما هذه المسائل مسائل الثورى ومالك والشافعى فهذه الأحاديث أصولها ويعجبنى أن يكتب الرجل مع هذه الكتب من رأى أصحاب النبى ﷺ ويكتب أيضا مثل جامع سفيان الثورى فإنه أحسن ما وضع الناس فى الجوامع.

والأحاديث التى وضعتها فى كتاب السنن أكثرها مشاهير، وهى عند كل من كتب شيئا من الحديث إلا أن تمييزها لا يقدر عليه كل الناس والفخر بها أنها مشاهير فإنه لا يحتج بحديث غريب ولو كان من رواية مالك ويحيى بن سعيد والثقات من أئمة العلم، ولو احتج رجل بحديث غريب وجدت من يطعن فيه ولا يحتج بالحديث الذى قد احتج به إذ كان الحديث غريبا شاذا، فأما الحديث المشهور المتصل الصحيح فليس يقدر أن يرده عليك أحد، وقال إبراهيم النخعى: كانوا يكرهون الغريب من الحديث. وقال يزيد بن أبى حبيب: إذا سمعت الحديث فانشده كما تنشد الضالة فإن عرف وإلا فدعه.

وإن من الأحاديث فى كتابى السنن ما ليس بمتصل وهو مرسل ومدلس وهو إذا لم توجد الصحاح عند عامة أهل الحديث على معنى أنه متصل وهو مثل الحسن عن جابر، والحسن عن أبى هريرة والحكم عن مقسم عن ابن عباس وليس بمتصل، وسماع الحكم من مقسم عن ابن عباس وليس بمتصل، وسماع الحكم من مقسم أربعة أحاديث.

وأما أبو إسحق عن الحارث عن على فلم يسمع أبو إسحق عن الحارث إلا أربعة أحاديث ليس فيها سند واحد. وأما ما كان فى كتاب السنن من هذا النحو فقليل ولعله ليس للحارث الأعور فى كتاب السنن إلا حديث واحد فإنما كتبته بأخره وربما كان فى

الحديــث ما ثبت صحة الحديث منه إذا كان يخفــى ذلك على فربما تركت الحديث إذا لــم أفقهــه، وربما كتبته وبينته، وربما لم أقف عليه، وربما أتوقف عن مثل هذه لأنه ضرر على العامة أن يكشــف لهم كل ما كان فى هذا الباب فيما مضى من عيوب الحديث لأن علم العامة يقصر عن مثل هذا.

وعدد كتب هذه السنن ثمانية عشر جزءا مع المراسيل منها جزء واحد مراسيل وما روى عن النبى ﷺ من المراسيل منها ما لا يصح ومنها ما هو مسند عن غيره وهو متصل صحيح ولعل عدد الذى فى كتبى من الأحاديث قدر أربعة آلاف وثمانمائة، ونحو ستمائة حديث من المراســيل فمن أحب أن يميز هذه الأحاديث مع الألفاظ فربما يجىء حديث من طريق وهو عند العامة من طريق الأئمة الذين هم مشهورون غير إنه ربما قلب اللفظة التى يكون لها معان كثيرة وممن عرفت نقل فى جميع هذه الكتب فربما يجىء الإسناد فيعلم من حديث غيره أنه غير متصل، ولا يتبينه السامع إلا بأن يعلم الأحاديث ويكون له فيه معرفة فيقف عليــه مثــل ما يروى عن ابن جريج، قال: أخبرت عن الزهرى ويرويه البرســانى عن ابن جريج عن الزهرى، فالذى يسمع يظن أنه متصل ولا يصح عنه فإنما تركناه لذلك، لأن أصل الحديــث غيــر متصل ولا يصح ولم أصنف فى كتاب الســنن إلا الأحكام ولم أصنف كتب الزهــد وفضائل الأعمال وغيرها فهذه الأربعة آلاف والثمانمائة كلها فى الأحكام والســلام عليكم ورحمة الله وبركاته. وصلى الله على ســيدنا محمد النبى وآله وســلم تسليما وحسبنا الله ونعم الوكيل» «أ.هـ»[1].

منهج أبى داود فى كتاب السنن

كان منهــج أبــى داود فى كتابه متجهــا إلى تدوين الحديث فــى جانب من جوانب الســنة النبوية وهــو الجانب الفقهى فجعل كتابه خاصا بالأحكام والســنن وأبرز فيه هذه الثروة الفقهية العظيمة التى امتاز بها على من عداه فقســم مصنفه إلى كتب وقســم الكتب إلى أبواب كما سبق بيان ذلك وجمع فى هذه الأبواب الأحاديث التى يستدل بها الفقهاء ويبنون عليها الأحكام كما ســجل التراجم على الأحاديث مما يشــهد له بالمعرفة الدقيقة لمذاهب العلماء والإحاطة الكاملة بطرقهم فى الاستدلال.

(١) رســالة الإمام أبى داود السجســتانى فى وصف تأليفه لكتاب الســنن رواية أبى الحسين بن جميع بن محمد بن عبد العزيز الهاشمى عنه بتقديم وتعليق الأستاذ محمد زاهد الكوثرى طبع مطبعة الأنوار بالقاهرة سنة ١٣٦٩هـ.

ولم يلتزم أبو داود بتخريج الصحيح فحسب، بل خرج الصحيح والحسن لذاته ولغيره وما لم يجمع الأئمة على تركه وأما ما فيه وهن شديد فقد بينه ونبه عليه، قال أبو داود: «وجمعت فيه الصحيح وما يشبهه ويقاربه وما ذكرت فى كتابى حديثا أجمع الناس على تركه. وما كان من حديث فيه وهن شديد فقد بينته وما لم أذكر فيه شيئا فهو صالح» (أ. هـ).

ومما سبق يتبين أنواع ما جمعه من الأحاديث فى سننه:

أولا: (الصحيح) ويجوز أن يريد به الصحيح لذاته.

ثانيا: (ما يشبهه) ويمكن أن يريد به الصحيح لغيره فهو الذى يشبه الصحيح لذاته ومرتبته بعده.

ثالثا: (ما يقاربه) ويتحمل أن يريد به الحسن لذاته.

رابعا: (ما كان فيه وهن شديد).

خامسا: ما لم يذكر فيه شيئا. وهذا النوع يحتمل أن يكون حسنا لغيره إن اعتضد ويحتمل أن يكون فيه وهن غير شديد فهو صالح للاعتبار فقط.

ويقول الإمام أحمد المعروف بشاه ولى الله الدهلوى عن كتاب السنن ومنهج أبى داود فيه: «وكانت همته جمع الأحاديث التى استدل بها الفقهاء ودارت فيهم وبنى عليها الأحكام علماء الأمصار فصنف سننه وجمع فيها الصحيح والحسن واللين والصالح للعمل. قال أبو داود: «ما ذكرت فى كتابى حديثا أجمع الناس على تركه»، وما كان منها ضعيفا صرح بضعفه وما كان فيه علة بينها بوجه يعرفه الخائض فى هذا الشأن وترجم على كل حديث بما قد استنبط منه عالم وذهب إليه ذاهب ولذلك صرح الغزالى وغيره بأن كتابه كاف للمجتهد»[1].

وقال أبو عمرو بن الصلاح معلقا على طريقة أبى داود فى سننه: فعلى هذا ما وجدناه فى كتابه مذكورا مطلقا وليس فى واحد من الصحيحين ولا نص على صحته أحد ممن يميز بين الصحيح والحسن عرفنا بأنه من الحسن عند أبى داود وحكى أبو عبدالله بن منده الحافظ أنه سمع محمد بن سعد البارودى بمصر يقول: كان من مذهب أبى عبد الرحمن النسائى أن يخرج عن كل من يجمع على تركه أى فى سننه الكبرى. قال ابن منده: وكذلك أبو داود السجستانى يأخذ مأخذه ويخرج الإسناد الضعيف إذا لم يجد فى الباب غيره، لأنه أقوى عنده من رأى الرجال[2].

---

(١) حجة الله البالغة للدهلوى جـ ١ ص ١٢١.

(٢) مقدمة بن الصلاح ص ١٥.

وقـال السـيوطى: فعلى ما نقل عن أبى داود يحتمل أن يريـد بقوله: «صالح» الصالح للاعتبـار دون الاحتجاج فيشـمل الضعيف أيضا وروى ابن كثيـر عن أبى داود قال: «وما سكت عنه فهو حسن»[1] فإن صح ذلك فلا إشكال.

وقال الحافظ ابن حجر: أن قول أبى داود: «وما فيه وهن شديد بينته» يفهم منه أن ما يكون فيه وهن غير شـديد لم يبينه ومن هنا يتبين لك أن جميع ما سـكت عنه أبو داود لا يكون من الحسن الاصطلاحى، بل هو على أقسام:

منها ما هو صحيح أو على شـرط الصحة، ومنها ما هو حسـن لذاته ومنها ما هو حسـن لغيره وهذان القسمان كثيران فى كتابه جدا، وفيه ما هو ضعيف ولكنه من رواية من لم يجمع على تركه غالبا، وكل من هذه الأقسام تصلح عنه للاحتجاج بها كما نقل ابن منده عنه[2].

ونستطيع أن نخلص من هذه الآراء العلمية فى منهج أبى داود بالآتى:

أولا: أنه يخرج فى الباب أصح ما عرفه فيه.

ثانيا: إذا خرج حديثا فيه ضعف شديد فقد اشترط أن ينبه على ضعفه أو علته.

ثالثا: أن ما ذكره بإطلاق من غير أن ينبه عليه أو يبينه فهو – فى رأيه – صالح، وقد حمل بعض العلماء كلمة «صالح» على أنه حسن أخذا من قوله: «وما سكت عنه فهو حسن» وحملها البعض على الصلاحية للاعتبار لا للاحتجاج فيشمل الضعيف.

وأرى أن مـا أطلقه أبو داود، ولم يبين درجته ينبغى أن نبحث عن درجته وأن نحققه ثم بعد ذلك يتضح الحكم عليه بما يليق به صحة أو حسـنا أو ضعفا، فإن مقاييس العلماء تختلف باختلاف وجهة نظرهم فى الشـروط وفهمهم لها، فما يكون من الأحاديث صالحا عند بعضهم للاحتجاج قد يكون فى نظر غيرهم ليس صالحا.

وهكـذا اتضح لنا أن منهـج أبى داود فى تدوين الحديث ينم عن معرفة دقيقة لمذاهب العلمـاء وطرقهم وعن رسـوخ قدمه فـى الصناعة الحديثية ومعرفة العلل واسـتنباط ما فى الحديـث من دقائق وأحكام، ولئن دون فى كتابه بعضا من الأحاديث التى فيها ضعف أو علة فإنه إنما دونها لأنها كانت تدور بين العلماء ونبه على ما فيها من ضعف كما إنه وضح ما فيه علة بالوجه الذى يعرفه أهل الشـأن فى ذلك وأما ما لم يوضحه فهو صالح كما قال وتركه لمعرفة أهل الشأن به والتمييز بينه وبين غيره.

---

(١) تدريب الراوى ص ٩٧.

(٢) المنهل العزب المورود جـ ١ ص ١٨.

شرطه فى السنن

اشترط الإمام أبو داود أن يذكر فى كل باب أصح ما عرفه فى ذلك الباب وقد سبق ما قاله أبو عبدالله بن منده عنه أنه يخرج الضعيف إذا لم يجد فى الباب غيره لأنه أقوى عنده من رأى الرجال. وكما سبق فى رسالة أبى داود أنه اشترط أن يخرج أصح ما عرف فى الباب ثم قال: «إلا أن يكون قد روى من وجهين صحيحين فأحدهما أقدم إسنادا والآخر صاحبه قدم فى الحفظ فربما كتبت ذلك ولا أرى فى كتابى من هذا عشرة أحاديث» والإشارة تعود على الأقدم فى الإسناد لعلو سنده وأما قوله: «وليس فى كتاب السنن الذى صنفته عن رجل متروك الحديث شيء وإذا كان فيه حديث منكر بينت أنه منكر» فمراده أنه لم يخرج لمتروك الحديث عنده على ما ظهر له أو متروك متفق على تركه فإنه قد أخرج لمن هم فى عداد المتروكين عند بعضهم كعمرو بن واقد الدمشقى ومحمد بن عبد الرحمن البيلمانى وإسحق بن عبدالله بن أبى فروة وقد رأى ابن طاهر أن كتاب أبى داود والنسائى ينقسم على ثلاثة أقسام:

القسم الأول: الصحيح المخرج فى الصحيحين.

القسم الثانى: صحيح على شرطهما حكى أبو عبدالله بن منده أن شرط أبى داود والنسائى إخراج أحاديث أقوام لم يجمع على تركهم إذا صح الحديث باتصال الإسناد من غير قطع ولا إرسال فيكون هذا القسم من الصحيح إلا أنه طريق دون طريق ما أخرج البخارى ومسلم فى صحيحيهما.

القسم الثالث: أحاديث أخرجوها من غير قطع منها بصحتها وربما أبانا علتها بما يفهمه أهل المعرفة وإنما أودعا هذا القسم فى كتابيهما لأنه رواية قوم لها واحتجاجهم بها فأورداها وبينا سقمها لتزول الشبهة وذلك إذا لم يجدا إليها طريقا غيره لأنه أقوى عندهما من رأى الرجال[1].

وقد ضرب الحازمى مثلا لمعرفة طبقات الرواة لأصحاب الزهرى وأنهم على خمس طبقات وجعل الطبقة الثالثة جماعة لزموا الزهرى مثل أهل الطبقة الأولى غير أنهم لم يسلموا من غوائل الجرح، فهم بين الرد والقبول وهم شرط أبى داود والنسائى نحو سفيان ابن حسين السلمى وجعفر بن برقان.

---

(١) شروط الأئمة الستة ص ١٢.

مثال للأحاديث التى بها وهن وبيَّنه أبو داود

فى الجزء الأول من سنن أبى داود، وفى كتاب الطهارة، تحت عنوان[1]: «باب الخاتم يكـون فيه ذكر الله يدخل به الخـلاء» قال: حدثنا نصر بن على، عن أبى على الحنفى، وعن همام عن ابن جريج عن الزهرى عن أنس قال: «كان النبى ﷺ إذا دخل الخلاء وضع خاتمه» قال أبو داود: هذا حديث منكر، وإنما يعرف عن ابن جريج عن زيادة ابن سـعد عـن الزهـرى عن أنس أن النبى ﷺ «اتخذ خاتما مـن ورق ثم ألقاه» والوهم فيه من همام، ولم يروه إلا همام.

فهذا الحديث بينه أبو داود وأصدر فيه حكمه وفاء بشرطه الذى التزمه أن ما كان فيه وهن بينه وقد خرج النسائى هذا الحديث، وقال عنه: «غير محفوظ» وهمام بن يحيى هذا ثقة واحتج به أهل الصحيح، ولكنه خالف الناس فروى عن ابن جريج هذا المتن بهذا السـند، وإنما روى الناس عن ابن جريج الذى أشار إليه أبو داود، ولهذا حكم عليه أبو داود بالنكارة.

وأما الترمذى فقال فيه: حديث حسن صحيح غريب؛ وذلك لأن الترمذى أجرى حكمه على ظاهر الإسناد، وقول أبى داود والنسائى أولى بالصواب.

وقـد ورد الحديـث من غير رواية همام، فقد رواه الحاكم فى المسـتدرك والبيهقى فى سـننه من رواية يحيى بن المتوكل عن ابن جريج، وصححه الحاكم على شـرط الشيخين وضعفه البيهقى، فقال: هذا شـاهد ضعيف، وكأن البيهقى ظن أن يحيى بن المتوكل هو أبـو عقيل وهو ضعيف عندهـم وليس هو به، وإنما هو بأهل يكنى أبا بكر ذكره ابن حبان فـى الثقات، ولا يقدح فيه قـول ابن معين، لا أعرفه، فقد عرفه غيره وروى عنه نحو من عشرين نفسا إلا أنه اشتهر لفرد همام به عن ابن جريج[2].

مثال لما سكت عنه أبو داود

فى الجزء الثانى من سنن أبى داود من كتاب الزكاة تحت عنوان[3]: «باب حق السائل» قال: حدثنا محمد بن كثير، أخبرنا سـفيان، ثنا مصعب بن محمد بن شـرحبيل حدثنى

(١) سنن أبى داود جـ ١ ص ٥ ط مطبعة مصطفى محمد.

(٢) فتح المغيث للعراقى جـ ١ ص ٩٣ تعليق الأستاذ محمود ربيع.

(٣) سنن أبى داود جـ ٢ ص ١٢٦ ط مطبعة مصطفى محمد.

يعلى بن أبى يحيى، عن فاطمة بنت حسين، عن حسين بن على قال: قال رسول الله ﷺ: «للسائل حق وإن جاء على فرس» وقد أخرج الإمام أحمد فى مسنده هذا الحديث: عن وكيع وعبد الرحمن بن مهدى كليهما عن سفيان عن مصعب بن محمد بن يعلى بن أبى يحيى عن فاطمة بنت الحسين عن أبيها حسين بن على عن النبى ﷺ، وهو إسناد جيد، ويعلى وإن جهله أبو حاتم فقد وثقه أبو حاتم ابن حبان، وأما مصعب فوثقه يحيى بن معين وغيره. وهذا الحديث سكت عنه أبو داود، وما سكت عنه فهو صالح، وقد أخرجه أبو داود أيضا من حديث على قال: حدثنا محمد بن رافع ثنا يحيى بن آدم ثنا زهير عن شيخ قال: رأيت سفيان عنه عن فاطمة بنت حسين عن أبيها عن على عن النبى ﷺ، مثله، وفى هذا الإسناد ما لم يسمه أبو داود.

درجة أحاديث السنن

بين ولى الله الدهلوى فى كتابه (حجة الله البالغة) درجة أحاديث كتاب أبى داود، فجعل سننه من كتب الطبقة الثانية وهى الكتب التى عرف مصنفوها بالثقة والضبط والعدالة والتبحر فى فنون الحديث، ولم يتساهلوا فيما اشترطوه على أنفسهم فى تدوين أحاديث هذه الكتب فتلقاها المحدثون والفقهاء بالقبول، وعنوا بها طبقة بعد طبقة، وعدها من هذه الطبقة الثانية التالية للصحيحين وفى رأيه أنها لم تبلغ مبلغ الصحيحين ولكنها تتلوهما[1] وصرح الدهلوى فى موضع آخر بدرجات الأحاديث المدونة فى سنن أبى داود، فقال: «جمع فيها الصحيح والحسن واللين والصالح للعمل»[2] أ.هـ

وقد أبرز أبو داود أهمية كتابه، ودرجته فى السنة: ولا أعلم بعد القرآن شيئا ألزم للناس أن يتعلموه من هذا الكتاب، ويكفى الإنسان لدينه من ذلك أربعة أحاديث أحدها: (إنما الأعمال بالنيات) الثانى: (من حسن إسلام المرء تركه ما لا يعنيه) الثالث: (لا يكون المؤمن مؤمنا حتى يرضى لأخيه ما يرضاه لنفسه) الرابع: (الحلال بين والحرام بين وبين ذلك مشتبهات) أ.هـ. وقول أبى داود هذا يوضح منزلة الكتاب، لأنه إذا كان هذا حال أربعة أحاديث فقط فما ظن القارئ بباقى الكتاب؟ وعلى ما فى قوله من المبالغة، فإن فى هذه الأحاديث الأربعة الكفاية إجمالا لطلب النجاة والفوز كما وجهها بعض العلماء

(١) حجة الله البالغة للدهلوى جـ ١ ص ١٠٧.

(٢) المرجع السابق ص ١٢١.

فالحديث الأول يوضح أن الأعمال الشرعية لا يعتد بها إلا بالنية الخالصة والثانى: يوجه المسلم إلى ما ينفعه فى الدين والدنيا وترك ما لا ينفع فيه والثالث: يوضح علاقة المسلم بأخيه والرابع: أصل فى معرفة الحلال والحرام[1] وقال ابن السبكى فى طبقاته: (وهى – أى سنن أبى داود – من دواوين الإسلام. والفقهاء لا يتحاشون من إطلاق لفظ الصحاح عليها وعلى سنن الترمذى لا سيما سنن أبى داود)[2]. أ.هـ

وقد انتقد الحافظ ابن الجوزى بعض أحاديث من سنن أبى داود وعدها من الموضوعات وهى تبلغ[3] تسعة أحاديث وقد أجاب عنها الإمام السيوطى، وحتى لو سلم لابن الجوزى الحكم عليها، فهى قليلة بالنسبة إلى مجموع أحاديث السنن وممن دافع عن كتاب أبى داود ونفى وجود الموضوع فيه الإمام الخطابى قال: «كتاب أبى داود جامع لنوعى الصحيح والحسن وأما السقيم فعلى طبقات شرها الموضوع ثم المقلوب ثم المجهول، وكتاب أبى داود خلا منها برىء من جملة وجهها أ.هـ. وقد ذكر الذهبى أن أعلى ما فى كتاب أبى داود من الثابت ما أخرجه الشيخان وذلك نحو شطر الكتاب، ثم يليه ما أخرجه الشيخان ورغب عنه الآخر ثم يليه ما رغب عنه وكان إسناده جيدا سالما من علة وشذوذ ثم يليه ما كان صالحا، وقبله العلماء لمجيئه من وجهين لينين فصاعدا، ثم يليه ما ضعف إسناده لنقص حفظ راويه فمثل هذا يسكت عنه أبو داود غالبا وقد يسكت عنه بحسب شهرته ونكارته[4].

■■■

(١) كشف الظنون جـ ٢ ص ١٠٠٥، وفيات الأعيان جـ ١ ص ٢٦٨.

(٢) أعلام المحدثين للدكتور محمد أبو شهبة ص ٢٢٢.

(٣) التعليقات على الموضوعات للسيوطى ص ٦٠.

(٤) قواعد التحديث ٢٤٦ القاسمى.

الإمام الترمذى

نسبه ونشأته:

هو أبو عيسى محمد بن عيسى بن سورة بن موسى بن الضحاك السلمى الضرير البغوى الترمذى الحافظ، أحد الأئمة المقتدى بهم فى علم الحديث والسلمى نسبة إلى بنى سليم قبيلة من عيلان والبغوى نسبة إلى بوغ قرية من قوى ترمذ على فراسخ منها، وقد ولد مبصرا على أصح الآراء ثم كف بصره فى آخر عمره بعد أن رحل وحفظ وأتقن وصنف[1] وكان جد أبى عيسى مروزيا وانتقل إلى ترمذ فأقام بها وولد بها حفيده أبو عيسى ولم يحدد المؤرخون تاريخ مولده وإنما حصروا سنة ميلاده فى العقد الأول من القرن الثالث.

والذى أرجحه أنه ولد سنة تسع ومائتين، وذلك لأن معظم المؤرخين متفقون على أنه توفى لثلاث عشرة ليلة خلت من رجب ليلة الإثنين سنة تسع وسبعين ومائتين بترمذ، ويرى الذهبى أنه كان من أبناء السبعين[2] فدل هذا على أن مولده سنة تسع ومائتين.

وما أن شب الترمذى عن الطوق وبلغ مبلغ الرجال إلا وأخذ يستقى العلم من منابعه فتتلمذ على شيوخ بلدته وغيرها وأخذ عن أئمة الحديث وكبار الشيوخ وجمع بين العلم والعمل فكان حافظا ثقة وتقيا ورعا مشهودا له بالأمانة والضبط. ونشأ الترمذى محبا للسنة منذ صغره، وساعده على الوصول إلى الدرجة العلمية السامية ورعه وتقواه وقوه حافظته وسيلان ذهنه، ومما يشهد له بذلك ما رواه الحافظ ابن حجر: عن أحمد بن عبدالله بن أبى داود قال: سمعت أبا عيسى الترمذى يقول: كنت فى طريق مكة وكنت كتبت جزءين من أحاديث شيخ فمر بنا ذلك الشيخ فسألته عنه فقالوا: فلان فرحلت إليه وأنا أظن أن الجزءين معى وإنما حملت معى فى محمل جزءين غيرهما شبههما فلما ظفرت به سألته فأجاب وأخذ يقرأ من حفظه ثم لمح فرأى البياض فى يدى فقال: أما يستحى منى؟ فقصصت عليه القصة وقلت له: إنى أحفظه كله، فقال: اقرأ فقرأته عليه على الولاء قال: هل استظهرت قبل أن تجىء إلى؟ قلت: لا. ثم قلت له حدثنى بغيره فقرأ على أربعين حديثا من غرائب حديثه ثم قال: هات فقرأت عليه من أوله إلى آخره فقال: ما رأيت

---

(١) وفيات الأعيان جـ ١ ص ٦١٢، تذكرة الحفاظ، تهذيب التهذيب.

(٢) ميزان الاعتدال جـ ٢ ص ١١٧، وفيات الأعيان جـ ١ ص ٦١٣.

مثلك[1]. وفى هذا ما يدل على قوة حفظه وحدة ذكائه حتى كان يضرب به المثل فى الحفظ ويقال فيه أنه من أوعية العلم.

حياته العلمية:

حبب إلى الإمام الترمذى العلم منذ صغره فشغل حياته بطلبه وكان شغوفا به فتتلمذ على شيوخ بلدته ثم أراد أن يجمع العلم من البلاد الأخرى ليضمه إلى ما أخذه عن شيوخ بلدته فطوف فى كثير من البلاد كما هو شأن غيره من الأئمة والعلماء رحل فى طلب الحديث إلى الأمصار بعد أن جاوز العشرين من عمره، فذهب إلى خراسان وتتلمذ على الشيوخ إسحق بن راهويه ومحمد بن عمر والسواق، وما لبث أن رحل إلى العراق فسمع الحفاظ من شيوخ الحديث ثم رحل إلى الحجاز وغير ذلك من البلاد وفى خلال هذه الرحلات العلمية التى قام بها الترمذى كان لا يدع فرصة يمكنه أن يحصل فيها على العلم إلا اغتنمها فكان يتلقى عن العلماء ويدون الحديث ويناظر كبار الأئمة ويناقشهم وخصوصا الإمام البخارى الذى كان له أكبر الأثر فى حياة الترمذى العلمية ولاسيما فى فقه الحديث فقد لازمه مدة طويلة وأخذ منه وتخرج عليه. قال ابن خلكان: (وهو تلميذ أبى عبدالله محمد بن إسماعيل البخارى وشاركه فى بعض شيوخه مثل قتيبة بن سعيد وعلى بن حجر وابنه بشار وغيرهم أ.هـ[2])

وهكذا كان البخارى الشيخ والموجه للترمذى فحصل على يديه من الحديث والفقه ومذاهب العلماء الكثير وكتابه الجامع أكبر شاهد على تمكنه من الحديث والفقه فى كل باب وعلى سعة باعه فى هذا المجال.

شيوخه وتلاميذه:

أخذ الترمذى عن كثير من الشيوخ وكان لشيخه البخارى اليد الطولى فى التأثير، وقد تفوق وبرزت ملكاته العلمية ومواهبه الفطرية وهو مازال فى تلقى العلم والأخذ عن الشيوخ. ومما يدل على مكانته العلمية أن الإمام البخارى أخذ عنه بعض الأحاديث وللترمذى شيوخ كثيرون منهم البخارى ومسلم وأبو داود وقد شاركهم فى بعض شيوخهم وقتيبة بن إسحق

(١) تهذيب التهذيب جـ ١ ص ٣٨٧.

(٢) وفيات الأعيان جـ ١ ص ٦١٢.

ابن موسى ومحمد بن غيلان وسعيد بن عبد الرحمن ومحمد بن بشار وعلى بن حجر وأحمد ابن منيع ومحمد بن المثنى وسليمان بن وكيع وغيرهم.

وممن روى عنهم أبو حامد أحمد بن عبدالله بن داود المروزى ومكحول بن الفضل ومحمد ابن محمود بن عنبر وحماد بن ساكر وعبد بن محمد أنسفيون والهيثم بن كليب الشاش راوية الشمائل وأحمد بن على بن حسناويه ومحمد بن المنذر بن سعيد الهروى وأحمد بن يوسف النسفى وأبو العباس محمد بن محبوب المحبوبى راوية كتابه الجامع وغيره.

مؤلفاته:

ومن مؤلفاته:

١- كتاب الجامع.

٢- كتاب العلل فى آخر جامعه.

٣- كتاب التاريخ.

٤- كتاب الشمائل النبوية.

٥- كتاب الزهد.

٦- كتاب الأسماء والكنى.

وقد ادعى ابن حزم أن الترمذى مجهول ولم يعرفه ولكن هذا قول متسرع ورأى لا أساس له من الصحة وقد سجل ابن حزم بهذا على نفسه عدم الاطلاع ولا يعتذر له بأنه لم يدر بوجود الجامع والعلل التى للترمذى لأنها لم تدخل الأندلس حين ذلك، فإن عدم علمه بالجامع والعلل لا يعنى عدم معرفته بالترمذى. وقد ذكره صاحب كتاب المؤتلف والمختلف ونبه على قدره فكيف فات ابن حزم الوقوف عليه ولكن الأمر كما قال ابن حجر «إن هذا الرجل قد أطلق هذه العبارة فى خلق من المشهورين من الثقات الحفاظ كأبى قاسم البغوى وإسماعيل بن محمد الصفار وأبى العباس الأصم وقال ابن كثير: وجهالة ابن حزم لأبى عيسى لا تضره حيث قال فى المحلى: (ومن محمد بن عيسى بن سورة) فإن جهالته لا تضع من قدره عند أهل العلم، بل وضعت منزله ابن حزم عند الحفاظ.

وكيف يصح فى الأذهان شىء إذا احتاج النهار إلى دليل

والآن لنضع أيدينا على أهم ثمرات قلبه وفكره وهو كتابه النفيس (الجامع).

جامع الترمذى

التعريف بالكتاب:

هــو أحد الكتب الســتة وأشــهر المصنفات للإمــام الترمذى الذى أصبح بــه إماما فى الحديــث وقــد رتبه على أبواب الفقــه وغيرها، ودون فيه الأحاديــث الصحيحة وغيرها مبينــا درجة كل حديث فى موضوعه كما بين مذاهب الصحابة والتابعين وفقهاء الأمصار، واختصر طرق الحديث، وألحق به كتابا للعلل سجل فيه كثيرا من الفوائد الهامة ولما ألفه عرضــه على علماء الحجاز والعراق وخراســان فوضع موضع القبــول، روى عنه أنه قال: صنفت هذا الكتاب فعرضته على علماء الحجاز والعراق وخراســان فرضوا به ومن كان فى بيتــه فكأنما فى بيته نبى يتكلم[1] «أ.هـ» وقــد جاء هذا الكتاب حافلا بالأحاديث النبوية المشتملة على الأحكام والمواعظ والآداب والتفسير والمناقب وغير ذلك.

وقــد عنى الترمذى بالتراجم فأورد تراجم عامة تشــتمل على أحاديث تتضمن مســائل متعددة وأبوابا كثيرة، لذا نراه يعنون بمثل هذه الترجمة العامة يقول: (أبواب) مثل أبواب الصــلاة على رســول الله ﷺ، كما أورد تراجم خاصة وهى التراجــم الجزئية التى يضعها لمســألة معينة ويعنون لها بقوله (باب) مثل: بــاب ما جاء أن مفتاح الصلاة الطهور وبعد أن يذكــر الترمــذى الأحاديث فى الترجمة يتبع ذلك بذكر آراء الفقهاء فى المســألة وبيان درجة الحديث، ويتكلم على الرجال والأسانيد وما يتعلق بكل ذلك، كما يذكر ما للحديث من طرق، وإن كانت هناك أحاديث أخرى تناســب الترجمة أشــار إليها ولا يكتفى بذلك فحسب وإنما يوازن بين ما يورده فى الترجمة من الأحاديث ويوضح رأيه فى أقوال العلماء.

وقــد أطلق الحاكم على كتاب الترمــذى (الجامع الصحيح) وأطلق الخطيب عليه وعلى كتاب النسائى اسم (الصحيح)، بل إن الحافظ أبا طاهر أحمد بن محمد بن السلفى المتوفى سنة ٤٥٦ هـ كان يطلق على كتب السنن اسم الصحيح ولا شك إن فى هذه التسمية تجاوزا وتســاهلا لأن فى السنن الصحيح والحســن والضعيف، قال السيوطى ومن أطلق عليها أى على الســنن الصحيح كقول الســلفى فى الكتب الخمســة اتفق على صحتها علماء المشرق

(١) كشف الظنون جـ ١ ص ٥٥٩.

والمغـرب وكاطلاق الحاكم علـى الترمذى الجامع الصحيح وإطـلاق الخطيب عليه وعلى النسائى اسم الصحيح فقد تساهل[1] «أ.هـ». ويسمى كتاب الترمذى أيضا (بالجامع الكبير) وهذه التسـمية قليلة الاسـتعمال ويسـمى (بالسنن) نظرا لاشـتماله على أحاديث الأحكام مرتبة ترتيبا فقهيا ولكن الكتاب لم يتضمن أحاديث الأحكام فقط وإنما يشتمل عليها وعلى غيرها ففى هذه التسـمية أيضا تساهل وتجاوز. وسمى الكتاب (بالجامع) واشتهر (بجامع الترمذى)[2] وهذا هو الأكثر نظرا لاسـتيعابه كثيرا من أبواب السـنة وفنون الحديث ونظرا لعمـل تقييده بقيد الصحة، لذا كان هذا الاسـم أولى بالإطلاق على هذا الكتاب وقد وضح الإمـام الترمذى موضوع كتابه والباعث لـه على تأليفه على هذا الوضع فقال: وإنما حملنا علـى ما بينا فى هذا الكتاب من قول الفقهاء وعلل الحديث لأنا سـئلنا عن هذا فلم نفعله زمانـا ثم فعلناه لما رجونـا فيه من منفعة الناس لأنا قد وجدنا غير واحد من الأئمة تكلفوا من التصنيف مالم يسـبقوا إليه، منهم: هاشم بن حسان وعبدالله بن عبد العزيز بن جريج وسعيد بن أبى عروبة ومالك بن أنس وحماد بن سلمة وعبدالله بن مبارك ويحيى بن زكريا ابـن أبـى زائدة ووكيع بن الجراح وعبد الرحمن بن مهـدى وغيرهم من أهل العلم والفضل صنفـوا فجعـل الله فى ذلك منفعة كثيرة فنرجو لهم بذلك الثواب الجزيل عند الله لما نفع الله المسـلمين فيهـم القدوة فيما صنفوا «أ.هـ» وقول الترمذى هـذا يدل على أمرين: الأمر الأول: موضـوع كتابه وهو تدوين الأحاديث النبوية واسـتنباط الأحكام منها وتوضيح آراء الفقهاء وأقوالهم وبيان علل الحديث. والأمر الثانى: وهو الباعث له على تأليف كتابه على هذا الوضع وهو رغبته فى انتفاع المسلمين وحيث إنه سئل عن هذا فلم يفعل ثم حفز همته وقوى عزمه لهذا الصنيع ما رغب فيه من نفع الناس وما رآه من سـابقيه من الأئمة الذين صنفوا مالم يسبقوا إليه وفيهم القدوة له.

ومعلـوم أن الإمام البخارى والإمام مسـلما قد تقدما الإمام الترمذى وسـبقاه فى تدوين الحديـث فلما جاء بعدهما وضع كتابه وجمـع فيه فوائد الصحيحين وأضاف من مجهوده الشخصى ما جعله يتميز عن غيره. وقد أبرز شخصيته العلمية بصورة واضحة فيما قدمه من الصناعة الحديثة وقد نحا منحى الإمام مسلم فى كتابته مقدمة لصحيحه بين فيها منهجه

(١) تدريب الراوى ص ٩٥.

(٢) الرسالة المستطرفة ص ١١ كشف الظنون جـ ١ ص ٥٥٩.

فى الكتاب وتوضيح بعض المسائل الهامة المناسبة له فوضع كتاب (العلل) إلا أنه أتى به آخــر الكتاب. ويعتبر كتاب العلل ضمن كتــاب الجامع كجزء منه وبيان لمنهجه فيه وقد أورد فيه بعض مســائل طرقها مســلم وأخرى تفرد بها هو ولهذه البحوث أهمية كبيرة فى علــم الحديث وقد بين فيها أحوال أحاديث الكتاب إجمالا وعلوم الرجال والتحمل والأداء ونبه على اختلاف العلماء فى جرح بعض الرجال وتعديلهم وتفسير كثير من الاصطلاحات وقد عنى كثير من العلماء بكتاب الترمذى فتناولوه بالشرح والاختصار ومن هذه الشروح:

١- شــرح الحافظ أبى بكر محمد بن عبدالله الإشــبيلى المعروف بابن العربى المالكى المتوفى سنة ٥٤٣ هـ وسماه عارضة الأحوذى فى شرح سنن الترمذى تكلم فيه على الرجال والأســانيد وفنون النحو والعقائد والأحكام وتوجيه الأقوال ولاسيما مذهب إمامه مالك وهو مطبوع بمصر والهند.

٢- شرح الحافظ أبى الفاتح محمد بن محمد بن سيد الناس اليعمرى الشافعى المتوفى سنة ٧٣٤ هـ بلغ فيه نحو ثلثى الجامع ثم كمله زين الدين عبد الرحيم بن حسين العراقى المتوفى سنة ٨٠٦ هـ.

٣- شــرح ســراج الدين عمر بن رسلان البلقينى المتوفى ســنة ٨٠٥ هـ وسماه (العرف الشذى على جامع الترمذى) شرح منه البعض ولم يكمله.

٤- شرح زين الدين عبد الرحمن بن أحمد بن النقيب الحنبلى وقد أحرق شرحه فى الفتنة.

٥- شرح الحافظ جلال الدين السيوطى المتوفى سنة ٩١١ هـ وسماه (قوت المغتذى على جامع الترمذى) وضع فى أوله مقدمة لبيان منزلة الجامع واصطلاحاته وهو مطبوع بالهند.

٦- شرح الحافظ زين الدين عبد الرحمن بن رجب الحنبلى المتوفى سنة ٧٩٥هـ.

٧- شرح الشيخ أبى الحسن عبد الهادى السندى المتوفى سنة ١١٣٨ هـ وهو مختصر.

٨- تحفة الأحوذى بشرح جامع الترمذى لعبد الرحمن المباركفورى، كما اختصر جامع سليمان بن عبد القوى الطوفى الحنبلى المتوفى سنة ٧١٠ هـ.[1]

وممن روى عن الإمام الترمذى كتابه الجامع ستة من العلماء:

١- أبو العباس محمد بن أحمد بن محبوب وروايته هى الرواية المعروفة الشهيرة.

٢- أبو ســعيد الهيثم بن كليب الشــاش، وبروايته روى أبو بكر محمد بن خير بعض

(١) كشــف الظنون جـ١ ص٢٢٨، ٢ - الحديث والمحدثون د. محمد أبو زهو ص٤١٧، أعلام المحدثين د. محمد أبو شهبة ص٢٥١.

أحاديث من الجامع وكتاب العلل وذكر إسناده بذلك إلى الترمذى من طريقه.

٣- أبو ذر محمد بن إبراهيم.

٤- أبو محمد الحسن بن إبراهيم القطان.

٥- أبو حامد أحمد بن عبدالله التاجر.

٦- أبو الحسن الوازرى. ولم تتصل هذه الروايات كلها إلى عصرنا هذا، بل اتصلت منها برواية المحبوبى للكتاب[1].

منهج الترمذى فى جامعه

دون الإمام الترمذى فى جامعه الحديث الصحيح والحسن والضعيف والعلل ووضح علته ولم يلتزم تخريج الصحيح وحده وإنما التزم أن يخرج الأحاديث التى عمل بها الفقهاء، وقد روى عنه قال: جميع ما فى هذا الكتاب هو معمول به وبه أخذ بعض أهل العلم ما خلا حديثين أحدهما حديث (أنه ﷺ جمع بين الظهر والعصر والمغرب والعشاء من غير خوف ولا سفر) وثانيهما حديث (فإن عاد - أى شارب الخمر - فى الرابعة فاقتلوه) وقد نهج أبو عيسى الترمذى فى تدوين أحاديث كتابه منهج المحدثين فى الرواية من الإسناد فوفاه حقه وذكر طرق الحديث وبين اختلاف الرواة واتفاقهم، بل وزاد الترمذى من سبقه الإشارة إلى أسانيد الحديث وتلخص منهج الترمذى فى أربع طرق:

١- طريقة جمع أسانيد الحديث فى سياق واحد وذلك بأن يذكر الطرق التى روى بها الحديث كلها فى سياق واحد وهذه الطريقة يستعملها عندما تستوى مراتب رواة الحديث وتتفق رواياتهم لفظا ومعنى. وحينما ينتقل من إسناد إلى آخر يذكر الحرف (ح) على نحو ما كان يصنع الإمام مسلم وإذا كان بين الرواة اختلاف ولو يسيرا فى اللفظ فإنه يحذف ألفاظه ويوضح اختلافاتهم كأن يقول (حدثنا فلان وفلان المعنى واحد) ويقصد بهذه الجملة أنه ذكر لفظ أحد الرواة ولكنه لم يعين صاحبه وتارة يعين صاحب اللفظ فيقول (حدثنا فلان وفلان واللفظ لفلان) وتارة أخرى يذكر لفظ كل من الرواة كما كان ينبه أيضا على اختلاف ألفاظ الأداء لدى الرواة فيميز بين قول بعضهم حدثنا وقول غيرهم أخبرنا.

٢- طريقة تعداد الأسانيد وذكر المتن بعد أول إسناد وذلك بأن الترمذى يسوق الحديث بسنده ومتنه ثم يذكر بعد ذلك الأسانيد الأخرى ولا يعيد ذكر المتن اختصارا وإنما يكتفى بالإشارة

(١) مقدمة تحفة الأحوذى ص ١٧٨ الإمام الترمذى للدكتور نور الدين عتر.

إليــه كأن يقــول مثله أو نحوه وقد قيل إن هاتين الكلمتين معناهما واحد ولكن الحاكم فرق بينهما فخص (مثله) إذا اتفق الحديثان فى اللفظ (ونحوه) إذا كان بمعناه[1].

٣- أن يفرد كل إســناد مع متنه فى الرواية وهذه الطريقة يذكر الترمذى فيها الحديث بالأســانيد المتعددة ثم يذكر بعد كل إســناد المتن الذى روى بــه وفى هذه الطريقة تقوية لدرجــة الحديث بتكرار الســند وبما يزيد فى أحد المتنين عــن الآخر حتى تتضح درجة الحديث بزيادة أو اختلاف بين رواية أو بيان لعلة فيه.

٤- إشــارة الترمذى إلى أســانيد الحديث. وفى هذه الطريقة يخرج الترمذى الحديث بســنده ثم يكتفى بالإشــارة إلى الأسانيد الأخرى لشــهرتها، بأن يعلق هذه الطرق فيذكر موضع الاستشهاد منها من متابعة أو غير ذلك، مثل قوله: حدثنا أحمد بن منيع والحسن ابن الصباح والبزار وأحمد بن محمد بن موســى - المعنى واحد - قالوا: حدثنا إسحق بن يوســف الأزرق عن ســفيان الثورى عن علقمة بن مرثد عن سليمان بن بريدة عن أبيه قال: أتى النبى ﷺ رجل فسأله عن مواقيت الصلاة.... فذكر الحديث ثم قال (وقد رواه شعبة عن علقمة بن مرثد أيضا) فذكر متابعة شعبة لسفيان الثورى معلقة وهكذا ولم يذكر الإسناد كله.

وقد يخرج الحديث بإسناده ويشير إلى وروده من طرق أخرى بقوله (وقد روى من غير وجه نحوه)[2].

وهــذه الطريقه الرابعة تفرد بها الإمام الترمذى أما الطرق الثلاثة الســابقة فقد شــاركه فيها الإمام مســلم كما سلك الترمذى فى تدوين الأحاديث الدالة على الباب برواية بعضها بأســانيدها والإشــارة إلى بعض أحاديث فى معنى ما خرجه فى الباب فيذكر روايتها عن الصحابة فيقول (وفى الباب عن فلان وفلان).

شرط الترمذى فى جامعه

ســبق بيان رأى الحازمى فى شــروط الأئمة وتوضيح كل طبقة من الطبقات التى قسمها وأن الطبقة الرابعة قوم شاركوا الثالثة فى الجرح والتعديل وتفردوا بقلة ممارستهم لحديث الزهــرى لأنهم لم يلازموه كثيرا وهم شــرط الترمذى[3] ومن المعــروف أن أهل هذه الطبقة

(١) تدريب الراوى ص ٢٢٨.

(٢) الترمذى والموازنة بين جامعه وبين الصحيحين د. نور الدين عتر ص ٨٧.

(٣) تدريب الراوى ص ٦٨ - شروط الأئمة الخمسة.

لم يسلموا من غائلة الجرح لهذا جاءت أحاديث جامع الترمذى منها الصحيح والحسن والضعيف والغريب والمعلل الذى يوضح علته فالترمذى إذا خرج أحاديث الطبقة الأولى والثانية والثالثة والرابعة ولكنه لم ينزل إلى ما دون ذلك فلم يدون فى كتابه الواهى ولا الموضوع لأنه التزم فى كتابه ألا يخرج إلا الأحاديث التى عمل بها الفقهاء أو احتج بها المحتجون والأئمة لم يحتجوا بالواهى ولا بالموضوع ولئن كان فى هذا الشرط متسع لتخريج الصحيح وغيره إلا أنه تكلم على كل حديث بما يقتضيه، قال أبو عيسى فى علل الجامع: جميع ما فى الكتاب من الحديث فهو معمول به وقد أخذ به بعض أهل العلم ما خلا حديثين «أ.هـ». وفى قول الترمذى السابق لا يفهم أنه لا يخرج كل حديث احتج به محتج صحيحا كان أو غير صحيح، إنما يفهم هذا لو أنه قال بأنه يحتج بكل حديث احتج به الفقهاء، وبين التعبيرين فرق لأنه من الجائز أن يقوم الترمذى فينقى مما يحتج به الفقهاء بعض الأحاديث التى توافرت فيها الشروط الخاصة عنده. ويقول الحافظ بن رجب فى شرح علل الترمذى (اعلم أن الترمذى خرج فى كتابه الحديث الصحيح والحديث الحسن وهو ما نزل عن درجة الصحيح وكان فيه بعض ضعف والحديث الغريب والغرائب التى خرجها فيها بعض المناكير ولاسيما فى كتاب الفضائل، ولكنه يبين ذلك غالبا ولا يسكت ولا أعلم أنه خرج عن متهم بالكذب متفق على اتهامه حديثا بإسناد منفرد إلا أنه يخرج حديثا مرويا من طرق أو مختلفا فى إسناده وفى بعض طرقه متهم وعلى هذا الوجه خرج حديث محمد بن سعيد المصلوب، ومحمد بن السائب الكلبى، نعم قد يخرج عمن هو سىء الحفظ وعمره غلب على حديثه الوهم ويبين ذلك غالبا ولا يسكت عنه وقد شاركه أبو داود فى التخريج عن كثير من هذه الطبقة مع السكوت على حديثهم كإسحق بن أبى فروة وغيره)[1].

■■■

(١) شروط الأئمة الخمسة ص ٥٤.

درجة أحاديثه

جعل ولى الله الدهلوى جامع الترمذى فى درجة سـنن أبى داود ومجتبى النسـائى، وعده معها فى الطبقة الثانية وهى كتب لم تبلغ مبلغ الموطأ والصحيحين ولكنها تتلوها[1] ثم ذكر فى موضع آخر أن الترمذى استحسـن طريقة الشيخين وطريقة أبى داود فنسج فى كتابه على منوال هؤلاء. وزاد بيان مذاهب الصحابة والتابعين وفقهاء الأمصار فجمع كتابا جامعـا واختصـر طريق الحديث اختصارا لطيفا فذكر واحـدا وأومأ إلى ما عداه. وبين أمر كل حديث من أنه صحيح أو حسـن أو ضعيف أو منكر وبين وجه الضعف ليكون الطالب على بصيرة من آمره فيعرف ما يصلح للاعتبار عما دونه وذكر أنه مستفيض أو غريب وذكر مذاهب الصحابة وفقهاء الأمصار وسمى من يحتاج إلى تسمية وكنى من يحتاج إلى الكنية ولم يدع خفاء لمن هو من رجال العلم[2] فرأى الدهلوى يتلخص فى وضع كتب السنن الثلاثة للترمذى وأبى داود والنسائى فى رتبة واحدة بعد الصحيحين والموطأ.

وهناك رأى آخر يرى فيه بعض العلماء أن كتاب جامع الترمذى على أربعة أقسام:

١- قسم مقطوع بصحته وهو ما وافق فه البخارى ومسلم.

٢- قسم على شرط أبى داود والنسائى.

٣- قسم أبان علته.

٤- قسـم أبان عنه فقال: ما أخرجت فى كتابى هذا إلا حديثا عمل به بعض الفقهاء سوى حديث (فإن شرب فاقتلوه فى الرابعة)[3] وحديث (جمع بين الظهر والعصر بالمدينة من غير خوف ولا سفر)[4].

ففى هذا القسم الرابع أخرج ما أخذ به بعض الفقهاء وليس فى الموضوع غيره[5].

والـرأى الثانـى هو الذى أميل اليـه وأرجحه وذلك لأن فيه تحديـدا لدرجة أحاديث

---

(١) حجة الله البالغة جـ ١ ص ١٠٧.

(٢) المرجع السابق ص ١٢١.

(٣) أخرجه الجماعة من حديث أبى هريرة وغيره.

(٤) أخرجه الشيخان وأصحاب السنن من حديث ابن عباس بألفاظ مختلفة.

(٥) تذكرة الحفاظ ص ٦٣٤، شروط الأئمة الستة للمقدسى ص ١٣، قواعد التحديث ص ٢٤٦.

جامع الترمذى ببيان كل قسم على حدة، فولى الله الدهلوى وإن أشار إلى هذه الأقسام (بقوله عن الترمذى أنه بين أمر كل حديث من أنه صحيح أو حسن أو ضعيف أو منكر) فإنه وضعه فى درجة واحدة مع كتابى أبى داود والنسائى وهى الطبقة الثانية، وأما الرأى الثانى ففيه بيان درجة كل نوع من هذه الأنواع، فليس كتاب الترمذى كله على شرط أبى داود والنسائى وليست أحاديثه كلها فى درجتهما بل فيه أمثال: القسم الأول وهو المقطوع بصحته وعلى أية حال، فإن شرط الترمذى وهو تدوين كل حديث عمل به الفقهاء شرط واسع وهو الذى حمله أن يخرج هذه الأنواع الكثيرة من الأحاديث ولكنه أبرز مجهوده العلمى العظيم بتمييزه الدقيق لكل حديث فبين نوعه ودرجته من الصحة وكشف عما يقدح فى بعض الأحاديث وتكلم عن الأسانيد والرواة وهذه الهمة العالية خصيصة للترمذى.

وللترمذى حديث ثلاثى واحد علا الترمذى فيه حتى صار بينه وبين الرسول عليه الصلاة والسلام ثلاثة رواة قال الترمذى فيه: حدثنا إسماعيل بن موسى قال: حدثنا عمر ابن شاكر عن أنس بن مالك رضى الله تعالى عنه قال: قال رسول الله ﷺ (يأتى على الناس زمان الصابر منهم على دينه كالقابض على الجمرة) وكتاب الترمذى أصل فى معرفة الحسن وهو الذى نوه باسمه وأكثر من ذكره فى جامعه[1].

وكان أكثر المتقدمين يقسم الحديث إلى قسمين: صحيح، وضعيف وأما الحسن فمنهم[2] من يدرجه فى الصحيح لاشتراكهما فى الاحتجاج مع بيان أنه دونه فى الاحتجاج به. وذكر ابن تيمية أنهم كانوا يدرجونه فى الضعيف، قال فى مناهج السنة: كان الحديث فى اصطلاح من قبل الترمذى إما الصحيح وإما ضعيف والضعيف إما متروك وإما ضعيف ليس بمتروك وبين أن الضعيف غير المتروك وهو الحسن ورأى أن الحديث الحسن عرف قبل الترمذى الا انه لم يكن مشهورا بين العلماء، ووجد فى كلام بعض شيوخ الترمذى والطبقة التى قبله كالإمام على بن المدينى والإمام البخارى[3] قال الكشميرى: إن البخارى وعلى بن المدينى ممن يفرقان بينهما – أى الصحيح والحسن – حتى جاء الترمذى، وتبع فى ذلك شيخه البخارى فشهره ونوه بذكره[4]. وإذا كان البخارى لم يرد منه ذكر للحديث الحسن فى كتابه فذلك راجع إلى أنه التزم أن يخرج الحديث الصحيح لذاته فى أصل موضوع

(١) مقدمة ابن الصلاح ص ٣٨.

(٢) قواعد التحديث للقاسمى ص ١٠٦.

(٣) تدريب الراوى ص ٩٦ قواعد التحديث ص ١٠٣.

(٤) فيض البارى جـ ١ ص ٥٧.

الكتاب، لا أنه لم يفرق بينهما. فالترمذى إذًا هو الذى شـهر هذا القسـم وهو (الحسـن) وأكثر منه، وأظهر هذا التقسـيم الثلاثى للحديث (صحيح وحسن وضعيف) ولم يؤلف قبل الترمذى كتاب قسمت أحاديثه هذه القسمة، حتى إن بعض العلماء نسب هذا التقسيم إلى الترمذى كابن تيمية.

بعض اصطلاحات الترمذى:

دارت فى كتاب جامع الترمذى بعض اصطلاحات لأنواع الحديث يمزج بينها ويجمع بين اثنين منها أو أكثر فى الحكم على الحديث فيقول مثلا: (صحيح غريب) ، (حسـن صحيح) ، (حسن غريب) ، (حسن صحيح غريب).

أما قوله: «حديث صحيح غريب» فهذا يدل على أنه ليس فيه إشكال، بل هو سهل، وذلك لأن الحديث الغريب ينقسـم إلى صحيح وغيره[1]. والحديث الصحيح لا يشترط فيه تعدد لإسناده فالصحة والغرابة قد يجتمعان وهذا ما يقصده الترمذى بهذا الاصطلاح.

وأما قوله: «حديث حسن غريب» لا نعرفه إلا من هذا الوجه فقد استشكله البعض لأن الترمذى فسر الحسن بتعدد الإسناد، والغرابة فيها تفرد الإسناد فبينهما تناقض، والجواب ما قاله بعض العلماء. وهو أن الترمذى اسـتعمل الحسن لذاته فى المواضع التى يقول فيها (حسـن غريب) ونحو ذلك فاشترط التعدد حين يطلق «الحسن» دون تقيد بوصف أما حين يقيد بالغرابة فيعلم أن التعدد غير ملاحظ فيه.

وأما يقول فيه: «حسن» فقط فقد اقتصر على تعريفه لغموضه، أو لأنه اصطلاح جديد، ولذا قيده بقوله: (عندنا) ولم ينسبه إلى أهل الحديث، قال: وما قلنا فى كتابنا: حديث حسـن فأنما أردنا حسن إسـناده عندنا، إذ كل حديث يروى لا يكون راويه متهما بكذب ويروى من غير وجه نحو ذلك، ولا يكون شاذا، فهو عندنا: (حديث حسن)[2] «أ.هـ»

وأما قوله: (حسـن صحيح) فهذا مما استشكل، لأن الحسن قاصر عن الصحيح فكيف يجتمـع إثبـات القصور ونفيه حديث؟ – كمـا يرى ابن الصلاح – أنه روى بإسـنادين: أحدهما يقتض الصحة والآخر يقتضى الحسـن فصح أن يقال فيه ذلك أى حسـن باعتبار إسـناد صحيح باعتبـار آخر ولكن هذه الإجابة لا تطرد فى جميـع الأحايث إذ إن بعض الأحاديث يقول فيها بعد ذلك لا نعرفه إلا من هذا الوجه.

---

(١) تدريب الراوى ص ٣٧٦.

(٢) قواعد التحديث للقاسمى.

وهناك جواب ثان وهو أن المراد بالحسن اللغوى دون الاصطلاحى فهو حسن باعتبار المتن صحيح باعتبار الإسناد، ولكن يعترض على هذا الجواب، بما قاله الترمذى: وما قلنا فى كتابنا حديث حسن فإنما أردنا به حسن إسناده عندنا. فهذا القول ينفى أن المراد بالحسن الحسن اللغوى، كما يرد هذا الجواب أيضا: ما يلزم عليه من جواز إطلاقه على الحديث الموضوع إذ كان حسن اللفظ، وهذا مردود من الجميع لم يقل به أحد.

والجواب الثالث: ما قاله ابن دقيق العيد وهو أن الحسن لا يشترط فيه القصور عن الصحة إلا حيث انفرد الحسن أما إذا ارتفع إلى درجة الصحة فالحسن حاصل لا محالة تبعا للصحة لأن وجود الدرجة العليا وهى: الحفظ والإتقان لا ينافى وجود الدرجة الدنيا كالصدق، فيصح أن يقال حسن باعتبار الصفة الدنيا صحيح باعتبار العليا، ويلزم على هذا أن كل صحيح حسن[1].

وقد أورد ابن سيد الناس اعتراضا على هذا الجواب فى قوله: (قد بقى عليه أنه اشترط فى الحسن أن يروى نحوه من وجه آخر، ولم يشترط ذلك فى الصحيح فانتفى أن يكون كل صحيح حسنا).

وقد أجاب «العراقى» على اعتراض ابن سيد الناس بأن الترمذى إنما يشترط فى الحسن مجيئه من وجه آخر إذا لم يبلغ رتبة الصحيح فإن بلغها لم يشترط ذلك بدليل قوله فى مواضع هذا حديث حسن غريب، فلما ارتفع إلى درجة الصحة أثبت له الغرابة باعتبار فرديته[2] أ.هـ

وأرى أن الاعتراض على جواب ابن دقيق العيد مازال قائما؛ لأن الصحيح والحسن مختلفان، والمبلغ لكلام الترمذى وعباراته يرى أنه فرق بينهما فأحيانا يجمع الوصفين فى عبارة واحدة (حسن صحيح) وأحيانا أخرى يفرد كل واحدة على حدة فعلم من ذلك أنهما مختلفان وليس الحسن عاما.

والجواب الرابع: أن الجمع بين الصحة والحسن درجة متوسطة بين الصحيح والحسن، قال ابن كثير (فلما نقول فيه حسن صحيح أعلى رتبة من الحسن ودون الصحيح) وقد رد على هذا بأنه تحكم لا دليل عليه وهو بعيد.

الجواب الخامس: أن الحديث إن كان له سندان فمعنى ذلك أنه روى بسند صحيح وآخر حسن، والمعنى (حسن وصحيح) فيكون أقوى مما قيل فيه صحيح فقط لأنه ليس

---

(١) تدريب الراوى ص ٩٤.

(٢) فتح المغيث لشرح ألفية الحديث للعراقى جـ ١ ص ٥٣.

له إلا سـند واحد وإن كان له سـند واحد فمعنى هذا أن العلماء اختلف رأيهم فى الرواة أو ترددوا فى الحكم بين الصحة والحسـن. ويكون المعنى حسن أو صحيح وعلى ذلك فما قيل فيه حسن صحيح دون ما قيل فيه صحيح لأن الجزم أقوى من التردد[1] وهذا ما ذهب إليه الحافظ ابن حجر.

وهذا الرأى هو ما أرجحه، لأنه يتماشى مع تفسير الترمذى للحسن بتعدد الإسناد فكلمة (صحيـح) بعد كلمة (حسـن) أفادت ارتفاع الحديث إلى الصحـة، وأما إذا لم يكن له إلا سند واحد ففيه احتياط فى الحكم عليه أهو حسن أم صحيح. ولهذا كانت رتبته دون رتبة المتعدد الإسناد.

هذا وقد انتقد بعض الحفاظ على الترمذى بعض أحاديث موجودة فى جامعه، وحكموا عليهـا بالوضع كابن الجوزى، وابن تيمية، والذهبـى، فابن الجوزى انتقد على الترمذى بعض الأحاديث ونازعه فيها السـيوطى فى كتابه (التعقبات على الموضوعات) والحق أن أغلبهـا فى الفضائل ومعظمها لا يسـلم الحكم عليـه بالوضع وعلى أية حال فإنها قليلة لا تنقص من درجة هذا الكتاب العظيم.

نقد حديث الكمأة من المن.. والرد على ذلك

وقـد ورد نقد من الكتاب المحدثين يطعن فى هذا الحديث الذى رواه الإمام (الترمذى) فى جامعه، يقول أحمد أمين عن رجال الحديث: «لم يتوسعوا كثيرا فى النقد الداخلى فلم يعرضـوا لمتن الحديث هل ينطبـق على الواقع أم لا ؟ مثال ذلك ما رواه الترمذى عن أبى هريرة أن رسول الله ﷺ قال: (الكمأة من المن، وماؤها شفاء للعين والعجوة من الجنة وهى شـفاء من السـم)، فهل اتجهوا فى نقد الحديث إلى امتحان الكمأة وهل فيها مادة تشفى العين؟ أو العجوة وهل فيها ترياق؟ ..نعم انهم رووا أن أبا هريرة قال: (أخذت ثلاث أكمؤ أو خمسـا أو سبعا فعصرتهن فى قارورة وكحلت به جارية لى عمشاء فبرأت) ولكن هذا لا يكفى لصحة الحكم فتجربة جزئية نفع فيها شـىء مرة لا تكفى لإثبات الشـىء فى ثبت الأدوية إنما الطريقة أن تجرب مرارا[2] أ.هـ.

---

(١) تدريب الراوى ص ٩٤.

(٢) ضحى الإسلام : أحمد أمين جـ ٢ ص ١٣٠، ١٣١.

الإجابة على ذلك:

إن هذا الحديث رواه الترمذى عن أبى هريرة، ورواه أحمد فى مسنده عن سعيد بن يزيد، وهو حديث ثابت فى الصحيحين، وليس فى سنده جرح ولا ضعف وإنما سنده صحيح قوى، هذا من ناحية «السند»، أما ما يتعلق (بالمتن) فإن أبا هريرة قام بتجربة هذه الخاصية التى فى الكمأة فوجدها سليمة، كما جربها غيره من بعده والإمام النووى روى أن بعض علماء زمانه قد أصيب بذهاب بصره فلما اكتحل بماء الكمأة شفى بإذن الله، كما اعترف بصحة الحديث كثير من أطباء المسلمين الذين قاموا ببحثه وتجربته، وأثبتت بحوثهم أثر الكمأة فى تقوية الجفن وزيادة البصر، ومع ذلك كله فقد تصدى للطعن فى هذا الحديث بعض أهل الزيغ وطلبوا التجربة مرارا وقد جربت مرارا، ومع هذا لم يقتنعوا أو لم يصدقوا وذلك لأنهم طلبوا أمور الدين بالمشاهدة وأرادوا أن يأخذوها بالطريقة المادية طريقة الحس والمشاهدة الخاضعة للخطأ والصواب، ومع أنها قد أصابت بالنسبة للحديث وأثبتت صحته إلا أنهم فى ضلالهم يعمهون ولو أنهم طلبوا صحة الحديث من يقين القلب، والتصديق بصاحب السنة أولا فلا شك أنهم كانوا يحسون بالإيمان قد وقر فى القلب، وبالتصديق بصحيح سنته التى جاء بها وحيا يوحى.

وقد جاء فى سبب ورود هذا الحديث: أن جابر بن عبدالله رضى الله قال: كثرت الكمأة على عهد رسول الله فقال بعض الصحابة: «إن الكمأة من جدرى الأرض» فامتنعوا من أكلها فبلغ ذلك النبى ﷺ فخرج فصعد المنبر فقال: «ألا ما بال أقوام يزعمون أن الكمأة من جدرى الأرض ألا أنها ليست من جدرى الأرض، ألا أن الكمأة من المن وماؤها شفاء للعين ألا وإن العجوة من الجنة وهو شفاء من السم»[1].

«والكمأة» نبات لا ورق لها ولا ساق، توجد فى الأرض من غير أن تزرع، قيل سميت بذلك لاستتارها، يقال كمأ الشهادة إذا كتمها، ومادة الكمأة من جوهر أرضى بخارى يحتقن نحو سطح الأرض ببرد الشتاء وينميه مطر الربيع فيتولد ويندفع[2]..

(١) أسباب ورود الحديث جـ ١ ص ٣١٢ لابن حمزة الحسينى وأخرج الحديث الطحاوى فى مشكل الآثار عن جابر ابن عبدالله البخارى جـ ١ ص ١٢٦ من فتح البارى باب المن شفاء العين.

(٢) فتح البارى جـ ١ ص ١٢٦.

وقد ورد فى المراد «بالمن» ثلاثة آراء:

الأول: أنها من المن الذى أنزل على بنى إسـرائيل وهو الطل الذى يسقط على الشجر فيجمع ويؤكل ومنه الترنجبين، فكأنه شبه به الكمأة بجامع ما بينهما من وجود كل منهما عفوا بغير علاج.

الثانـى: أنها من المن الذى من الله به على عبـاده عفوا بغير علاج، وقال هذا الرأى أبو عيد وجماعة.

الثالث: قال الخطابى. ليس المراد أنها نوع من المن الذى أنزل على بنى إسرائيل، فإن الذى أنزل على بنى إسـرائيل كان كالترتنجبين الذى يسـقط على الشجر، وإنما المعنى أن الكمأة شىء ينبت من غير تكلف ببذر ولا سقى فهو من قبيل المن الذى كان ينزل على بنى إسرائيل فيقع على الشجر فيتناولونه، ثم أشار إلى أنه يحتمل أن يكون الذى أنزل على بنى إسرائيل كان أنواعا منها ما يسقط على الشجر ومنها ما يخرج من الأرض فتكون الكمأة منه.

والتوفيـق بين الآراء السـابقة: أرى أن الكمأة مما امتـن الله تعالى به على العباد عفوا دون معالجة وإذا نظرنا إلى الرأى الأول نرى أن المراد تشبيه الكمأة بالمن وإذا نظرنا إلى الرأى الثانى نرى أنها مما امتن الله به على العباد وإذا نظرنا إلى الرأى الثالث وجدنا أن المـراد أنهـا من قبيل (المن) وليس المراد أنها نوع منـه، فكأن الآراء الثلاثة تتفق فى أن «الكمأة» ليست هى عين «المن».

فمـن لاحظ فـى معنى المن أنه الذى أنزل على بنى إسـرائيل كالرأى الأول والثالث، أراد: أن الكمأة تشـبهه أو تكون من قبيله فيتفقان مع الرأى الثانى فى أنها غيره والرأى الثانى الذى لاحظ فى معنى المن أنه الذى امتن الله به يتفق مع الرأيين فى خروج الكمأة عفوا بغير علاج.

وذكر ابن القيم أن فضلاء الأطباء اعترفوا بأن ماء الكمأة يجلو العين كابن سـينا وغيره وقال ابن حجر: «واسـتعمال كل ما وردت به السـنة بصدق ينتفع به من يستعمله ويدفع الله عنه الضرر بنيته»[1].

■■■

(١) المرجع السابق ص ١٢٨.

الإمام النسائى

نسبه ونشأته:

هــو[1] أبــو عبدالرحمن أحمد بن على بن شــعيب بن على بن بحر النســائى الحافظ، صاحب السنن الصغرى والكبرى.

ولد بنساء – من بلاد خراسان – سنة خمس عشرة ومائتين، وقيل أربع عشرة ومائتين ونشــأ محبا للعلم، فطوف بكثير من الأقطار الإســلامية، ورحل إلى قتيبة وهو ابن خمس عشرة سنة، وقال: أقمت عنده سنة وشهرين، واستطاع بجهوده المخلصة للعلم وبما منحه الله تعــالى من مواهب فطرية أن يحتل مكانة ســامية فى الحفظ والإتقــان والدقة العالية، والتحرى الشــديد حتى قال فيه أبو على الحافظ النيســابورى: للنسائى شرط فى الرجال أشد من شرط مسلم.

وجمع النسائى بين العلم والعمل، فكان يجتهد فى العبادة ليلا ونهارا ويكثر من العبادة حتــى قيل إنه كان يصوم يوما ويفطر يوما، وكما كان مواظبا على الحج والجهاد شــجاعا متمرســا على أســاليب الحرب، خرج مع أمير مصر غازيا، فوصفوا من شهامته وشجاعته وإقامته السنن المأثورة فى فداء المسلمين واحترازه من مجالس الأمير الذى معه الشىء الكثير الذى يشهد بمكانته وعظمته.

حياته العلمية:

كان النسائى محبا للعلم والعلماء شغوفا بالمعرفة والتحصيل، وما إن بلغ الخامسة عشرة حتى رحل إلى العلماء فى بلاد كثيرة، فرحل[2] إلى قتيبة بن ســعيد البلخى، ومكث عنده ســنة وشــهرين، وأخذ عنه الحديث وشارك فى السماع منه أئمة الحديث البخارى ومسلم وأبى داود ورحل إلى الحجاز والعراق والشام ومصر والجزيرة، وضم ما سمعه من علماء بلده إلى ما سمعه من علماء هذه الأمصار، فجمع ثروة علمية هائلة وبرع فى الحديث حتى قيل إنه أحفظ من مسلم بن الحجاج. وقدم مصر، وطاب له المقام بها فأقام طويلا، وظل يمارس

(١) وفيات الأعيان جـ ١ ص ٢٥ كشف الظنون جـ ٢ ص ١٠٦.

(٢) الحديث والمحدثون ص ٣٥٨.

نشـاطه العلمى بها، وأخذ عنه الناس ثم خرج من مصر قبيل وفاته سـنة ٣٠٢هـ، وتوجه إلى دمشق.

شيوخه وتلاميذه:

ومن شـيوخه الذين تلقى عنهم ونهل من مواردهم: قتيبة بن سعيد وإسحق بن إبراهيم ابن راهويه، وحميد بن مسـعدة، وعلى بن خشـرم، ومحمد بن عبد الأعلى والحارث بن مسـكين، وهناد بن السرى، ومحمد بن بشار، ومحمود بن غيلان، وأبو داود السجستانى والترمذى صاحب الجامع، وهشام بن عمار، ومحمد بن النظر المروزى وأبو كريب، وسويد ابن نصر.

ومن تلاميذه:

اللذيـن أخذوا عنه الحديـث، وتلقوا عنه: أبو بشـر الدولابى وأبو القاسـم الطبرانى صاحب المعاجم الثلاثة، وأبو جعفر الطحاوى، ومحمد بن هارون بن شعيب وأبو الميمون بن راشـد، وإبراهيم بن محمد صالح بن سنان وأبو على الحسين بن محمد النيسابورى وحمزة الكنانى، وأبو بكر أحمد بن إسحق السنى الحافظ، وهو رواية السنن وغيرهم[1].

وكان الإمام النسائى إلى جانب مكانته العلمية فى السنة وعلومها فقيها، ظاهر الاجتهاد، ومما يدل على خبرته وعمقه فى هذا الجانب انتقاؤه للتراجم ومختاراته من الأحاديث حتى قال فيه الدارقطنى: (كان أفقه مشايخ عصره فى مصر. وأعلمهم بالحديث والرجال).

وقـال الحاكم أبو عبدالله: «أما كلام أبـى عبد الرحمن على فقه الحديث فأكثر من أن نذكر، ومن نظر فى كتابه (السنن) تحير فى حسن كلامه».

ومن مؤلفاته:

١- السنن الكبرى.
٢- السنن الصغرى المسماة «المجتبى».
٣- الخصائص.
٤- فضائل الصحابة.
٥- المناسك.

---

(١) تذكرة الحفاظ جـ ٢ ص ٢٤١.

واتهم النسائى بالتشيع، وربما كان أساس هذا الاتهام أنه ألف كتاب الخصائص فى فضل على وآل البيت.

وأرى أن النسائى براء من هذه التهمة، أما الباعث له على تأليف كتاب الخصائص فهو ما ذكره فى إجابته على بعض السائلين، فقد قيل له: كيف تركت تصنيف فضائل الشيخين؟، فقال: «دخلت إلى دمشق. والمنحرف عن على رضى الله عنه كثير فصنفت كتاب الخصائص رجاء أن يهديهم الله تعالى» ثم صنف بعد ذلك فضائل الصحابة رضى الله عنهم[1].

وقال محمد بن إسحق الأصبهانى: سمعت مشايخنا بمصر يقولون: إن أبا عبد الرحمن فارق مصر فى آخر عصره، وخرج إلى دمشق، فسئل عن معاوية وما روى من فضائله فقال: أما يرضى معاوية أن يخرج رأسا برأس حتى يفضل؟ وفى رواية أخرى: ما أعرف له فضيلة، ولعلهم كانوا يرغبون أن يؤلف فى فضائل معاوية، فلما كان جوابه هكذا كان ذلك سببا فيما لاقاه من محنة، وقال الحافظ أبو الحسن الدارقطنى: لما امتحن النسائى بدمشق قال: احملونى إلى مكة، فحمل إليها، فتوفى بها.

وقد شهد للنسائى كثير من العلماء بالثقة والحفظ وعرفوا له مكانته العلمية قال الدارقطنى: «كان أبو بكر بن الحداد الفقيه كثير الحديث، ولم يحدث عن أحد غير أبى عبد الرحمن النسائى فقط» قال: رضيت به حجة بينى وبين الله تعالى[2].

وقال ابن خلكان: توفى يوم الإثنين لثلاث عشرة ليلة خلت من صفر سنة ثلاث وثلاثمائة بمكة حرسها الله تعالى.

وقيل: توفى بالرملة من أرض فلسطين.

والراجح أنه توفى بالرملة – بلدة بفلسطين –، وصوب الذهبى هذا الرأى، وجزم به ابن يونس وممن قال بوفاته بفلسطين: أبو جعفر الطحاوى وأبو بكر بن نقطة رحمهم الله[3].

وبعد هذه الجولة الطيبة فى حياة هذا الإمام الجليل نرى أنها قد ألقت أضواء مشرقة على أهم مناحى العظمة فى حياته العلمية، والآن نتناول جانبا من جوانب تراثة الخالد ألا وهو كتابه «المجتبى».

---

(١) طبقات الشافعية الكبرى لابن السبكى جـ ٣ ص ١٥.

(٢) تهذيب التهذيب لابن حجر جـ ١ ص ٣٨.

(٣) وفيات الأعيان جـ١ ص ٢٥، البداية والنهاية جـ ١١ ص ١٢٤.

«المجتبى» للنسائى

التعريف بالكتاب:

صنف النسائى رحمه الله فى السنن كتابين: أحدهما السنن الكبرى والثانى السنن الصغرى، وكتاب السنن الكبرى يشتمل على الصحيح والمعلول ثم اختصره فى كتاب السنن الصغرى، وسماه «المجتبى» وهذا هو الاسم المشهور به وقيل: المجتنى، والمعنى قريب، وهو صحيح عند النسائى، وروى محمد بن معاوية الأحمر عن النسائى أنه قال: كتاب السنن كله صحيح وبعضه معلول إلا أنه لم يبين علته والمنتخب المسمى «بالمجتبى» صحيح كله ولعله أراد بكلمة «كله صحيح» صحته من ناحية المتن، ولكن بعض أسانيده معلول، ولأنه لا يلزم من صحة المتن صحة السند. أو لعلة أراد أن معظمها أو أكثرها صحيح، ويكون فى كلامه نوع من التساهل فى العبارة وهذا قول على حسب اجتهاده وغالب ظنه وقد جاء فى سبب تصنيفه لكتابه المجتبى أنه لما صنف السنن الكبرى أهداها إلى أمير الرملة، فقال له: أكل ما فيها صحيح؟، فقال: لا. قال: فجرد الصحيح منه، فصنف له المجتبى، وترك كل حديث أورده فى الكبير مما تكلم فى إسناده بالتعليل.

وإذا أطلق أهل الحديث على النسائى أنه روى حديثا فإنما يريدون روايته فى السنن الصغرى المسماة بالمجتبى[1] إلا ما كان من صنيع بعض المؤلفين فى الحديث كما نبه على ذلك صاحب عون المعبود فى شرح سنن أبى داود حيث قال فى آخر كتابه: واعلم أن قول المنذرى فى مختصره وقول المزى فى الأطراف: (الحديث أخرجه النسائى، فالمراد به السنن الكبرى للنسائى، وليس المراد به السنن الصغرى الذى هو مروج الآن فى أقطار الأرض) ثم قال: فالحديث الذى قال فيه المنذرى والمزى: أخرجه النسائى وما وجدته فى السنن الصغرى فاعلم أنه فى الكبرى، ولا تتحير لعدم وجدانه، فإن كل حديث فى الصغرى موجود فى الكبرى ولا عكس. ويقول المزى فى كثير من المواضع: أخرجه النسائى فى التفسير، وليس فى السنن الصغرى تفسير والسنن الكبرى من رواية ابن حيويه، وابن الأحمر وابن القاسم والسنن الصغرى مشهورة من رواية ابن السنى، وهو راوية السنن المتوفى سنة ٣٦٤ هـ.

---

(١) تدريب الراوى ص ٤٩ كشف الظنون جـ ٢ ص ١٠٠٦ الحديث والمحدثون ص ٤١٠.

وأهم شروح كتاب السنن هى:

١- شــرح الحافظ جلال الدين الســيوطى المتوفى سنة ٩١١هـ، وهو شرح موجز سماه (زهر الربا على المجتبى) وعنى فيه بضبط أسماء الرواة وشرح الألفاظ وذكر كثير من الأحكام والآداب، وكان كثيرا ما ينقل عمن سبقه من العلماء كابن حجر.

٢- شــرح العلامة أبى الحســن محمد بن عبد الهادى الحنفى المشهور بالسندى نزيل المدينة المنورة المتوفى سنة ١١٣٨هـ، اهتم فيه بضبط اللغة وشرح الغريب والإعراب وهذا أوفى من شرح السيوطى، وقد طبع هذا الشرح فى الهند ومصر.

٣- شرح الشيخ العلامة سراج الدين عمر بن على بن الملقن الشافعى المتوفى سنة ٨٠٤هـ وهو شرح على زوائده على الصحيحين، وأبى داود والترمذى ويقع فى مجلد.

منهج النسائى فى كتابه

نهج الإمام النســائى فى كتابه الســنن نهجا دقيقا، فرتبه على الأبواب الفقهية والتزم الدقة والتحرى فى نقد الرجال، والتشــدد فى قبول المرويات حتى قيل إنه كان أحفظ من مسلم بن الحجاج، بل قال حافظ خراسان أبو على النيسابورى: حدثنا الإمام فى الحديث بلا مدافعة أبو عبد الرحمن النســائى وكان يقول: للنســائى شرط فى الرجال أشد من شرط مسلم بن الحجاج وقال ابن طاهر: سألت سعد بن على الترنجانى عن رجل فوثقه، فقلت: قد ضعفه النســائى، فقال: يابنى إن لأبى عبد الرحمن شــرطا فى الرجال أشــد من شرط البخارى ومسلم. وأرى أن فى هذا الكلام مبالغة ومغالاة حيث إن لكل من صحيح البخارى وصحيح مســلم شــروطا أعلى من شــروط غيرهما وبالتحقيق لا يسلم مثل هذا القول، ولكنه على ما فيه من المبالغة يدل على شــدة تحرى النســائى ودقته وعمله بعلل الحديث، وقد كان هذا المنهج الذى التزم فيه التحرى الشديد، والدقة البالغة داعيا له أن يترك أحاديث ابــن لهيعــة. قال أحمد بن نصــر الحافظ: «من يصبر على ما يصبر عليه النســائى؟ كان عنده حديث ابن لهيعة ترجمة فما حدث عنه بشــىء» وقال ابن حجر: وكان عنده عاليا عن قتيبة عنه - يعنى ابن لهيعة - ولم يحدث به لا فى السنن ولا فى غيرها ولم يحدث النسائى بحديث ابن لهيعه وكان من كبار الحفاظ إلا أنه اختلط فى آخر عمره.

كما كان أيضا شــديد التحرى فى الألفاظ فلا يستســهل فى وضع كلمة مكان أخرى فلا يضع «حدثنا» مكان «أخبرنا» ولا العكس، وفى طريقة روايته عن الحارث بن مســكين ما

يدل على شـدة حيطته وورعه فقد كان بينه وبين الحارث ذا الشـيء لم يمكنه من حضور مجلسه، وكان الحارث يتولى القضاء بمصر، فكان يستتر فى موضوع ويسمع حيث لا يراه ولم يقل فى روايته عنه «حدثنا» و «أخبرنا» وإنما قال الحارث بن مسكين قراءة عليه وأنا أسـمع[1] وقد جمع النسائى فى سننه كل ما يتعلق بالحياة الدينية من أحاديث على وجه التفصيل والاسـتقصاء حتى لقد ذكر جميع الأدعية التى تقال فى الركعات والسجدات وما بيـن ذلك، كما روى أحاديـث كثيرة لما يقال فى الاسـتعاذات ونحوها وأورد فى أبواب التشريع صيغا ونصوصا مما يجرى فى جميع أنواع المعاملات وما شاكل ذلك[2].

شروط الإمام النسائى فى كتابه

تشـدد الإمام النسـائى فى نقد الرجال، وعرف بشـدة التحرى والدقة حتى قيل كما سبق: إن له شرطا فى الرجال أشد من شرط مسلم والبخارى.

وذكر ابن الصلاح فى مقدمته عن ابن منده أنه سمع محمد بن سعد الباردوى يقول: كان من مذهب أبو عبد الرحمن النسـائى أن يخرج عن كل من لم يجمع على تركه، ثم قال: فمراده والله أعلم – صنيعه فى السنن الكبرى.

ويرجع اختلاف العلماء فى بيان الشـروط إلى اختلاف أنظارهم فى الجرح والتعديل، والاختلاف فى شروط التضعيف قوة ولينا.

والقائلون بأن له شـرطا فى الرجال أشـد من شـروط صاحبى الصحيحين، إنما مرجع قولهم هذا إلى المبالغة فى تحرى النسائى فقط، وليس قولا مسلما به، بل ليس بالصحيح الـذى يثبـت أمام النقد والتحقيق فإننا إذا نظرنا إلى بعـض رجاله، وجدنا أن فيه رجالا مجهوليـن إمـا عينا أو حالا وفيهم المجروح وفيه أحاديث ضعيفة، وقال العلامة ابن كثير وقول الحافظ أبى على بن السـكن وكذا الخطيب البغدادى فى كتاب السـنن للنسائى أنه صحيح، فيه نظر وأن له شـرطا فى الرجال أشـد من شـرط مسلم غير مسلم فإن فيه رجالا مجهولين إما عينا أو حالا وفيهم المجروح وفيه أحاديث ضعيفة ومعللة ومنكرة[3] فشـرطه إذًا ليس أعلى من شـرط البخارى ومسلم، وإنما كان شديد التحرى والدقة. وقال أحمد بن

(١) أعلام المحدثين ص ٢٦٤.

(٢) تاريخ الأدب العربى: بركلمان ترجمة الدكتور عبد الحليم النجار جـ ٣ ص ١٩٦ط دار المعارف.

(٣) الباعث الحثيث لابن كثير ص ٣١.

محبوب الرملى: سمعت أبا عبد الرحمن بن شعيب النسائى يقول: لما عزمت على جمع كتاب السنن استخرت الله تعالى فى الرواية عن شيوخ كان فى القلب منهم بعض الشىء فوقعت الخيرة على تركهم فنزلت فى جملة من الحديث كنت أعلو فيه عنهم.

هذا وقد سبق الكلام فى شرط البخارى عن الحافظ أبى بكر الحازمى: أن الطبقة الأولى هم شرط البخارى وأن مسلما يخرج أحاديث الطبقتين الأولى والثانية والثالثة ما يعتمده من غير استيعاب.

وأن أبا داود والنسائى يخرجان من أحاديث الطبقة الأولى والثانية والثالثة ولا يتجاوزانها إلى الرابعة فى الأصول بخلاف المتابعات والشواهد[1].

ومعلوم أن الطبقة الثالثة التى يخرج النسائى أحاديثها لم يسلم أصحابها من غوائل الجرح فهم بين الرد والقبول كمعاوية بن يحيى الصدفى، وإسحق بن يحيى الكلبى، والمثنى بن الصباح. وإذا تبين ذلك كله فلا يمكن أن يسلم ما ادعاه القائلون بأن شرطه أشد من شرط البخارى ومسلم. وأما الحافظ أبو الفضل بن طاهر فقال[2]: كتاب أبى داود والنسائى ينقسم على ثلاثة أقسام:

١- القسم الأول: الصحيح المخرج فى الصحيحين.

٢- القسم الثانى: صحيح على شرطهما، حكى أبو عبدالله بن منده أن شرط أبى داود والنسائى إخراج أحاديث أقوام لم يجمع على تركهم إذا صح الحديث باتصال الإسناد ومن غير قطع ولا إرسال فيكون هذا القسم من الصحيح إلا أنه طريق دون طريق ما أخرجه البخارى ومسلم فى صحيحيهما.

٣- القسم الثالث: أحاديث أخرجها من غير قطع منهما بصحتها، وربما أبانا علتها بما يفهمه أهل المعرفة، وإنما أودعا هذا القسم فى كتابيهما، لأنه رواية قوم لها واحتجاجهم بها، فأورده وبينا سقمها لتزول الشبهة، وذلك إذا لم يجدا له طريقا غيره، لأنه أقوى عندهما من رأى الرجال.

ويرى العراقى أن مذهب النسائى بهذه الصورة فيه متسع، ولكن المتبادر إلى الذهن غير الواقع، لأن النسائى تجنب إخراج حديث أقوام أخرج لهم أبو داود والترمذى، بل تجنب إخراج حديث جماعة من رجال الصحيحين[3].

---

(١) الحديث والمحدثون ص ٤١٠ الدكتور محمد أبو زهو.

(٢) شروط الأئمة الستة ص ١٢.

(٣) زهر الربا على المجتبى جـ ١ ص ٢.

وتلخص مما سبق بأن تحرى الإمام النسائى ودقته فى الشروط إنما كان خاصا بالسنن الصغرى وهى المعتمدة عند المحدثين وأما السنن الكبرى فكان من شرطه فيها أن يخرج عن كل من لم يجمع على تركه.

مثال لما رواه النسائى وطعن فيه والدفاع عنه

قال الرسول الله ﷺ: «من قرأ آية الكرسى دبر كل صلاة مكتوبة لم يمنعه من دخول الجنة إلا أن يموت»، وحكم ابن الجوزى على هذا الحديث بالوضع لتفرد محمد بن حمير به وهو فى نظره ليس بالقوى.

وقال السيوطى: كلا[1] بل قوى ثقة من رجال البخارى، والحديث صحيح على شرطه، وأخرجه ابن حبان فى صحيحه، وابن السنى فى عمل يوم وليلة وصححه الضياء المقدسى فى المختارة.

وقال الحافظ ابن حجر فى تخريج أحاديث المشكاة: غفل ابن الجوزى فأورد هذا الحديث فى الموضوعات وهو أصح ما وقع له. وقال الحافظ شرف الدين الدمياطى فى جزء جمعه فى تقوية هذا الحديث: محمد بن حميد القضاعى السايحى الحمصى كنيت أبو عبد الحميد احتج به البخارى فى صحيحه. وكذلك محمد بن زياد الألهانى، أبو سفيان الحمصى احتج به البخارى أيضا وقد تابع أبا أمامة وعلى بن أبى طالب وعبدالله ابن عمرو بن العاص والمغيرة بن شعبة وجابر وأنس، فردوه عن النبى ﷺ وأورد حديث على من الطريقين السابقين وحديث ابن عمر والمغيرة وجابر وأنس من الطريق التى ما نريدها ثم قال: وإذا ضمت هذه الأحاديث بعضهما إلى بعض أخذت قوة، وقال الذهبى فى تاريخه نقلت من خط السيف أحمد بن أبى المجد الحافظ قال: صنف ابن الجوزى كتاب الموضوعات فأصاب فى ذكره أحاديث مخالفة للنقل والعقل، ومما لم يصب فيه إطلاقه الوضع على أحاديث بكرم بعض الناس فى أحد رواتها كقوله: فلان ضعيف أو ليس بالقوى وليس ذلك الحديث مما يشهد القلب ببطلانه، ولا فيه مخالفة ولا معارضة كتاب ولا سنة ولا إجماع ولا حجة بأنه موضوع سوى كلام ذاك الرجل فى راويه. فتبين أن السبب فى إيراد ابن الجوزى هذا الحديث فى الموضوعات هو قول يعقوب بن سفيان فى راويه محمد

(١) اللآلئ المصنوعة جـ ١ ص ١١٩.

بن حميد: ليس بالقوى ومحمد هذا روى له البخارى فى صحيحه ووثقه أحمد وابن معين أ.هـ ولم يخرج له فى الاحتجاج وقد ضعفه كثير من الأئمة، فقال يحيى بن معين عنه: ضعيف، وقال أبو حاتم بن حبان: لا يحتج به، وقال العقيلى لا يتابع على حديثه. وأورد له عدى أربعة أحاديث مناكير، وأما قول ابن الصلاح عنه: وهو شيخ صالح[1] فإنما أخذه من كلام أبى يعلى الخليلى، ثم إنه لا يلزم من صلاحه الاحتجاج بما يرويه.

درجة أحاديث السنن

صنف الإمام النسائى السنن الصغرى بعد السنن الكبرى ولخصه منه، وتحرى فيه الدقة البالغة ولا يكاد يوجد فى هذا الكتاب حديث موضوع، فقد سار فى تأليفه بمنتهى الحيطة، وتجنب الرواية عن كل من تكلم فيه، حتى قيل عنه: إن درجة السنن الصغرى بعد الصحيحين، لأنه أقل السنن بعدهما ضعفا، وإن قال أبو الفرج ابن الجوزى: إن فيها عشرة أحاديث موضوعة فقد نازعه فى ذلك السيوطى فى كتابه «التعقبات على الموضوعات»، ولو سلمنا برأى ابن الجوزى فهذا عدد يسير بالنسبة إلى مثل هذا الكتاب العظيم الذى يعد من دواوين السنة المعتمدة ولا ينقص من عظمته ما ذكر فيه: هناك رأيان فى صحة ما فى الكتاب:

الأول: ما يراه الدار قطنى وابن منده وابن السبكى وأبو على النيسابورى وأبو أحمد بن عدى أن كل ما فى السنن صحيح، ووافقوا فى ذلك النسائى.

الثانى: ما يراه بعض العلماء كابن كثير أن فيه رجالا مجهولين إما عينا أو حالا وفيهم المجروح، وفيه أحاديث ضعيفة ومعللة ومنكرة.

وأرى أن ابن الجوزى يقصد السنن الصغرى، وعلى فرض ما قيل فيه، فهو لا ينقص من قيمة هذا الكتاب النفيس، ولا يغض من درجته العلمية، وخاصة أن النسائى كان يذكر حكمه على درجة الحديث إذا كان منكرا وهكذا.

مثال من سنن النسائى، مما حكم عليه بأنه منكر

أخرج النسائى من رواية أبى بكير يحيى بن محمد بن قيس عن هشام بن عمرو عن أبيه عن عائشة أن رسول الله ﷺ قال: «كلوا البلح بالتمر، فإن ابن آدم إذا أكله غضب الشيطان»

(١) مقدمة ابن الصلاح ص ٣٠.

الحديث، قال النسـائى: هذا الحديث منكر، قال ابن الصلاح[1] تفرد به أبو زكير وهو شـيخ صالح أخرج عنه مسـلم فى كتابه غير أنه يبلغ مبلغ من يحتمل تفرده «أ. هـ» وإنما أخرج له مسلم فى المتابعات.

■■■

(١) مقدمة ابن صلاح (٣٠).

الإمام ابن ماجة

نسبه ونشأته:

هــو الإمام أبــو عبدالله محمد بن يزيد بن ماجة الربعى القزوينــى و«ماجة» ليس جده، وإنما هــو لقــب أبيه يزيد؛ لأن أغلــب المترجمين له قالوا: محمد بن يزيد بن ماجة، واشــتهر بذلك «القزوينى» نسبة إلى إقليم قزوين، لأن به مولده ونشأته. ولد سنة تسع ومائتين من الهجرة، ونشأ محبا للعلم، فتوجه بهمة عالية إلى مجالس العلماء وحلقاتهم يأخذ عنهم، ويتعلم منهم، فســار على الدرب الذى ســار عليه من ســبقه من أئمة الحديث إقبالا على العلم، وتدوينا للسنة النبوية ونمى ثروته العلمية، بتتبع مدارس الحديث المختلفة فى بلاد كثيرة طوف بها فأخذ عن علمائها واستفاد من مناهجها، وكانت نشأة البخارى قائمة على أساس من العلم والعمل والأخذ والعطاء، فتعلــم وحصل وعمل بما علم فكان تقيا ورعا مخلصا فى رســالته، ودرس وحفظ وألف ودون،ولم يقتصر نشاطه العلمى على التأليف بل تعداه إلى التدريس والتعليم وكان له تلاميذ رووا عنه.

وقد حصل الكثير حتى أصبح إماما فى الحديث عارفا بعلومه، وجميع ما يتعلق به.

حياته العلمية:

قام ابن ماجة برحلات علمية يســتهدف تزويد ثقافتــه، وتدوين الكثير من الأحاديث إلى جانب ما جمعه من بلده، فطوف بكثير من الأقطار والبلاد فرحل إلى العراق والحجاز والشــام ومصر وغيرها من البلاد، ولقى كثيرا من أئمة الحديث، وســمع من أصحاب مالك والليث حتى أصبح إماما من الأئمة الأعلام. وقد شهد له بالثقة والحفظ كثير من الأئمة قال أبــو يعلــى الخليل بن عبدالله القزوينى: ابن ماجة ثقة كبير متفق عليه محتج به له معرفة وحفظ، ووصفه الذهبى بأنه الحافظ الكبير المفسر[1].

شيوخه وتلاميذه:

أتاحت لابن ماجة رحلاته العلمية التى اتســمت بالهمة العالية فى تدوين الحديث أن يلتقى بكثير من شيوخ البلاد الذين أخذ عنهم فسمع من أبى بكر بن أبى شيبة ومحمد بن

(١) كشف الظنون جـ ٢ ص ١٠٠٤، مرآة الجنان لليافعى جـ ٢ ص ١٨٨، تهذيب التهذيب جـ ٩ ص ٥٣١.

عبدالله بن نمير، وجبارة بن المغلس وهشام بن عمر، ومحمد بن بشار وعمر بن عثمان بن سعيد وغيرهم من أئمة الحديث.

وروى عنه: على بن سعيد بن عبدالله، وإبراهيم بن دينار الجرش، الهمدانى وأحمد ابن إبراهيم القزوينى وسليمان بن يزيد القزوينى، ومحمد بن عيسى الصفاء وأبو عمرو أحمد ابن محمد بن حكيم المدنى الأصبهانى وغيرهم.

مؤلفاته:

ولابن ماجة مؤلفات كثيرة منها:

١- كتاب السنن المتداول الآن، وهو أحد الكتب الستة.

٢- تفسير القرآن وهو تفسير حافل كما قال ابن كثير.

٣- كتاب التاريخ: أرخ فيه من عصر الصحابة إلى وقته.

وبعد حياة حافلة بالعلم والعمل ممتلئة بالبحث والتأليف، توفى ابن ماجة فى ٢٢ رمضان سنة ٢٧٣ هـ وصلى عليه أخوه أبو بكر، وتولى دفنه أخواه أبو بكر وعبدالله وابنه عبدالله[١].

ومن أعظم مؤلفاته كتابه القيم «السنن» الذى سنتناول دراسته الآن.

■■■

(١) تهذيب التهذيب جـ ٩ ص ٥٣١، مرآة الجنان جـ ٢ ص ١٨٨.

سنن ابن ماجة

تعريف الكتاب:

صنف ابن ماجة كتاب السـنن على الأبواب ورتبه ترتيبا فقهيا كشأن الكتب السابقة، وقد قسم «السنن» إلى كتب وأبواب فبلغت سبعة ألف باب، وكان مجموع أحاديثه أربعة آلاف حديـث فـى الصحيح والحسـن، وثلاثين كتابا عدا المقدمة وعـدد الأبواب ١٥١٥ خمسة عشر وخمسمائة، والضعيف، بل والمنكر، والموضوع على قلة.

وقد ابتدأ ابن ماجة كتابه بباب اتباع سـنة رسـول الله ﷺ وساق فيه الأحاديث الدالة على حجية السنة ووجوب اتباعها والعمل بها. وقد عَدَّ أحاديث السنن الأستاذ محمد فؤاد عبـد الباقى الذى حققه فكان جملة أحاديثه ٤٣٤١ أربعة آلاف وثلاثمائة وواحدا وأربعين حديثا منها ٣٠٠٢ اثنان وثلاثة آلاف حديث أخرجها أصحاب الكتب الخمسـة أما باقى الأحاديث وعددها ١٣٣٩ ألف وثلاثمائة وتسـعة وثلاثون حديثا فهى الزوائد على ما جاء بالكتب الخمسة، ومن هذه الأحاديث الزوائد ٤٢٨ أربعمائة وثمان وعشرون حديثا رجالها ثقات، صحيحة الإسـناد، ومنها ١٩٩ تسـعة وتسعون ومائة حديث حسنة الإسناد ومنها ٦١٣ ثلاثة عشر وستمائة حديث ضعيفة الإسناد أو منكرة أو مكذوبة.

وقـد علا ابـن ماجة فى بعض الأحاديث حتى صار بينـه وبين النبى ﷺ ثلاثة رجال وهى ما تعرف بالثلاثيات.

وقد روى كتاب السـنن عن ابن ماجة: أبو الحسن القطان وسليمان بن يزيد وأبو جعفر ومحمد بن عيسى وأبو بكر حامد الأبهرى ولكتاب السنن شروح أهمها:

١- شـرح الشـيخ كمال الدين محمد بن موسـى العميرى الشـافعى المتوفى سنة ثمان وثمانمائة ٨٠٨ هـ فى خمسة مجلدات واسم هذا الشرح: الديباجة.

٢- شرح الشيخ إبراهيم بن محمد الحلبى المتوفى سنة واحد وأربعين وثمانمائة.

٣- شرح الحافظ السيوطى واسم هذا الشرح «مصباح الزجاجة على سنن ابن ماجة»

واختصر شـرح السيوطى على بن سليمان الدمناتى الياجمعاوى فى «نور الصباح» وطبع فى القاهرة سنة ١٢٩٦ هـ.

٤- شرح الشيخ السندى المدنى المتوفى ١١٣٨هـ وهو شرح وجيز.

٥- شــرح العلامة ســراج الدين عمر بن الملقن الشافعى المتوفى ٨٠٤هـ أربع وثمانمائة واسم هذا الشرح: «ما تمس إليه الحاجة على سنن ابن ماجة» واقتصر فيه على شرح زوائد سنن ابن ماجة على الكتب الخمسة[١].

منهجه ودرجة أحاديثه

نهج ابن ماجة فى تصنيف كتابه نهجا سلك فيه سبيل من قبله بتبويبه تبويبا فقهيا، وترتيبه ترتيبا حســنا، فامتاز كتابه بحســن التنسيق وسعة الجمع، وجمال الترتيب، ولم يشــترط فى كتابه الصحة، وإنما أخرج فيه الصحيح والضعيف بل والمنكر والموضوع على قلة كما أخرج أحاديث عن رجال متهمين بالكذب وسرقة الأحاديث وبعض تلك الأحاديث لا تعــرف إلا من جهتهم وقد عد كثير مــن العلماء المتقدمين، وبعض المحققين من بعدهم أصول كتب الحديث الخمسة:

صحيح البخارى، وصحيح مســلم، وسنن أبى داود، وسنن النسائى، وسنن الترمذى، ولم يضم إليها سنن ابن ماجة لتأخر رتبة السنن عن هذه الكتب.

ولكن بعض العلماء اللاحقين أضاف إليها كتاب السنن لابن ماجة وجعلها سادسا، لما فيها من جمال الترتيب وحسن الانتقاء، وكثرة ما فيها من النفع فى أبواب الفقه وكثرة زوائدها على الكتب الخمسة بخلاف الموطأ فإن أحاديثه موجودة فى الكتب الخمسة إلا القليل.

وأول من ضم ســنن ابن ماجة إلى الكتب الخمسة ابن طاهر المقدسى، وتابعه أصحاب الأطراف وغيرهم[٢] وقد خالف فى ذلك بعض العلماء كالعلائى وابن حجر ورأى أن يجعل ســادس الكتب كتاب الدارمــى لأن ابن ماجة أخرج أحاديث الرجــال المتهمين بالكذب وسرقة الأحاديث أما سند الدارمى فأكثر صحة منه، وأحاديثه مسندة، ولذا سمى مسندا، وأيضا فى كتاب الدارمى قليل من الرجال الضعفاء ونادر من الأحاديث المنكرة والشــاذة، وإن كان فيه كثير من الأحاديث المرسلة والمنقطعة والمعضلة والمقطوعة[٣].

وذهب بعض العلماء منهم رزين السرقسطى، والمجد بن الأثير أن سادس الكتب الستة «الموطأ» للإمام مالك لصحة الموطأ وعظم شأنه.

---

(١) تاريخ الأدب العربى جـ ٣ ص ١٩٩، أعلام المحدثين ص٢٨٥.

(٢) تدريب الراوى ص ٤٩.

(٣) مقدمة ابن الصلاح ص ٤٢ تدريب الراوى ص ١٠٠.

والحق أن كتاب «الموطأ» أولى بذلك من سنن ابن ماجة، فإن فى أحاديث السنن ما حكم عليه بالبطلان والنكارة، وأما الموطأ فهو أعلى درجة من سنن ابن ماجة.

وروى عن ابن ماجة أنه قال: «عرضت هذه السنن على أبى زرعة الرازى، فنظر فيها وقال: لعله لا يكون فيه تمام ثلاثين حديثا فى إسناده ضعف»، وذكر المقدسى أنها بضعة عشر حديثا ونحوها[1]. ولكن الإمام أبا عبدالله بن رشيد تكلم عن سنن ابن ماجة أثناء حديثه عن كتاب النسائى، وبين أن ابن ماجة تفرد بإخراج أحاديث عن رجال متهمين بالكذب ورد على قول أبى زرعة السابق بقوله: «وأما ما حكاه ابن طاهر عن أبى زرعة الرازى أنه نظر فيه فقال: لعله لا يكون فيه تمام ثلاثين حديثا مما فيه ضعف فهى حكاية لا تصح لانقطاع سندها، وإن كانت محفوظة فلعله أراد ما فيه من الأحاديث الساقطة إلى الغاية، أو كان ما رأى من الكتاب إلا جزءا منه فيه هذا القدر»[2] «أ. هـ».

وانتقد الحافظ ابن الجوزى أيضا بعض أحاديث دونها ابن ماجة فى كتابه وعددها ثلاثون حكم عليها ابن الجوزى بالوضع وقد دافع عنها السيوطى فى كتابه «التعقبات» وأرى أن فى سنن ابن ماجة بعض الموضوع إلا أن بعض هذه الأحاديث الموضوعة وضع غلطا مثل ما روى: «من كثرث صلاته بالليل حسن وجهه بالنهار» فهذا موضوع عن غير تعمد فقد رواه ابن ماجة عن إسماعيل بن محمد الطلحى عن ثابت بن موسى الزاهد عن شريك عن الأعمش، عن أبى سفيان، عن جابر مرفوعا، فقد غلط ثابت بن موسى فظنه حديثا وليس بحديث والسبب فى هذا الغلط ما ذكره الحاكم قال: دخل ثابت بن موسى على شريك بن عبدالله القاضى والمستملى بين يديه، وشريك يقول: حدثنا الأعمش عن أبى سفيان عن جابر قال: قال رسول الله ﷺ ولم يذكر المتن، فلما نظر شريك إلى ثابت ابن موسى قال: «من كثرت صلاته باليل حسن وجهه بالنهار» وإنما أراد شريك مدح ثابت لزهده وورعه، فظن ثابت أنه روى هذا الحديث مرفوعا بهذا الإسناد، فكان ثابت يحدث به عن شريك بهذا الإسناد غلطا، وقد سرقه منه جماعة ضعفاء وحدثوا به عنه وهذه القصة إنما تدل على بعد نظر نقاد الحديث ودقتهم فى معرفة علل الحديث، حيث أنهم كانوا على إحاطة ويقظة ليعرفوا ويميزوا الأحاديث الصحيحة من غيرها وعلى كل

(١) تذكرة الحفاظ جـ ٢ ص ١٨٩، شروط الأئمة الستة ص ١٦.

(٢) زهر الربا على المجتبى جـ ١ ص ٣.

فـإن الأحاديث الموضوعة التى فى هذا الكتاب قليلة بالنسـبة إلى ما دونه فى كتابه القيم العظيم فهى لا تنقص من مكانته العلمية ونفعه المثمر، وأنه من دواوين السـنة النبوية ولكن الواجب على كل باحث ودارس فى هذا الكتاب العظيم ألا يأخذ من الأحاديث التى انفرد بهـا الإمام ابن ماجة فى هذا الكتاب إلا بعـد التمحيص والنظر الدقيق والتحرى عن الرواة ليتأكد من صحة الحديث للاحتجاج به.

وسـأقدم هنا نموذجا من الأحاديث التى انتقدها المتأخرون من سـنن ابن ماجة وهى صحيحـة ممـا طعن فيها (أبو رية) وغيره حديث «خمروا الآنية وأوكئوا الأسـقية وأجيفوا الأبـواب». وأكتفـوا صبيانكم عن النسـاء «هكذا نقله والصواب: عند العشـاء، فإن للجن انتشـارا وخطفة وأطفئوا المصابيح عند الرقاد فإن الفويسـقة أى الفأرة ربما اجترت الفتيلة فأحرقـت البيت» فقد تحامل «أبو رية» على راوية الإسـلام «أبـى هريرة» الذى روى هذا الحديث فطعن فى صحته، فى كتابه «أضواء على السنة المحمدية» ووصل به تحامله على هذا الصحابى الجليل إلى حد أراد فيه أن يشـوه الحقائق ويبدل هذه المحاسـن والفضائل إلى رذائل.

الإجابة عن ذلك:

وهـذا الحديـث الذى رواه أبو هريرة وهو من الأحاديـث الصحيحة التى أخرجها ابن ماجة فى كتابه السـنن لم ينفرد به ابن ماجة وإنما رواه البخارى فى بدء الخلق فى باب «خمس من الدواب فواسق...» من رواية جابر بن عبدالله كما رواه مسلم فى صحيحه أيضا عن جابر، فإسناد الحديث صحيح، فهو مروى من طرق عدة ولم يتفرد ابن ماجة بتخريجه وإنما أخرجه البخارى ومسلم.

وأما من ناحية نقد المتن:

فإن الحديث دعا إلى جملة من المبادئ تعد من محاسـن الإسـلام وفضائله التى تعود ثمرتهـا بالمحافظة علـى النفس والمال والولد من كل ضرر وعبث وفسـاد وقوله: (خمروا الآنية) أى غطوها، وفى تغطية الآنية صيانة للطعام والشـراب مما يترتب عليه المحافظة على الصحة. وقوله «وأوكئوا الاسـقية» أى شـدوا القرب بالوكاء واربطوها، وهى محافظة على الماء الذى نشربه وصيانة لدوام نقائه.

وقولــه: «وأجيفوا الأبواب» أى أغلقوها وهذه دعوة للمحافظة على النفس والمال والولد من كل فساد وأضرار.

وقوله: «وأكتفوا صبيانكم عند العشاء» بمعنى أن تضموهم وتحافظوا عليهم... وتمنعوهم من الخروج فى مثل هذا الوقت لأن للجن انتشــارا وخطفة. وقوله (وأطفئوا المصابيح عند الرقــاد) وذلــك حتى لا يترتب على تركها ضرر يلحق الإنســان فى أهلــه وماله، إنها إذًا مبادئ ســامية وفضائل عظيمة المغزى كلها محافظة وصيانة للنفس والولد والمال ولها من الثمرات ما يترتب عليه الأمان بين الناس والطمأنينة فى حياتهم... فهل فى هذا المتن ما يدعــو إلــى الغرابة؟ هذا هو النقد الداخلى لمتن هذا الحديث وهذه هى الفضائل التى يدلنا عليهــا فهل فيها ما يتناقض مع العقل الســليم أو المنطق؟ ولــو كان عند أولئك الطاعنين شــىء من علــم أو رغبة فى البحث فليضعوا هذه المثل الرشــيدة الســديدة أمام الباحثين الاجتماعيين وليبســطوها على بســاط البحث وتحت مجهر النقد الحديث ليروا ماذا تكون النتيجة وليعلموا أن تعاليم الرسول صلوات الله وسلامه عليه بلغت القمة فى سموها وأثرها علــى حياة الناس ونفوســهم وأن هؤلاء الطاعنين إنما يتصــدون لبعض روايات لحديث ما يحاولون بافترائهم تشويهه بإخلادهم إلى الأرض واتباعهم أهواءهم.

منزلة المسانيد من السنن

وبما ســبق من بيان درجة أحاديث كل كتاب من كتب الســنن، بقى أن يعرف درجة المسانيد ومنزلتها من السنن:

ومــن العلــوم أن المســند: هو ما أفرد فيه حديث كل صحابــى على حدة من غير نظر للأبواب كمســند أبى داود الطيالســى، ومســند أحمد بن حنبل، وأبى بكر بن أبى شيبة وأبى بكر البزار، وأبى القاســم البغوى وغيرهم. وواضح أن من يجمع مســندا من المسانيد لصحابى، إنما يقوم بجمع ما يقع له من حديث ســواء كان صالحا للاحتجاج أم لا؛ لهذا كانت منزلة المســانيد تلى كتب الســنن فى الرتبة لأن أصحابها لم يتقيدوا بكون الحديث محتجا به أم لا، فلا تلتحق بالأصول الخمسة وما أشبهها[1].

■■■

(١) فتح الغيث جـ ١ ص ٥٠، تدريب الراوى ص ١٩.

الإمام يحيى بن معين

نسبه ونشأته:

هو أبو زكريا يحيى بن معين بن عون – وقيل غياث بدل عون – بن زياد بن بسطام ابن عبد الرحمن المرى – نسبة إلى مرة غطفان قبيلة كبيرة مشهورة – البغدادى الحافظ، قيل إنه من قرية نحو الأنبار تسمى «نقياى» وولد فى سنة ثمان وخمسين ومائة ١٥٨ هـ بهذه القرية، وكان أبوه كاتبا لعبدالله بن مالك وقيل إنه كان على خراج الرى فمات فخلف لابنه يحيى ألف ألف درهم وخمسين ألف درهم، فأنفق جميع المال على الحديث. ونشأ محبا للعلم والعمل فكان مثالا عظيما فى التقوى والورع، يقول الحق ولا يخشى فى الله لومة لائم، يقول ابن الرومى: (ما سمعت أحدا قط يقول الحق فى المشايخ غير يحيى ابن معين وغيره كان يتحامل بالقول) وقال يحيى: ما رأيت على رجل قط خطأ إلا سترته وأحببت أن أزين أمره، وما استقبلت رجلا فى وجهه بأمر يكرهه ولين أبين له خطأه فيما بينى وبينه فإن قبل ذلك وإلا تركته، وكان يقول كتبنا عن الكذابين وسجرنا به التنور وكثيرا ما كان ينشد:

المال يذهب حله وحرامه ... طرا ويبقى فى غد آثامه
ليس التقى بمتق لإلهه ... حتى يطيب شرابه وطعامه
يطيب ما يحوى وتكسب كفه ... ويكون فى لحسن حديث كلامه
نطق النبى لنا به عن ربه ... فعلى النبى صلاته وسلامه

وكل ذلك يدل على ما كان عليه من ورع وتقوى، وشدة التحرى والفحص للرجال... وكان بينه وبين الإمام أحمد رضى الله عنه من الصحبة والألفة والاشتراك فى الاشتغال بعلوم الحديث ما هو مشهور، ولاشك أن هذه الألفة نتيجة توافق الشخصيتين علما وعملا وورعا بالغا.

ومات الإمام يحيى بن معين لسبع ليال بقين من ذى الحجة سنة ثلاث وثلاثين ومائتين، وعاش خمسا وسبعين سنة على الأصح، وقيل سبعا وسبعين سنة إلا بعض أيام. ورثاه بعض المحدثين بقوله:

ذهـــب العليم بعيب كل محـدث وبكـــل مختـلف مـــن الإســـناد
وبكل وهـــم فى الحديث ومشـكل يعيـــا به علمـــاء كـــل البـــــلاد

وكانت وفاته بمدينة النبى ﷺ، وغسل على الأعواد التى غسل عليها النبى ﷺ، وقيل: إنه لما خرج من المدينة سمع فى النوم هاتفا يقول: يا أبا زكريا أترغب عن جوارى؟ فرجع وأقام بها ثم توفى وإذا صح هذا الخبر، فإنه يوضح مدى العلاقة الروحية التى تربط الإمام يحيى بن معين بصاحب السنة المطهرة عليه أفضل الصلاة والسلام بالإضافة إلى خدماته الجليلة للســنه النبوية، قال أبو حاتم: يحيى بن معين إمام وقال النســائى: هو أبو زكريا الثقة المأمون أحد الأئمة فى الحديث[1].

حياته العلمية:

كان ابن معين أحد الأئمة الأربعة الذين انتهت إليهم الزعامة فى الحديث وهم: أحمد ابــن حنبل ويحيى بــن معين وعلى بن المدينى وأبو بكر بن أبى شــيبة وقال إنه أول من صنف كتابا بعد طبقات ابن سعد فى تراجم المحدثين وتاريخ حياتهم.

وكان إماما حافظا متقنا لا يشــق له غبــار، كتب كثيرا من الحديث وخلف من الكتب مائة قمطر، وقال على بن المدينى: انتهى العلم بالبصرة إلى يحيى بن أبى كثير وقتادة، وعلى الكوفة إلى إســحق والأعمش، وانتهى علم الحجاز إلى ابن شــهاب وعمرو بن دينار وصار علم هؤلاء الستة بالبصرة إلى سعيد بن أبى عروبة وشعبة ومعمر وحماد بن سلمة وأبى عوانة، ومن أهل الكوفة: ســفيان بن عيينة ومالك وســفيان الثورى، ومن أهل الشــام إلى الأوزاعى، وانتهى علم هؤلاء إلى محمد بن إســحق وهشــام ويحيى بن سعيد بن أبى زائدة ووكيــع وابن المبارك وهو أوســع هؤلاء علما، وابن مهــدى ويحيى بن آدم وصار علم هؤلاء جميعــا إلى يحيى بن معين، وقــال أحمد بن حنبل: كل حديث لا يعرفه يحيى بن معين فليــس بحديــث وكان يقول: ها هنا رجل خلقه الله لهذا الشــأن يظهر كذب الكذابين يعنــى يحيــى بن معين. وبذلك يتضح لنا أن يحيى بــن معين كان إماما فى الحديث عالما بكل جوانب الســنة، فقد اســتوعب الكثير وحصله فكانت له مكانته فى نفس العلماء، وكان له التقدير العظيم منهم، وظل مرجعا لكبار الأئمة إذا اختلفوا فى شىء رجعوا إليه.

(١) وفيات الأعيان جـ ٢ ص ٢٨٤، النجوم الزاهرة جـ ٢ ص ٢٧٢. مرآة الجنان جـ٢ص ١٠٨.

ومن مؤلفاته:

١- كتاب التاريخ والعلل وهو مرتب على حروف المعجم.

٢- كتاب معرفة الرجال وقد بلغ يحيى بن معين درجة سامية فى معرفة الرجال ونقدهم، وقال عبد المؤمن بن خلف النسفى: سألت أبا على صالح بن محمد: من أعلم بالحديث.. يحيى بن معين أم أحمد بن حنبل؟ فقال: أما أحمد فأعلم بالفقه والاختلاف، وأما يحيى فأعلم بالرجال والكنى. ويؤخذ من ذلك أن كل واحد من هذين الإمامين قد تخصص فى ناحية فحذقها وأتقنها، فالإمام أحمد برع فى مسائل الفقه، الأحكام الشرعية وما يستتبعها من الاختلاف، وأما الإمام يحيى بن معين، فإنه كان أعلم بالرجال والكنى، يسبر أغوار الرجال ويحلل شخصياتهم، ويعرف الثقات منهم ويقف على أحوال الرجال والحكم عليهم.

ومع هذا فلم يطلق ابن معين العنان لنفسه فيروى ما شاء من الأحاديث مطمئنا إلى حفظه ومستندا إلى معرفته بالرجال، وإنما كان يتحرى الدقة فى روايته، والحيطة فيها مخافة الخطأ، قال يحيى: إنى لأحدث بالحديث فأسهر له مخافة أن أكون قد اخطأت فيه[1].

وكان يحيى بن معين مرجع الأئمة فى معرفة الرجال، قال العباسى بن محمد الدورى: «رأيت أحمد بن حنبل يسأل يحيى بن معين عن روح بن عبادة من فلان؟ وما اسم فلان؟»

فابن حنبل إذن كان يسأل ابن معين، ويستفسر منه عن الرجال الذين لا يعرفهم، وما ذلك إلا لإحاطة ابن معين الكاملة بمعرفة الرجال ومكانتهم وأحوالهم، ولذا شهد له ابن حنبل فقال: «يحيى بن معين أعلمنا بالرجال» كما شهد له النسائى بالإمامة فى الحديث والثقة والأمانة.

وكيف لا، وقد وقف على معرفة الرجال فألم بكل ما يتعلق بهم جرحا وتعديلا، ودون من الأحاديث عددا هائلا يدل على أمانته وإحاطته، وتضلعه فى السنة ورجالها، يقول يحيى بن معين: «كتبت بيدى ألف حديث»[2].

---

(١) تاريخ بغداد جـ ١٤، ص ١٨٤ وفيات الأعيان جـ ٢ ص ٢٨٤، مرآة الجنان جـ ٢ ص ١٠٨، تاريخ الأدب العربى جـ ٣ ص ١٦١، الحديث والمحدثون ص ٣٤٤.

(٢) تذكرة الحفاظ للذهبى جـ ٢ ص ٤٢٩، الجرح والتعديل لابن أبى حاتم، القسم الثانى من المجلد الرابع.

شيوخه وتلاميذه:

كان من شيوخ ابن معين الذين روى عنهم: عبدالله بن المبارك وسفيان بن عيينة وعبد الرحمن بن مهدى وهيثم ووكيع، ويحيى القطان وغيرهم.

ومن تلاميذه الذين رووا عنه، وسمعوا منه، كبار أئمة الحديث أبو عبدالله محمد بن إسماعيل البخارى وأبو الحسين مسلم بن الحجاج القشيرى، وأبو داود السجستانى، وأبو زرعة الرازى، وأبو حاتم الرازى، وأحمد بن حنبل ومحمد بن سعد كاتب الواقدى ويعقوب ابن شيبة.

وقد أجمع العلماء على إمامته وجلالته فى هذا الشأن لاسيما فيما يتعلق بالجرح والتعديل وكشف حال الكذابين مع التثبت والتمكن، وقد دفعه صدقه وشدة تحريه فى سماعه وروايته وتمكنه من نفسه أنه استقبل القبلة ورفع يديه يقول: «اللهم إن كنت تكلمت فى رجل ليس هو عندى كذابا فلا تغفر لى» وهذا يدل على ثقته وإحاطته بالحديث وعلله والجرح والتعديل وتثبته فى التتميز بين صحيح الحديث وسقيمه ونبوغه فى هذا الفن مما جعل الإمام أحمد بن حنبل يقول فيه: «سماع من يحيى بن معين شفاء لما فى الصدور» وروى عنه هو وأبو خيثمة وكانا من أقرانه، وقد عده الحاكم فى كتابه (علوم الحديث) من فقهاء المحدثين، وبهذا نرى مدى منزلته العلمية فى نفوس الأئمة الكبار من معاصريه[1].

■■■

(١) وفيات الأعيان جـ ٢ ص ٢٨٤.

منهج ابن معين فى نقد الرجال

كان يحيى بن معين ممن يتقيه الرجال ويخافونه، فلا يستقبلونه إلا بالأحاديث المستقيمة ومن أجل هذا وثق ابن معين رجالا لسماعه منهم جملة من الأحاديث المستقيمة، وفى الواقع أنهم لا يبعد الخلط عنهم. ولما كان كذلك، فإن أئمة النقد نظروا فيمن وثقه يحيى بن معين للتأكد من صحة هذا التوثيق. فقد يقرونه، إلا أنهم يردوا توثيقه كما ردوا توثيق ابن حبان والحاكم لأنه لم يبلغ فى التساهل ما بلغاه.

ويمكننا تحديد منهجه فى النقد باستقراء آراء بعض الأئمة المحققين، ونقدهم للرجال، وبيان موقفهم من توثيق يحيى بن معين لكثير من المجروحين.

مثال ذلك: محمد بن قيس الهمذانى، عن ابن عمرو عن إبراهيم النخعى، وعنه سفيان ابن سعيد وأبو عوانة، وضعفه أحمد بن حنبل، وأما يحيى بن معين فوثقه.

ومثل: محمد بن كثير بن قرشى الكوفى أبى إسحق عن ليث والحارث بن حصيرة، قال أحمد بن حنبل: مزقنا حديثه، وقال البخارى: كوفى منكر الحديث، وقال ابن المدينى: كتبنا عنه عجائب، وخططت على حديثه، يقول الذهبى: ومن مناكيره عن عطية عن أبى سعيد مرفوعا «اتقوا فراسة المؤمن فإنه ينظر بنور الله»[1] فرواه ابن وهب عن الثورى عن عمرو بن قيس قال: كان يقال: اتقوا... إلخ، فذكره. أما يحيى بن معين فيقول فيه شيعى ولم يك به بأس.

ومثل محمد بن مسلم، ويقال محمد بن مهران بن مسلم بن المثنى عن جده أبى المثنى قال الفلاس روى عنه داود الطيالسى مناكير، وقال ابن مهدى لين الحديث، وقال الذهبى قد وثقه ابن معين فيما حكاه ابن القطان.

مثل النضر بن عربى أبى روح العامرى الجزرى، قال عثمان بن سعيد الدارمى: ليس بذاك، وقال ابن سعيد لم يكن بذاك وقال النسائى: ليس بالقوى، وقال ابن معين ثقة وقد قرر الشيخ المحدث عبد الرحمن بن يحيى المعلمى اليمانى: (أن عادة ابن معين فى الرواة الذين أدركهم أنه إذا أعجبته هيئة الشيخ يسمع منه جملة من أحاديثه فإذا رأى أحاديث

(١) ميزان الاعتدال حرف "الميم".

مســتقيمة ظن أن ذلك شأنه فوثقه، وقد كانوا يتقون يحيى بن معين ويخافونه، فقد يكون أحدهم ممن يخلط عمدا ولكنه حين يعلم أن فى مجلسه يحيى بن معين استقبله بأحاديث مســتقيمة، ولما يبعد الخلط عنه فإذا وجدنا ممــن أدركه ابن معين من الرواة من وثقه ابن معين وكذبه الأكثرون أو طعنوا فيه طعنا شــديدا فالظاهر أنه من هذا الضرب، فإنه يزيده توثيــق ابــن معين وهنا لدلالته على أنه كان يتعمد، ويفيد هــذا فى أن من لينه يحيى بن معين أو ضعفه فإنما يكون ذلك بعد اســتنفاد كل وســائل الإعذار ويكون من هذا شأنه إنما حكم عليه يحيى بعد تدبر وتقص ومن ثم يكون حكمه بجرحه لا يثلم بحال).[1]

شبهة على منهج ابن معين فى التوثيق:

من المعلوم أن التعديل مراتب ولكل مرتبة ألفاظ، واصطلاحات خاصة بها فمثال المرتبة الأولــى قولهم (ثقة ثقة) بتكرار اللفظ ومثال الثانية (ثقة) بدون تكرار ومثال الثالثة (لا بأس به) وهكذا... وقد اشتبه على البعض أن يحيى بن معين لا يفرق بين المرتبة الثانية والثالثة من مراتب التعديل وإنما يسوى بينهما، وبنوا الحكم على قول ابن خيثمة: قلت ليحيى بن معيــن: إنك تقول «فلان ليس به بــأس» وفلان «ضعيف»، قال: إذا قلت لك ليس به بأس فهو ثقة، وإذا قلت لك: هو ضعيف فليس هو بثقة لا تكتب حديثه. ففهم البعض من ذلك أن درجة من يقول فيه (ليس به بأس هى درجة من يقول فيه ثقة).

الجواب على ذلك: هو أنه لا يؤخذ من قول ابن معين السابق، وأن من يقول فيه ليس به بأس مثل من يقول فيه (ثقة)، وأن مقالته السابقة لا تفيد المساواة بين العبارتين، ليس هــذا مــراد بن معين، وإنما مراده – والله أعلم – أن من قال فيه ليس به بأس، فهو داخل فى مضمون الثقة وهى مراتب كما سبق بيانها وأن مرتبة ثقة أعلى من مرتبة (ليس به بأس) فهما مختلفان وإن اشتركا فى مطلق الثقة[2].

■■■

(١) مجلة الأزهر عدد صفر سنة ١٣٩٢هـ من بحث للأستاذ محمد نجيب المطيعى.

(٢) فتح المغيث جـ ٢ ص ٣٩.

على بن المدينى

نسبه ونشأته:

هو أبو الحسن على بن عبدالله بن جعفر بن يحيى بن بكر بن سعيد، وقيل: جعفر بن نجيح بن بكر المدينى، وولد سنة إحدى وستين ومائة من الهجرة ونشأ على العلم والعمل. وكانت له مناقبه الجمة، لولا أنه كبر ذلك بتعلقه بشيء من مسألة خلق القرآن، ولكنه تخل بعد ذلك عن هذا القول، وندم على ما كان منه فى هذا الموقف.

وكان الإمام أحمد بن حنبل يقدره ويجله، وقال أبو حاتم: كان ابن المدينى علما فى الناس فى معرفة الحديث والعلل وما سمعت أحمد بن حنبل سماه قط، وإنما كان يكنيه تبجيلا له وقد شهد له بالفضل شيوخه الذين أخذ عنهم، ومن هؤلاء شيخه سفيان بن عيينة الذى كان بينه وبين ابن المدينى من المحبة والإكبار الشىء الكثير حتى قال ابن عيينة: (يلومونني على حب على بن المدينى والله لقد كنت أتعلم منه أكثر مما يتعلم منى) وقد رأى ابن المدينى فيما يرى النائم ما يبشر له المكانة العالية كما فسر ذلك بعض العلماء، قال أبو قدامة السرخسى: سمعت على بن المدينى يقول رأيت فيما يرى النائم كأن الثريا نزلت حتى تناولتها، قال أبو قدامة فصدق الله رؤياه، فبلغ فى الحديث مبلغًا لم يبلغه أحد[1].

ونشأ على بن المدينى نشأة علمية يرجع فيها إلى كبار العلماء ويذاكر الأئمة العظماء حتى بلغ مبلغا عظيما فى العلم فقدره العلماء أيما تقدير وشهدوا له بالفضل والإمامة، ومن ذلك التقدير ما شهد البخارى لشيخه على إذ يقول: ما استصغرت نفسى إلا عند على بن المدينى.

وقد عرف ابن المدينى بالعلم والفضل، وأما ما قيل فيه من أنه أجاب إلى القول بخلق القرآن كما سبقت الإشارة إليه فذلك راجع إلى أنه إنما أجاب خشية السيف. قال ابن عدى سمعت ابن أبى يوسف القلوسى، سمعت أبى يقول: قلت لابن المدينى: مثلك فى علمك يجيب إلى ما أجبت إليه، فقال: يا أبا يوسف ما أهون عليك السيف. وقال: خفت أن أقتل ولو ضربت سوطا واحدا لمت، هذا مع ملاحظة أنه رجع عما قال وأظهر توبته من ذلك.

---

(١) تهذيب التهذيب جـ ٧ ص ٣٥٢، ص ٣٥٧، تاريخ الأدب العربى جـ ٣ ص ٢٢٠. طبقات الشافعية الكبرى جـ ٢ ص ٢٤٦، تاريخ بغداد جـ ٤ ص ١٨٢.

حياته العلمية:

عاش ابن المدينى حياة علمية خصبة كثر فيها إنتاجه، وزادت مؤلفاته، وأصبح من أئمة الحديث الكبار وخاصة ما يرجع إلى الرجال والعلل، ولهذا عرف العلماء له فضله، وشهدوا له بالمعرفة والتقدم ولا غرابة فى هذا فهو من بيت علم وفضل.

شيوخه وتلاميذه:

ومن شيوخه الذين أخذ عنهم، أبوه، وحماد بن زيد، وسفيان بن عيينة وهيثم وابن وهب، وعبد الوارث، والوليد بن مسلم، ويحيى القطان، وعبد الرحمن المهدى، وابن علية وعبد الرزاق وغيرهم.

ومن تلاميذه: محمد بن يحيى الذهلى، والبخارى، وأبو داود، والنسائى والترمذى وابن ماجة وأبو يعلى الموصلى، وأحمد بن حنبل، وعبدالله البغوى وآخرهم موتا عبدالله بن محمد ابن أيوب الكاتب.

ولابن المدينى تصانيف كثيرة نحو مائتين، قال العلامة محيى الدين النووى، لابن المدينى نحو مائتى مصنف، منها «كتاب معرفة من نزل من الصحابة سائر البلدان » فى خمسة أجزاء لطيفة. وذكر الحاكم فى معرفة علوم الحديث جملة وافرة من مؤلفاته تدل على رسوخ قدمه واتساع أفقه فى علوم السنة، فمن ذلك «كتاب الأسامى والكنى» ثمانية أجزاء (وكتاب الضعفاء) عشرة أجزاء (وكتاب المدلسين) خمسة أجزاء (وكتاب الطبقات) عشرة أجزاء (وكتاب علل المسند) ثلاثون جزءا (وكتاب علل حديث ابن عيينة) ثلاثة عشر جزءا (وكتاب من لا يحتج بحديثه ولا يسقط) جزءان (وكتاب العلل المتفرقة) ثلاثون جزءا، (وكتاب مذاهب المحدثين)[1] وغير ذلك.

وهذه المؤلفات النفيسة الكثيرة تدل على تبحره فى هذا العلم وتمكنه وسعة أفقه وقد كان متقنا لدرجة عالية. روى ابن أبى حاتم الرازى عن محمد بن مسلم بن وارة، وسئل عن على ابن المدينى ويحيى بن معين: أيهما أحفظ؟ قال: كان على أسرد وأتقن، وكان يحيى بن معين أفهم بصحيح الحديث وسقيمه. وكان ابن المدينى المرجع للعلماء إذا اختلفوا فى شىء تكلم فيه، وقال صاعقة: كان ابن المدينى إذا قدم بغداد تصدر الحلقة، جاء يحيى

(١) الرسالة المستطرفة ص ١٢٧.

وأحمـــد بن حنبل والناس يتناظرون، فإذا اختلفوا فى شـــىء تكلم فيه ابن المدينى، وما هذا إلا لمعرفتهم قدره، ولأنه بلغ فى العلم مبلغا عظيما يرجع إليه فيه. وتوفى ابن المدينى سنة أربع وثلاثين ومائتين ليومين بقيا من ذى القعدة[1].

■■■

(١) الكمال فى أسماء الرجال جـ ٢ ص ٢٣٩. مخطوط بدار الكتب المصرية، تذكرة الحفاظ جـ ٢ ص ٤٢٨، طبقات الشافعية الكبرى جـ ٢ ص ١٤٦.

الإمام أبو بكر بن أبى شيبة

نسبه ونشأته:

هــو الإمــام الحافظ عبدالله بن محمــد بن إبراهيم بن عثمان، أبو بكر العبســى المعروف بابن أبى شــيبة من أهل الكوفة. ولد ســنه ١٥٩ هـ تسع وخمسين ومائة من الهجرة، ونشأ نشــأة علمية، شهد له العلماء بالعلم والفضل، قال ابن حبان: «ما رأيت أحفظ منه»، وقال نفطويه: «لما قدم أبو بكر بن أبى شيبة بغداد فى أيام المتوكل حرزوا مجلسه بثلاثين ألفا».

وهــذا يــدل على أنه كان على قدم راســخة فى العلم، كما يــدل على محبة الناس له، وإقبالهــم على مجالســه العلمية، ولا غرابــة فى ذلك فهو أحد الأئمــة الأعلام، وصاحب التصانيف الكبار[١].

حياته العلمية:

قال أبو عبيد القاسم: «انتهى العلم إلى أربعة: فأبو بكر أسردهم له، وأحمد أفقههم فيه، ويحيى أجمعهم له، وعلى أعلمهم به».

وقال أبو زرعه الرازى: «ما رأيت أحفظ من أبى بكر بن أبى شيبة».

بهذا يتبين لنا من شهادات الأئمة له أنه كان على قدم راسخة فى العلم والحفظ والإتقان.

شيوخه وتلاميذه:

روى عــن أبى الأحوص وشــريك وابن المبارك وهيثم وجريــر بن عبد الحميد ووكيع وابن عطية، وابن مهدى والقطان، وابن عيينة، وأبى خالد الأحمر، وعبد الأعلى بن عبد الأعلى ومحمد بن فضيل ويزيد بن هارون، وغيرهم.

وروى عنه البخارى ومســلم وأبو داود وابن ماجة، وروى له النســائى بواسطة أحمد بن علــى القاضــى وأحمد بن حنبل وأبو زرعة وأبو حاكــم وعبدالله بن أحمد بن حنبل وإبراهيم الحربى كثيرًا[٢].

---

(١) تهذيب التهذيب جـ ٦ ص ٢، مرآة الجنان جـ ٢ ص ١١٦.

(٢) تهذيب التهذيب جـ٦ ص٢،الرسالة المستطرفة ص٤٠، مقدمة تحفة الأحوذى جـ١ ص٣٣٤.

ولقد كان أبو بكر بن أبى شـيبة موضع ثقة العلماء، وقال أبو عبدالله محمد بن عمر بن العـلاء الجرجانى: «سمعت يحيى بن معين وسـألته عن سماع أبى بكر بن أبى شـيبة من شريك فقال: أبو بكر عندنا صدوق، ولو أدعى السماع من أجل من شريك لكان مصدقًا فيه».

وقال أبو عبيد القاسم بن سلام: «ربانيو الحديث أربعة، فأعلمهم بالحلال والحرام أحمد ابن حنبل، وأحسنهم سياقة وأداءً له على بن المدينى وأحسنهم وضعًا لكتاب ابن أبى شيبة وأعلمهم بصحيح الحديث وسقيمه يحيى بن معين».

وقـال صالح بن محمـد: «أعلم من أدركت بالحديـث وعلله على بـن المدينى وأعلمهم بتصحيف المشايخ يحيى بن معين، وأحفظهم عند المذاكرة أبو بكر بن أبى شيبة».

وقـال عمـر بن على: «ما رأيت أحفظ للحديث من ابن أبى شـيبة، قدم البصرة فاجتمع مع ابن المبارك وابن الشاذكونى فجرى ذكر الشيبانى، فسرد أبو بكر أربعمائة حديث حفظًا للشيبانى».

وهكذا تطالعنا أقوال الأئمة والحفاظ، وشهادات أهل الخبرة والتوثيق على أن أبا بكر ابن أبى شـيبة كان أحد هؤلاء الأئمة الذين انتهى إليهم الحديث حفظًا وتدوينًا وبلغ فى فهمه مبلغًـا عظيمًا، ولمـا كان لهؤلاء الأئمة مكانتهم العظيمة فى النفوس، فإن العلماء قد درسـوا معارفهم وبينوا تخصصاتهم وما يتميز به كل واحد منهم فى الحفظ وفى معرفة الرجال وفى علل الحديث، وهكذا.....

وتوفى رضى الله عنه سـنة ٢٣٥هـ، قال محمد بن عبدالله الحضرمى: «مات عبدالله بن محمد بن أبى شـيبة وقت العشـاء الآخرة ليلة الخميس لثمان مضت من المحرم سنة خمس وثلاثين ومائتين»[1].

إنها إذًا لحياة حافلة بجهود مذكورة مشـكورة فى خدمة السنة النبوية تشهد لهذا الإمام الجليل بالتبحر والتضلع وبالإمامة والفضل.

■■■

(١) الكمال فى أسماء الرجال جـ٢ ص١١٧ مخطوط بدار الكتب المصرية، تاريخ بغداد جـ١٠ ص٦٩.

مصنف الإمام أبى بكر بن أبى شيبة

يعتبــر مصنف ابن أبى شــيبة من أعظم الكتب المصنفة فــى أحاديث الأحكام دون فيه الأحاديث النبوية بأسانيدها، وهو من الآثار الهامة، ويقع فى ثمانية مجلدات وهى موجودة فى مكتبة محمد مراد البخارى المعروف بمراد ملا شنبة فى حى الفاتح فى استانبول تحت رقم ٥٩٤-٦٠١، وتوجد نسخة من مصنف ابن أبى شيبة محفوظة فى مكتبة السلطان أحمد الثالث تحت رقم ٢٦٠ فى استانبول أيضا إلا أنها ينقصها المجلد الثامن، وفى الهند نسخ أخرى كما فى نوادر المخطوطات وتوجد بعض أجزاء منه محفوظة فى دار الكتب المصرية تحت رقم ٨٠٢ ويعتبره كثير من الباحثين أنه أجمع كتاب ألف فى أحاديث الأحكام.

منهج أبى بكر بن أبى شيبة فى مصنفه:

منهج الإمام أبى بكر بن أبى شيبة فى تأليف مصنفه منهج التأليف على الأبواب فرتبه على الأبواب الفقهية، ودون فى كل باب من أبوابه ما ورد فيه من الأحاديث، سواء كانت مرفوعة أم مرســلة أم موقوفة، مع ضم أقوال الصحابة وفتاوى التابعين، ويذكر فى المســألة أقوال أهل العلم فيها مما يسهل على الباحث معرفة الحكم فى مسألة ما إن كانت اجتماعية أو أخلاقية.

وقد ســار على منهج ابن أبى شــيبة تلميذه بقى بن مخلد الأندلسى فى مصنفه، وعندما أدخل المصنف لابن أبى شــيبة فى الأندلس ثار المالكية من أهل الأندلس لأنهم تعودوا ألا يصغوا لغير حديث «الموطأ» وأحاديث أهل المدينة.

اشــتمل كتاب ابن أبى شــيبه على باب خاص عقده للرد على الإمــام أبى حنيفة فى خمس وعشــرين ومائة مســألة بآثار يســردها فى كل باب ثم يذكر عقب كل باب العبارة الآتية: «وذكر أن أبا حنيفة قال كذا» وقد انتقد بعض العلماء ردود ابن أبى شيبة فى عدم ذكر المسند إلى أبى حنيفــة عندما يعزو إليه بعض الآراء، قال الأســتاذ محمد زاهــد الكوثرى رحمه الله فى ابن أبى شيبة إنه «لا يسند الرأى الذى يرويه إلى أبى حنيفة بسند يسوقه، ولو فعل هذا لكان أبرأ لذمته وأتم فائدة»[1].

(١) النكت الطريفة لنتحدث عن ردود ابن أبى شيبة على أبى حنيفة للأستاذ محمد زاهد الكوثرى ط مطبعة الأنوار الطبعة الأولى سنة ١٣٦٥هـ.

شرطه فى المصنف:

لم يرد عن الإمام أبى بكر بن أبى شـيبة تصريح شـرطه فى مصنفه، ولكنه من الممكن اسـتنتاج شرطه من سـبر بعض أحاديث الكتاب، وما قيل فيه من آراء علمية ومنصفة.فإن الإمام أبا بكر بن أبى شيبة لم يشترط فى كتابه تخريج الصحيح فقط، وإنما أخرج الصحيح وغـيره، فأخرج المرفوع، والمرسـل، والمقطوع، والموقوف، وأقـوال الصحابة والتابعين وقد وضعـه «ولى الله الدهلوى» فى الطبقة الثالثة من طبقات كتب الحديث: حيث جعل الطبقة الأولى فى الموطأ والصحيحين.

وجعل الطبقة الثانية: منحصرة فى سـنن أبى داود وجامع الترمذى ومجتبى النسـائى وكذا مسند أحمد يكون من جملة هذه الطبقة.

وجعـل الطبقة الثالثة: مسـانيد وجوامع ومصنفات صنفت قبل البخارى ومسـلم وفى زمانهما وبعدهما جمعت بين الصحيح والحسن والضعيف والمعروف والغريب والشاذ والمنكر والخطأ والصواب والثابت والمقلوب ولم تشتهر فى العلماء ذلك الاشتهار وإن زال عنها اسم النكارة المطلقة[1] وذكر أمثلة لذلك مثل مسـند أبى يعلى ومصنف عبد الرزاق، ومصنف أبى بكر بن أبى شيبة.

ويتضح مما سبق أن الإمام أبا بكر بن أبى شيبة قد شارك فى طريقة تأليف مصنفه الإمام مالـكا فى «الموطأ» حيث رتبه ترتيبا فقهيا، وبوبه تبويبا موضوعيا ومزجه بأقوال الصحابة والتابعـين إلا أنه اختلف عن الموطأ فى درجـة الأحاديث، لأن الموطأ أعلى منه فى درجة أحاديثه، كما أنه شارك أيضا الإمام أبا داود فى «سننه» حيث رتبه نفس الترتيب الفقهى وجمع أحاديث الأحكام إلا أن درجة سنن أبى داود أعلى درجة من مصنف ابن أبى شيبة، وقد جعله «الدهلوى» كما سبق ضمن الطبقة الثالثة.

■■■

(١) حجة الله البالغة جـ ١ ص ١٠٧.

أمثلة من المصنف

وقد عقد ابن أبى شيبة – كما سبق وذكرنا – بابا بعنوان: (هذا ما خالف به أبو حنيفة الأثر الذى جاء عن رسول الله ﷺ) ومن أمثلة ما أورده:

١– قال: «حدثنا ابن عيينة عن الزهرى عن حميد بن عبد الرحمن عن محمد بن النعمان عن أبيه أن أباه نحله غلاما، وأنه أتى النبى ﷺ ليشهده، فقال: «أكل ولدك نحلت مثل هذا ؟» قال: لا. قال: فاردده.

حدثنا عباد عن حصين عن الشعبى قال سمعت النعمان بن بشير يقول: أعطانى أبى عطية فقالت أمى – عمرة بنت رواحة – لا أرضى حتى تشهد النبى ﷺ، قال: «فأتى النبى ﷺ فقال: إنى أعطيت ابنى من عمرة عطية فأمرتنى أن أشهدك. قال: أعطيت كل ولدك مثل هذا ؟» قال: لا. قال: فاتقوا الله واعدلوا بين أولادكم.

حدثنا ابن مسهر عن أبى حبان عن الشعبى عن النعمان بن بشير عن النبى ﷺ أنه قال: «لا أشهد على جور»[1]. وذكر أن أبا حنيفة قال: لا بأس به» فالإمام أبو بكر بن أبى شيبة فى هذا الموضع أورد الحديث، وذكر قول أبى حنيفة فى المسألة وهو: «لا بأس به».

وإذا نظرنا إلى رأى الجمهور فى المسألة نرى أنهم يحملون الأمر بالتسوية على الندب، منهم مالك والليث والثورى والشافعى وأبو حنيفة وأصحابه، وأجازوا أن يخص بعض بنيه دون بعض بالنحلة والعطية، والتسوية أحب إلى الجميع. ويرى البعض وجوب التسوية بينهم فى العطية ومن هؤلاء ابن المبارك وأحمد والظاهرية وبعض المالكية، لظاهر بعض الألفاظ ولأن التسوية مقدمة الواجب لأن قطع الرحم والعقوق محرمان فما يؤدى إليهما يكون محرما، والتفصيل مما يؤدى إليهما.

وسبب اختلاف الفقهاء فى حمل تلك الأحاديث على الوجوب أو على الندب هو اختلاف ألفاظها فقوله: فى هذا (فارجعه) وقوله فى الآخر: (أشهد على هذا غيرى) وفى آخر (يسرك أن يكونوا فى البر سواء ؟) تدل على الندب، وهناك ألفاظ يؤذن بالواجب مثل: (لا أشهد على جور) إلا إذا حمل الجور على مجرد الميل لقرائن قائمة، قال القاضى عياض: والجمع بين أحاديث الباب أولى من طرح بعضها، ومن توهين الحديث بالاضطراب

(١) أخرج الحديث ابن أبى شيبة، والطبرانى بلفظ "اتقوا الله واعدلوا بين أولادكم".

فــى ألفاظه، ووجه الجمع. أن تحمل كلها على الندب[1]. وأرى أنه يجوز أن يخص بعض أبنائه بشــىء، بشــرط أن يكون ســائر الأولاد راضين وإن التســوية أفضل، والأمر بها فى الحديث محمول على الندب، وليس على الوجوب لجواز هبة المرء بعض مال للغريب، ومما يؤيد ذلك عمل الخليفتين أبى بكر وعمر بعد النبى ﷺ ، وبعدم التسوية، أما أبو بكر فرواه الموطأ بإســناد صحيح عن عائشــة أن أبا بكر قال لها فى مــرض موته: إنى كنت نحلتك نحلا فلو كنت اخترتيه لكان لك، وإنما هو اليوم للوارث، وأما عمر فذكره الطحاوى وغيره أنه نحل ابنه عاصما دون ســائر ولده، وقد أجاب عروة عن قصة عائشــة بأن إخوتها كانوا راضين بذلك ويجاب بمثل ذلك عن قصة عمر[2].

٢- وقال فى مصنفه: حدثنا[3] ابن عينية الزهرى عن عبيد الله عن أم قيس بنت محصن قالت: دخلت بابن لى على النبى ﷺ لم يأكل الطعام فبال عليه، فدعا بماء فرشه.

حدثنا أبو الأحوص عن سمك عن قابوس بن المخارق عن لبابة بنت الحارث قال: بال الحســين بــن على على النبى ﷺ، فقلت: أعطنى ثوبــك والبس غيره فقال «إن ينضح من بول الذكر، ويغسل من بول الأنثى».

حدثنا وكيع عن هشــام عن أبيه عن عائشــة أن النبى ﷺ أتى بصبى فبال عليه، فأتبعه الماء ولم يغسله.

حدثنا وكيع عن ابن أبى ليلى عن جده أبى ليلى قال: كنا عند النبى ﷺ جلوسا فجاء الحســين بن على يحبو جلس على صدره، فبــال فابتدرنا لنأخذه، فقال النبى ﷺ: «ابنى ابنى ثم دعا بماء فصبه عليه. وذكر أن أبا حنيفة قال بغسله».

فنرى أن الإمام أبا بكر بن أبى شيبة هنا قد أشار إلى رأى أبى حنيفة فى المسألة وهو الغسل بعد أن أورد من الأحاديث ما يدل على الفرق بين بول الأنثى حيث لا يكتفى بالنضح

---

(١) النكت الطريفة ص ٢٢ للأستاذ محمد زاهد الكوثرى.

(٢) فتح البارى جـ ٥ ص ١٣٢.

(٣) وممن أخرجه غير ابن أبى شيبة "البخارى" بنحوه، من حديث أم قيس بنت حصن فتح البارى جـ ١ ص ٢٨١ وأخرجه مالك فى الموطأ ص ٤١، والترمذى جـ ١ ص ١٠٥ تحقيق أحمد شاكر، والإمام أحمد فى المسند جـ ٦ ص ٣٥٥، وابن سعد فى الطبقات جـ٨ ص ١٧٦من طريق صالح بن كيسان عن الزهرى، وفيه فنضح عليه ولم يغسله، وروا مسلم وأبو داود والنســائى وابن ماجة والطيالســى. ورواه الحاكم وصحيحه عن أم الفضل بنت الحارث والبيهقى فى الشعب بنحوه وأقره المنذرى والذهبى وقال ابن حجر حديث حسن.

بل لابد من الغسل، وبين بول الذكر حيث يكتفى بالنضح.

وقد اختلف العلماء فى هذه المسألة على ثلاثة مذاهب، هى أوجه للشافعية:

الأول: وهــو أصح المذاهب الاكتفاء بالنضــح فى بول الصبى لا الجارية، وهو قول على وعطاء والحسن والزهرى وأحمد وإسحق وابن وهب وغيرهم.

الثانــى: أن يكتفــى بالنضح فى بول كل من الصبى والجاريــة، وهو مذهب الأوزاعى، وحكى عن مالك والشافعى.

الثالــث: أن بول كل من الصبى والجارية ســواء فى وجوب الغســل وبهــذا الرأى قال الخنفية والمالكية وقد ذكر العلامة ابن القيم وجه التفرقة بين بول الصبى والصبية، فقال: «والفرق بين الصبى والصبية من ثلاثة أوجه: أحدها: كثرة حمل الرجال والنساء للذكر فتعم البلوى ببوله فيشــق غســله. والثانى: أن بوله لا ينزل فى مكان واحد بل ينزل متفرقا ههنا وههنا فيشــق غســل كل ما أصابه كله بخلاف بول الأنثى والثالث: أن بول الأنثى أخبث وأنتــن من بول الذكر وســببه حــرارة الذكر ورطوبة الأنثى فالحــرارة تخفف من نتن البول وتذيب منها ما لا يحصل مع الرطوبة[1] «أ. هـ».

وإذا نظرنــا إلــى ما ذكره ابن القيم من التفرقة بين بــول الصبى والصبية، نجد أنه ذكر الأمور الســابقة كأســباب من أجلها اكتفى بالنضح من بول الذكر، والغســل من بول الأنثى وقبل مناقشــة كلام ابن القيم فى ذلك، والإدلاء برأينا فى المســألة، لابد من ذكر شرط هام فى ذلك وهو ألا يطعم الصبى الطعام. ففى الحديث أن أم قيس بنت محصن أتت بابن لها صغير لم يأكل الطعام كما رواه البخارى، وكما روى ابن أبى شيبة أنها قالت: «دخلت بابن لــى على النبى ﷺ لم يــأكل الطعام» والمراد بالطعام هو ما عدا اللبن الذى يرتضعه، والتمر الذى يحنك به، وما يتعاطاه للمداواة بحيث لم يحصل له الغذاء بغير اللبن.

ولنعــد إلى مناقشــة كلام ابن القيم: أما مــا ذكره أولا من كثرة حمل الرجال والنســاء للذكــر حملهم للذكر عاما عند الجميع. فالنفوس مختلفة الطبائع، متباينة الأمزجة، وميول النــاس ليســت متفقة فى ذلك وقد يحــب البعض الأنثى أكثر من الذكــر، ولو كانت هذه العلة لاقتضى الأمر ألا يجب غســل ثياب النســاء من بول الصبية لكون الابتلاء بذلك أشد فــى حقهن لاختصاصهن بالحمل للأولاد. وأما ما ذكــره من أن بول الأنثى أخبث من بول

(١) أعلام الموقعين جـ ٢ ص ٣١.

الذكر فقد صدق هذا الطب نظرا لاشتمال بول الأنثى على بعض الإفرازات[1] وأما كره من أن بول الصبى لا ينزل فى مكان واحد، بل ينزل متفرقا ههنا و ههنا؛ فشق غسل ما أصابه كله بخلاف بول الأنثى، فهذا السبب لا تختلف فيه ظروف الصبى فى كل مرة لتكوينه الخلقى، وأيضا فقد أخرج الطحاوى عن ابن المسيب: «الرش من الرش والصب من الصب» يريد أن مخرج بول الصبى ضيق فيكون بوله رشا يكتفى فيه بالرش على موضع الإصابة[2]، ومن الصبية واسع فيكون بولها حبا فيصب فيه الماء على موضع الإصابة، وعلى ذلك أرى ترجيح هذين السببين الآخرين وهما بث بول الانثى ونزول بول الصبى رشا متفرقا، والله تعالى يريد بنا اليسر ولا يريد بنا العسر. وأما بالنسبة لمذاهب العلماء التى ذكرت وملخصها:

١- النضح فى بول الذكر والأنثى.

٢- الغسل منهما.

٣- نضح بول الذكر وغسل بول الأنثى.

فإننا نرجع المذهب القائل بالنضح فى بول الصبى والغسل من بول الصبية لورود الأحاديث الصريحة الصحيحة فى ذلك، ففى حديث البخارى: «فنضحه ولم يغسله» وفى حديث مالك: «فنضح عليه ولم يغسله» وهذا يرد قول من ذهب إلى وجوب الغسل فيها وفى الموطأ قال محمد: قد جاءت رخصة فى بول الغلام إذا كان لم يأكل الطعام وأمر بغسل بول الجارية وغسلهما جميعا أحب إلينا وهو قول أبى حنيفة وحديث لبيبة بنت الحرث عند أحمد وأبى داود وابن ماجة مرفوعا: «إنما ينضح من بول الذكر ويغسل من بول الأنثى» وحديث أبى السمح عند أبى داود والنسائى وابن ماجة مرفوعا بغسل من بول الجارية ويرش من بول الغلام وهذا يرد فيكون من ذهب إلى الاكتفاء بالنضح فيها، ولا مجال بعد هذا إلى حمل البعض النضح والرش على الغسل، أو حملهم «لم يغسله» على الغسل المبالغ فيه، خاصة بعد وضوح الأحاديث السابقة.

■■■

(١) لأن بول الأنثى عند خروجه يكون مختلطا ببعض إفرازات المهبل الملاصق لقناة مجرى البول. من الناحية الخلقية.

(٢) تبين الحقائق شرح كنوز الدقائق للزيلعى جـ ١ ص ٦٩، النكت الطريفة للكوثرى ص ٤٨.

إسحق بن راهويه

نسبه ونشأته:

هو أبو يعقوب إسحق بن أبى الحسن إبراهيم بن مخلد بن إبراهيم بن عبد الله بن مطر ابن عبيدالله بن غالب بن عبد الوارث بن عبيد الله بن عطية بن مرة بن كعب بن همام بن أسد بن مرة بن عمرو بن حنظلة بن مالك ينسب إليه بطن من تميم، والمروزى نسبة إلى مرو وزيدت الزاى فى النسب للفرق بينه وبين المروى. ولقب أبوه براهويه، لأنه ولد فى طريق مكة، والطريق بالفارسية (راه وويه) ومعناه وجد فكأنه وجد فى الطريق، قال أحمد بن سلمة: سمعت إسحق بن إبراهيم يقول: قال لى عبدالله بن طاهر: لم قيل لك ابن راهويه؟ وما معنى هذا؟ وهل تكره أن يقال لك هذا؟ قال: اعلم أيها الأمير أن أبى ولد فى طريق فقال المراوزة: راهوى، لأنه ولد فى الطريق وكان أبى يكره هذا وأما أنا فلست أكرهه. وهذا يؤيد السبب فى إطلاق هذا اللقب عليه، وهو ولادته فى الطريق.

وقد ذكر ابن خلكان فى تاريخ مولده ثلاثة آراء: الأول: سنة إحدى وستين ومائة، والثانى: سنة ثلاث وستين ومائة، والثالث: سنة ست وستين ومائة.

وأرجح أنه ولد سنة إحدى وستين مائة، ومما يؤكد ذلك، ما قاله أبو يزيد محمد بن يحيى بن خالد وهو أنه مات ليلة الخميس سنة ثمان وثلاثين ومائتين، وهو ابن سبع وسبعين سنة، وهذا يرجح أن مولده كان فى سنة إحدى وستين ومائة، وقد ولد إسحق بن راهويه مثقوب الأذنين[1] فمضى به أبوه إلى الفضل بن موسى فسأله عن ذلك فقال: «يكون ابنك رأسا إما فى الخير وإما فى الشر» وقد شاء الله لإسحق أن يكون رأسا فى الخير، فأصبح أحد أئمة المسلمين، وعلما من أعلام الدين فكان عالما عاملا، جمع بين الحديث والفقه والحفظ والصدق والورع والزهد.

وقد عرف أصحاب الحديث فى زمنه مكانته وفضله، بل عرف له ذلك الأمراء، وكانوا يعتقدون فيه اعتقادا حسنا، لما كان معروفا به من الصلاح وصيانة العلم، ويدلنا على ذلك

---

(١) وفيات الأعيان جـ ١ ص ٨٠ الرسالة المستطرفة ص ٦٥، مرآة الجنان جـ ٢ ص ١٢١ وتاريخ بغداد جـ ٦ ص ٣٤٥، طبقات الشافعية الكبرى جـ ٢ ص ٨٥.

ما رواه ابن عدى قال: ركب إسحق بن راهويه دين، فخرج من مرو، وجاء نيسابور، فكلم أصحاب الحديث يحيى بن يحيى فى أمر إسحق، فقال: ما تريدون؟ قالوا: تكتب إلى عبدالله أمير خراسان، وكان بنيسابور، فقال يحيى: ما كتبت إليه قط، فألحوا عليه فكتب فى رقعة إلى عبدالله بن طاهر: أبو يعقوب إسحق بن إبراهيم رجل من أهل العلم والصلاح. فحمل إسحق الرقعة إلى عبدالله بن طاهر، فلما جاء إلى الباب، فقال للحاجب: معى رقعة يحيى بن يحيى إلى الأمير، فقال: يحيى بن يحيى؟ قال: نعم، وقال: أدخله فدخل إسحق وناوله الرقعة فاخذها عبدالله وقلبها، وأقعد إسحق بجانبه، وقضى دينه ثلاثين ألف درهم، وصيره من ندمائه.

ويقول ابن السبكى معلقا على ذلك: «انظر ما كان أعظم أهل العلم عند الأمراء، وانظر ما أدنى هذه الكلمة وأقصر هذه الرقعة، وما ترتب عليها من الخير، وما ذلك إلا لحسن اعتقاد ذلك الأمير وصيانة أهل العلم».

وقال محمد بن عبد الوهاب: «كنت مع يحيى بن يحيى وإسحق نعود مريضا، فلما جاذبنا الباب تأخر إسحق، وقال ليحيى: تقدم، فقال يحيى لإسحق: بل أنت تقدم، فقال يا أبا زكريا أنت أكبر منى قال: نعم، أنا أكبر منك، ولكنك أعلم منى، قال: فتقدم إسحق»[1].

وفى هذه الرواية ما يدل على ما كان عليه إسحق من منزلة عظيمة فى نفس يحيى بن يحيى وغيره كما يدل على التقدير والإجلال للعلماء، وأن مقياس التقدم والأفضلية إنما هو العلم لاسيما العلم المصحوب بالعمل.

حياته العلمية:

وقد عاش ابن راهويه حياته العلمية جامعا بين الفقه والحديث والورع والتقوى، وكان يسمع قبل رحلته فى طلب العلم من ابن المبارك ومن الفضل الشيبانى، والنضر بن شميل، وأبى نميلة يحيى بن واضح وعمر بن هارون. وابتدأ رحلته العلمية سنة أربع وثمانين ومائة وهو ابن ثلاث وعشرين سنة فرحل إلى العراق والحجاز والشام واليمن[2] وقد ورد بغداد غير مرة وجالس حفاظ أهلها، وذاكرهم وعاد إلى خراسان فاستوطن نيسابور إلى أن توفى بها وانتشر علمه عند الخراسانيين.

---

(١) طبقات الشافعية الكبرى جـ ٢ ص ٨٤، ٨٥، ٨٧.

(٢) تاريخ بغداد جـ ٦ ص ٣٤٥، وفيات الأعيان جـ ١ ص ٨٠، طبقات الشافعية جـ٢ ص ٨٤.

شيوخه وتلاميذه:

وقد سمع من جرير بن عبد الحميد، وسفيان بن عيينة، وعبد العزيز الدراوردى وفضيل ابن عياض ومعتمر بن سليمان وإسماعيل بن علية، وبقية بن الوليد وحفص بن غياث وعبد الرحمن بن مهدى، وعبد الوهاب الثقفى، والوليد بن مسلم، وعبد العزيز بن عبد الصمد، وأسباط بن محمد وحاتم بن إسماعيل، وعتاب بن بشير الجزرى وعبد الرزاق بن همام، وأبى بكر بن عياش وغيرهم.

وروى عنه: البخارى ومسلم وأبو داود والترمذى والنسائى ويحيى بن نصر المروزى، وأحمد بن سلمة، وابنه محمد بن إسحق بن راهويه وخلق سواهم، آخرهم أبو العباس السراج، وروى عنه من قدماء شيوخه يحيى بن آدم وبقية بن الوليد[1] وهذا يدل على تضلعه فى العلم ورسوخ قدمه ويشهد له بمكانته العلمية فى نفوس شيوخه وتلاميذه.

حفظه وإتقانه:

وكان ابن راهويه يحفظ سبعين ألف حديث، ويذاكر ألف حديث، وقال: ما سمعت شيئا قط إلا حفظته، ولا حفظت شيئا فنسيته وهذا يدل على عقلية لماحة، وذاكرة حافظة واعية.

وقد بلغ ابن راهويه فى الحفظ والإتقان درجة عالية، وكان مجموع الأحاديث التى استوعبها فى الكتب يعرف مكانها كأنه ينظر إليها، وما يحفظه منها يحفظه عن ظهر قلبه، بل إنه حفظ أربعة آلاف حديث مزورة، ليستطيع التمييز بينها وبين الصحيح، وقد وردت أقوال وآراء للعلماء توضح مدى حفظه وإتقانه، وتشهد له بالثقة والصدق والعلم والإمامة.

قال الدارمى: «ساد إسحق أهل المشرق والمغرب بصدقه» فهذه شهادة من الدارمى بصدق إسحق، وسيادته أهل المشرق والمغرب بسبب صدقه. وقال مرة وقد سئل عن إسحق: مثل إسحق تسأل عنه؟ إسحق عندنا إمام[2].

وهذه شهادة أخرى بإمامته، وأنه بلغ درجة لا يسأل عنه فيها: وقال أبو يزيد محمد ابن يحيى بن خالد: سمعت إسحق بن إبراهيم الحنظلى يقول: «اعرف مكان مائة ألف

(١) طبقات الشافعية جـ ٢ ص ٨٤، تاريخ بغداد جـ ٦ ص ٣٤٥

(٢) مرآة الجنان جـ ٢ ص ١٢٢، طبقات الشافعية الكبرى جـ ٢ ص ٦٨.

حديث كأنى أنظر إليها، وأحفظ سبعين ألف حديث عن ظهر قلبى، وأحفظ أربعة آلاف حديث مزورة، فقيل له: ما معنى حفظ المزورة؟ قال: إذا مر بى حديث فى الأحاديث الصحيحة فليته منها فليا[1] وقال أحمد بن سلمة: سمعت أبا حاتم محمد بن إدريس الرازى يقول: «ذكرت لأبى زرعة إسحق بن إبراهيم الحنظلى وحفظه للأسانيد والمتون، فقال أبو زرعة: ما رؤى أحفظ من إسحق قال أبو حاتم: «والعجب من إتقانه وسلامته من الغلط مع ما رزق من الحفظ» وقال أبو داود الخفاف: «أملى علينا إسحق بن راهويه أحد عشر ألف حديث من حفظه ثم قرأها علينا فما زاد حرفا ولا نقص حرفا»[2].

فأية مكانة تلك التى كان عليها إسحق بن راهويه؟ هذا الإمام الحافظ الثقة الصدوق الذى عرف فضله القاصى والدانى، وشهد له كبار الأئمة، وروى عنه بعض شيوخه.

إنها إذًا مكانة جليلة، وهبة من الله تعالى عظيمة، وذلك فضل الله يؤتيه من يشاء.

بين الشافعى وإسحق:

ذكر الدار قطنى إسحق فيمن روى عن الشافعى رضى الله عنه، وعده البيهقى فى أصحاب الشافعى، وكان إسحق بن راهويه قد ناظر الشافعى فى مسأله كراء بيوت أهل مكة كما ناظره فى جلود الميتة إذا دبغت، وقد رجع إسحق إلى حكم الشافعى بعد نهاية المناظرة وأفتى به وهو أن دباغها طهورها[3].

وقد لازم ابن راهويه الشافعى وأعجب به واتبع مذهبه. وهذا الموقف يرينا أريحية نفسه وحبه للعلم ورجوعه إلى الحق. وهذا شأن المخلصين والباحثين عن الحقيقة.

ابن قتيبة وإسحق:

وقد تأثر ابن قتيبة بأستاذه إسحق بن راهويه فى عنايته بالحديث واشتغاله به، كما تأثر به فى تفسير القرآن الكريم. وكان ابن قتيبة يلتقى بإسحق فى نيسابور وبغداد وأخذ عنه علوم الدين، وكما تأثر به فى الورع والسلوك الحميد، فقد بث فيه من أخلاقه وسجاياه الطيبة الكثيرة، ونلاحظ توافق ابن قتيبة وإسحق، وتقارب الاتجاهين فى الدفاع

(١) تاريخ بغداد جـ٦ ص ٣٥٢.

(٢) تذكرة الحفاظ للذهبى جـ ٢ ص ٤٣٤، تاريخ بغداد ص ٣٥٣، ص ٣٥٤.

(٣) طبقات الشافعية الكبرى جـ ٢ ص ١٩ وما بعدها.

عن الحديث حيث إن إسحق قدم للحديث مجهودًا ضخمًا فقام بتنقيته من الدخيل عليه، وتجريده من مسائل الفقه والتفسير.

البخارى وإسحق:

وممن تأثر بإسحق تأثرًا كبيرًا الإمام البخارى الذى استفاد من المجهودات الضخمة التى قام بها إسحق من النظر فى الأحاديث ونقدها متنًا وإسنادًا وتصحيحها، وترتيب أنواع الحديث، فمهد بهذا العمل الطريق للبخارى الذى سار على نهجه فى التأليف والنقد، وألف البخارى كتابه الجليل «الجامع الصحيح» بمشورة أستاذه ابن راهويه، قال أبو عبدالله محمد بن إسماعيل البخارى: «كنا عند إسحق بن راهويه فقال: لو جمعتم كتابًا مختصرًا لصحيح سنة رسول الله ﷺ، قال: «فوقع ذلك فى قلبى فأخذت فى جمع الجامع الصحيح».

وبهذا يتضح[1] ما كان للبخارى من منزلة عند أستاذه الذى كان يعرف فيه مقدرته على هذا العمل العظيم، ويأنس فيه الكفاءة الممتازة.

ويلاحظ أن البخارى وإسحق تشابها فى المنهج العلمى الذى سار عليه كل منهما فى الدفاع عن الحديث وتصفية السند والمتن واستنباط الأحكام الفقهية دون الإكثار من الرأى فيه.

إسحاق وأهل الرأى:

وكان إسحق يذكر أصحاب الرأى، ويظهر بغضه لهم لشذوذ أقاويلهم وكان يقول:

نبذوا كتاب الله تعالى، وسنن رسوله ﷺ، ولزموا القياس. وكان يرى أن أهل الرأى يؤولون الأحاديث تأويلًا لا يقره العقل، على أتباع مذهب الإمام أبى حنيفة، ممن جاء بعدد من أهل النظر والقياس بأنهم الذين يحملون أوزار ما أوجدوه، ولاشك أن الإمام أبى حنيفة برىء من ذلك، وكان ابن قتيبة يطلق على هؤلاء الأتباع اسم العصابة[2].

ومن مصنفات ابن راهويه:

كتاب المسند «ويوجد الجزء الرابع منه فى دار الكتب المصرية» مخطوط، تحت رقم (٤٥٤ حديث) وأصل الكتاب ستة مجلدات، ومن رواته: أبو محمد عبدالله بن محمد

---

(١) هدى السارى لابن حجر ص ٥.

(٢) البخارى محدثًا وفقيها للدكتور الحسينى هاشم ص ٤٩.

النيســابورى. وهو مرتب على أسماء الصحابة، وقــد ذكر أبو زرعة الرازى: أنه يخرج فيه أمثــل ما ورد من أحاديــث الصحابة «والأمثل ليس بلازم أن يكــون صحيحا بل إنه يكون أفضل مما تركه، ولهذا وقع فيه الضعيف كما وقع فى غيره»[1].

■■■

(١) ألفية السيوطى لتعليقات الأستاذ محمد محيى الدين عبد الحميد.

أبو زرعة الرازى

نسبه ونشأته:

هو الحافظ عبدالله بن عبد الكريم بن يزيد بن فروخ القرشى مولاهم الرازى، منسوب إلى الرى بزيادة الزاى، مدينة مشهورة من أمهات البلاد.وولد أبو زرعة سنة مائتين بالرى[1].

وقد نشـأ أبو زرعة محبا للعلم، ومعروفا بالحفظ والورع، شهد له الكثيرون بالتفوق على أقرانه، وكان فى شبيبته إذا اجتمع بأحمد بن حنبل اقتصر على الصلوات المكتوبات، ولا يفعل المندوبات اكتفاء بمذاكرته، وهذا من أكبر الشواهد على إتقانه وحفظه وضبطه.

وكان معروفا منذ صغره بعقلية علمية نادرة، وذكاء منقطع النظير، روى فى معرفة علوم الحديث لما انصرف قتيبة بن سعيد إلى الرى سألوه أن يحدثهم فامتنع وقال: أحدثكم بعد أن أحضـر مجلـس أحمد بن حنبل ويحيى بن معين، وعلى بـن المدينى وأبو بكر بن أبى شيبة وأبو خيثمة، فقالوا له: إن عندنا غلاما يسرد كل ما حدثت به مجلسا مجلسا. قم يا أبا زرعة، فسرد كل ما حدث به قتيبة فحدثهم به. وعده الحاكم من فقهاء الحديث، وكان متواضعا ورعا شـهد له العلماء بكثرة التواضع، قال يونس بن عبد الأعلى: «ما رأيت أكثر تواضعـا مـن أبى زرعة» كما كان معروفا بزهده، قال فيه أبو حاتم «ما خلف أبو زرعة بعده مثله، ولا أعلم من كان يفهم هذا الشأن مثله وقل من رأيت فى زهده»[2].

وهكذا يشهد له العلماء والأئمة بالنشأة المثالية الراشدة، التى اتسم فيها بالدرجة العالية فى الحفظ والإتقان، والزهد والتواضع.

حياته العلمية:

كان أبو زرعة أحد الأئمة الأعلام، شهد له العلماء بالصدق والحفظ والضبط.

قيل: كان يحفظ سـبعمائة ألف حديث، وقد رحل أبو زرعة وسـمع من أبى نعيم والقعبنى وطبقتهما، وقال إسحق بن راهويه: «كل حديث لا يحفظه أبو زرعة ليس له أصل» وهذا القول على ما فيه من المبالغة يعطينا صورة عظيمة على ما كان عليه أبو زرعة من درجة عظيمة فى الحفظ.

---

(١) الرسالة المستطرفة ص ٦٤، النجوم الزاهرة جـ ٣ ص ٣٨.

(٢) معرفة علوم الحديث ص ٥، تذكرة الحفاظ جـ ٢ ص ٥٥٧.

شيوخة وتلاميذه:

سمع أبو زرعة من شيوخ كثيرين، منهم أبو نعيم وقبيصة بن عقبة وخلاد بن يحيى، ومسلم بن إبراهيم، والقعنبى وأبو ثابت المدنى وغيرهم.

ورحل إلى العراق والشام والجزيرة وخراسان ومصر، وكان من الحفاظ المتقنين والمخلصين الزاهدين.

وروى عنه:

مسلم والترمذى والنسائى وابن ماجة وإسحق بن موسى الأنصارى وحرمل بن يحيى والربيع بن سليمان ومحمد بن سعيد الرازى وعمرو بن على ويونس بن عبد الأعلى وهم من شيوخه. وأبو حاتم وأبو زرعة الدمشقى وإبراهيم الحربى وهم من أقرانه. وسعيد بن عمرو الأوزاعى وصالح بن محمد جزرة وعبدالله بن أحمد وعبد الرحمن بن أبى حاتم وابن أخيه أبو القاسم بن محمد بن عبد الكريم وأبو عوانة الإسفراييني وغيرهم[1].

حفظه وإتقانه:

ولمكانة أبى زرعة الجليلة فى العلم كان الإمام أحمد بن حنبل يحرص على مذاكرته أكثر من نوافله، قال عبدالله بن أحمد بن حنبل نزل أبو زرعة عندنا، فقال لى أبى: يا بنى قد اعتضت عن نوافلى بمذاكرة هذا الشيخ[2]. ومعنى ذلك أنه كان يغتنم مجالس أبى زرعة لكثرة علمه وثقته فيه، وهو يعلم أن ثواب مجالس العلم أكثر من النوافل، وليس معنى هذا تهاون ابن حنبل فى شأن النوافل فإن ذلك كان فى بعض الأوقات الخاصة التى يحظى فيها بمجالسة الإمام أبى زرعة أما حرص ابن حنبل على النوافل والسنن فكثير كما سبق الحديث عنه فى ترجمته. وقد عرف أبو زرعة بحفظه الشديد وما سمع شيئا إلا وعاه، قال أبو جعفر التسترى: سمعت أبا زرعة يقول: «ما سمعت أدنى شىء من العلم إلا وعاه قلبى، إن كنت لأمشى فى سوق بغداد فأسمع من العزف صوت المغنيات فأضع أصبعى فى أذنى مخافة أن يعيه قلبى» وحسبه دلالة على كثرة حفظه ما رواه صالح جزرة، قال: سمعت أبا زرعة يقول: «أحفظ فى القراءات عشرة آلاف حديث» وإذا كان حفظه لأحاديث القراءات فقط هو هذا العدد الكبير، فما بالنا بجملة ما حفظه من الأحاديث، قال محمد بن جعفر

(١) تهذيب التهذيب جـ ٧ ص ٣١، مرآة الجنان جـ ٢ ص ١٧٦.

(٢) مقدمة تحفة الأحوذى جـ١ ص ٤٦٦.

ابن حمكويه قال أبو زرعة: «أحفظ مائة ألف حديث كما يحفظ الإنسان قل هو الله أحد». وعاش أبو زرعة حياته العلمية حافظا ثقة صدوقا وهو أحد الأئمة المشهورين الرحالين لطلب الحديث قدم بغداد وحدث بها غير مرة، وجالس الإمام أحمد بن حنبل وكان يحبه ويثنى عليه وله من المؤلفات: (كتاب المسند) وتوفى سنة أربع وستين ومائتين[1].

■■■

(١) تهذيب التهذيب جـ ٧ ص ٣٢، مقدمة تحفة الأحوذى جـ ١ ص ٤٦٧، النجوم الزاهرة جـ ٣ ص ٢٦٤، الرسالة المستطرفة ص ٦٤.

أبو حاتم الرازى

نسبه ونشأته:

هو محمد بن إدريس بن المنذر بن داود بن مهران أبو حاتم الحنظلى الرازى أحد الأئمة الحفاظ الأثبات العارفين بعلل الحديث والجرح والتعديل وهو قرين أبى زرعة.

ولد سنة خمس وتسعين ومائة ونشأ على نور العلم والمعرفة فسمع الكثير وطاف الأقطار وروى عن كثير من الأئمة الكبار. جاء عنه أنه قال لابنه عبد الرحمن: يا بنى مشيت على قدمى فى طلب الحديث أكثر من ألف فرسخ[1].

وأبــو حاتــم من قرية جزء بأصبهان وكان محبا للعلم من صغره فأنفق جميع ما يملك فى سبيله وتحمل كثيرا من المشاق حتى حصل على طلبته، قال عبدالله بن محمد بن يعقوب: ســمعت أبا حاتم يقول: نحن من أهل أصبهان من قرية جزء وكان أهلنا يقدمون علينا فى حياة أبى ثم انقطعوا عنا وقال عبد الرحمن بن أبى حاتم: (ســمعت أبى يقول: أول ســنة خرجت فى طلب الحديث أقمت ســنين أحصيت ما مشــيت علــى قدمى زيادة على ألف فرسخ ثم تركت العد بعد ذلك)[2].

وقال: سمعت أبى يقول: بقيت بالبصرة فى سنة أربع عشرة ومائتين ثمانية أشهر وكان فى نفسى أن أقيم سنة فانقطعت نفقتى فجعلت أبيع ثيابى شيئا بعد شىء حتى بقيت بلا نفقة ومضيت أطوف مع صديق لى إلى المشــيخة وأســمع منهم إلى المساء فانصرف رفيقى ورجعت إلى بيت خال فجعلت أشرب الماء من الجوع ثم أصبحت من الغد وغدا لى رفيقى فجعلت أطوف معه فى سماع الحديث على جوع شديد فانصرف عنى وانصرفت جائعا فلما كان الغدمد على فقال: مر بنا على المشائخ فقلت أنا ضعيف لا يمكننى، قال: وما ضعفك؟ قلــت: لا أكتمــك أمرى قد مضى يومان ما طعمت فيهمــا. فقال لى رفيقى: معى دينار فأنا أواســيك بنصفه وتجعل النصف الآخر فى الكــراء فخرجنا من البصرة فأخذت منه النصف دينار. كما عرف أبو حاتم بالعلم والورع وعرف الجميع فضله وتقواه وزهده فى الدنيا،

(١) طبقات الشافعية الكبرى جـ ٢ ص ٢٠٧ تاريخ ابن كثير جـ ١١ ص ٥٩ معرفة علوم الحديث للحاكم ص ٧٦.

(٢) طبقات الشافعية الكبرى جـ ٧ ص ٢٠٨.

فلم يكن لها من سلطان عليه، ولا سبيل إلى نفسه، يقول محمد بن هارون الرازى: أنشدنا أبو حاتم الرازى:

تفكرت فى الدنيا فأبصرت رشدها وذللت بالتقوى من الله خدها
أسأت بها ظنا فأخلفت وعدها وأصبحت مولاها وقد كنت عبدها[1]

حياته العلمية:

وقد أجمع العلماء على علو شأنه فى الحديث وعلله، وعده الحاكم من فقهاء الحديث، وكان بارع الحفظ واسع الرحلة من أوعية العلم، جاريا فى مضمار البخارى وأبى زرعة رحمة الله عليهم.

وكان عارفا بعلل الحديث والجرح والتعديل، ومن الأئمة الرحالين، رحل إلى خراسان العراق والحجاز واليمن والشام ومصر[2].

شيوخه وتلاميذه:

ومن شيوخ أبى حاتم الذين روى عنهم محمد بن عبدالله الأنصارى، وأبو زيد النحوى وعثمان بن الهيثم المؤذن وهوذة بن خليفة وعبدالله موسى وعقاب بن زياد وأبو مسهر الدمشقى وأبو الجماهير محمد بن عثمان التنوخى وسعيد بن أبى مريم المصرى وأبو اليمان الحمصى، وأمثالهم، وكان أول كتبة الحديث سنة تسع ومائتين.

وروى عنه: يونس بن عبد الأعلى والربيع بن سليمان المصريان وهما أكبر منه سنا وأقدم سماعا، وأبو زرعة الرازى والدمشقى، ومحمد بن عوف الحمصى، وقدم بغداد وحدث بها وروى عنه من أهلها أحمد منصور الرمادى، وإبراهيم بن إسحق الحربى، وقاسم بن زكريا المطرز، وعبدالله بن محمد بن ناجية، وأحمد بن إسحق بن صالح، وأبو بكر بن أبى الدنيا، والقاضى المحاملى ومحمد بن مخلد الدروى والحسين بن يحيى بن عياش القطان وغيرهم.

وكانت حياة أبى حاتم العلمية مكتملة التحصيل ممتلئة، وحصل كل ما كان موجودا لديه يمكن الحصول عليه حتى بلغت ثقته بكثرة ما جمعه أن قال يوما: من أغرب على حديثا غريبا مسندا صحيحا لم أسمع به فله على درهم يتصدق به... ثم يفسر مقصد مقالته

(١) تاريخ بغداد جـ٢ ص ٧٤، طبقات الشافعية الكبرى جـ ٢ ص ٢١٠.

(٢) مرآة الجنان جـ ٢ ص ١٩٢، النجوم الزاهرة جـ ٣ص ٧٧.

فيقول: ومرادى أن يلقى على ما لم أسمع به ليقولوا هو عند فلان فأذهب فأسمع، وكان مرادى كذلك أن استخرج منهم ما ليس عندى، فما تهيأ لأحد منهم أن يغرب على حديثا، ويمكن أن نستنتج من هذا الخبر أن أبا حاتم قد حصل وحفظ كل حديث مسند صحيح فى زمنه وأنه لم يكن موجودا بينهم من أحاط بشىء أكثر منه، وقال أحمد بن سلمة: وما رأيت بعد إسحق بن راهويه ومحمد بن يحيى أحفظ للحديث، ولا أعلم بمعانيه من أبى حاتم محمد بن إدريس وقال عبد الرحمن بن أبى حاتم: سمعت يونس بن عبد الأعلى يقول: أبو زرعة وأبو حاتم إماما خراسان ودعا لهما، وقال، بقاؤهما صلاح للمسلمين، وقال عبد الرحمن بن أبى حاتم: سمعت موسى بن إسحق يقول: ما رأيت أحفظ من أبيك، وقال عبد الرحمن بن شعيب النسائى: محمد بن إدريس أبو حاتم الرازى ثقة: وقال هبة الله بن الحسن الطبرى: كان أبو حاتم الرازى إماما عالما بالحديث حافظا له متقنا متثبتًا.

وهذه الشهادات والآراء تنبئ عن مكانته العلمية، ومدى فضله ومنزلته التى كان عليها فى الثقة والحفظ والإتقان، وسعة إحاطته بمعرفة الحديث وتمكنه ورسوخ قدمه.

وقد رسم أبو حاتم منهجه فى الاشتغال بالعلم تدوينا وحفظا ومذاكرة، قال ابن أبى حاتم الرازى: سمعت أبى يقول: «اكتب أحسن ما تسمع، واحفظ أحسن ما تكتب، وذاكر بأحسن ما تحفظ» وفى هذه العبارة الموجزة وضع أبو حاتم كيفية تدوين العلم وهى أن يتحرى كتابة أصح ما يسمع، وحفظ أحسن ما يكتب وأن يذاكر ويدرس للناس بأحسن ما يحفظ وذلك ليكون آكد فى التثبيت وأجدى فى المعرفة وقد ذكر كتاب التراجم أن لأبى حاتم كتاب «طبقات التابعين».

وأبو حاتم من أقران البخارى ومسلم، وتوفى بالرى سنة خمس أو سبع وسبعين ومائتين قال أبو نعيم: سمعت أبا محمد عبدالله بن محمد بن جعفر بن حبان يقول: سمعت أحمد ابن محمود بن صبيح يقول: سنة سبع وسبعين ومائتين فيها مات أبو حاتم الرازى بالرى، وقيل فى شهر شعبان من السنة السابقة[1].

مهارة أبى حاتم فى معرفة صحيح الحديث وسقيمه

كان الإمام أبو حاتم الرازى ماهرا فى معرفة الصحيح والسقيم من الحديث، وقد رزقه الله تعالى موهبة نادرة، وعلما وافرا. فكان شديد الملاحظة، وقوى الذاكرة سريع المعرفة والتمييز لصحيح الأخبار من سقيمها.

(١) تاريخ بغداد جـ ٢ ص ٧٦، مرآة الجنان جـ ٢ ص ١٩٢.

جاءه أحد أصحاب الرأى ومعه بعض الأحاديث التى دونها فى دفتره، فلما عرضها على أبى حاتم قال فى بعضها: هذا حديث خطأ قد دخل لصاحبه حديث فى حديث وقال فى غيره: هذا حديث باطل وقال فى آخر: هذا حديث منكر وقال فى بعض آخر: هذا حديث كذب وسائر ذلك أحاديث صحاح، فقال له الرجال: من أين علمت أن هذا خطأ وأن هذا باطل وأن هذا كذب ؟ أخبرك راوى هذا الكتاب بأنى غلطت وأنى كذبت فى حديث كذا؟ فقال: لا، ما أدرى هذا الجزء من رواية من هو ؟ غير أنى أعلم أن هذا الحديث خطأ، وأن هذا الحديث باطل وأن هذا الحديث كذب فقال: تدعى الغيب ؟ فأجابه أبو حاتم قائلا: ما هذا ادعاء الغيب. ثم وجهه أبو حاتم إلى من يحسن معرفة هذا الفن، وهو الإمام أبو زرعة، ليثبت الرجل من حكم أبى حاتم، ويضم إلى علم أبى زرعة كذلك، فأخذ الرجل الأحاديث وتوجه إلى الإمام أبى زرعة ولما عاد إلى أبى حاتم وقد كتب ما تكلم به أبو زرعة فى تلكم الأحاديث رأى أن ما قال فيه أبو حاتم: أنه باطل. قال فيه أبو زرعة: هو كذب، وما قال فيه أبو حاتم: أنه كذب قال فيه أبو زرعة: هو باطل، قال أبو حاتم: «الكذب والباطل واحد» ووجد ما قال فيه أبو حاتم منكر قال: هو منكر، وما قال أنه صحاح قال أبو زرعة صحاح.

فقال الرجل: ما أعجب هذا ! تتفقان من غير مواطأة فيما بينكما. فقال أبو حاتم: إنا لم نجازف وإنما قلناه بعلم ومعرفة قد أوتيناه، والدليل على صحة ما نقوله بأن دينارا بهرجا يحمل إلى الناقد فيقول هذا دينار بهرج، ويقول للدينار: هو جيد، فإن قيل له: من أين قلت أن هذا بهرج هل كنت حاضرا حين بهرج هذا الدينار؟ قال: لا، فإن قيل له: فأخبرك الرجل الذى بهرجه أنى بهرجت هذا الدينار ؟ قال: لا، قيل: فمن أين قلت أن هذا بهرج؟ قال: علما رزقت، وكذلك نحن رزقنا بمعرفة ذلك. ثم قال أبو حاتم: فتحمل فص ياقوت إلى واحد من البصراء من الجوهريين فيقول: هذا زجاج، ويقول لمثله: هذا ياقوت، فإن قيل له من أين علمت أن هذا زجاج وأن هذا ياقوت؟ هل حضرت الموضع الذى صنع فيه هذا الزجاج، قال لا ، قيل له: فهل أعلمك الذى صاغه بأنه صاغ هذا زجاجا؟ قال: لا، قال: فمن أين علمت؟ قال: هذا علم رزقت وكذلك نحن رزقنا علما لا يتهيأ لنا أن نخبرك كيف علمنا بأن هذا الحديث كذب وهذا حديث منكر إلا بما نعرفه[1].

(١) تقدمة الجرح والتعديل ص ٣٥٠، ٣٥١.

وهكـذا تـرى أن الإمام أبا حاتم الرازى كان على جانب عظيم من العلم الذى ألهمه الله تعالـى إياه، وتضلـع فيه، بحيث أصبح تمييز الصحيح من السـقيم لديه أمرا يدركه لأول وهلة، فهو يرى للحديث الصحيح ضوءا كضوء النهار، يعرفه به، ويرى للحديث السـقيم ظلمة كظلمة الليل ينكره بها، وينفر قلبه منه.

وكما قال البلقينى: «وشاهد هذا أن إنسانا لو خدم إنسانا سنين وعرف ما يجب وما يكره فادعى إنسان أنه كان يكره شيئا يعلم ذلك أنه يحبه، فبمجرد سماعه يبادر إلى تكذيبه»[1].

فمعرفة أبى حاتم الصحيح من السقيم معرفة الناقد الخبير، له فى ذلك علم واسع وملكة قوية، ومقاييس سليمة دقيقة، وكما تعرف جودة الدينار بالقياس إلى غيره فإن تخلف عنه فى الحمرة والصفاء، وباقى الصفات علم أنه مغشـوش، كذلك يقاس صحة الحديث بعدالة ناقليـه وأن يكـون كلاما يصلح أن يكون من كلام النبوة، ويعلم سـقمه وإنكاره بتفرد من لم تصح عدالته بروايته[2] كما قال بعض العلماء.

■■■

(١) الباعث الحثيث لابن كثير تعليق الشيخ أحمد شاكر ص ٨٣.

(٢) تقدمة الجرح والتعديل ص ٣٥١.

ابن خزيمة

نسبه ونشأته:

هو محمد بن إسحق بن خزيمة بن المغيرة بن صالح بن بكر إمام الأئمة أبو بكر السلمى النيسابورى ولد فى صفر سنة ثلاث وعشرين ومائتين، وعنى منذ حداثته بالحديث وسمعه فى صغره بنيسابور، ونشأ منذ طلبه العلم يستلهم الجانب الروحى. قيل لابن خزيمة يوما: من أين أوتيت العلم؟ فقال: قال رسول الله ﷺ: «ماء زمزم لما شرب له» وإنى لما شربت ماء زمزم سألت الله علما نافعا[1] وكان يقوم بالسنة تطبيقا وعملا، فعاش زاهد ورعا، استمد قدوته الحسنة من الرسول ﷺ فهو يحب التيامن فى كل شىء تأسيا بالنبى ﷺ، قال الحاكم: سمعت أبا عمرو بن إسماعيل يقول: كنت فى مجلس ابن خزيمة فاستمد مدة فناولته بيسرى إذ كانت يمينى قد اسودت من الكتابة، فلم يأخذ الطلب وأمسك، فقال لى بعض أصحابه لو ناولت الشيخ بيمينك فأخذت القلم بيمينى، فناولته فأخذ منى. فنرى هنا أن ابن خزيمة قد أمسك أن يأخذ القلم من يسار أبى عمرو بن إسماعيل لأنه يحب التيامن فى كل شىء ولئن كان هذا الأمر هينا، إلا أنه بالنسبة لابن خزيمة عظيم لأنه يقتدى فى كل شىء بصاحب السنة عليه الصلاة والسلام، ولقد تنبأ له معاصروه بالمكانة العلمية الجليلة وبإحيائه لسنة النبى صلوات الله وسلامه عليه. قال أبو بشر القطان: رأى جار لابن خزيمة من أهل العلم كأن لوحا عليه صورة نبينا محمد ﷺ وابن خزيمة يصقله فقال المعبر: هذا رجل يحيى سنة رسول الله ﷺ[2].

ومن صفات ابن خزيمة ومحامده التى تحلت نشأته بها أنه كان جوادا، بلغ فى الكرم درجة عالية فلم يدخر شيئا وكان ينفق على أهل العلم والفقراء.

حياته العلمية:

كانت حياة ابن خزيمة العلمية تتسم بطابع الجد والاجتهاد وكانت ثروته العلمية الهائلة موردا للقريب والبعيد وهو قبلة للعلماء والعلم الذى يأتم به الهداة المخلصون.

---

(١) النجوم الزاهرة جـ ٣ ص ٣١١.

(٢) طبقات الشافعية الكبرى جـ ٣ ص ١١٠، ١١١، ١١٨.

كالبحـر يقذف للغريب لآلئا كرما ويبعث للقريب سحائبا

شيوخه وتلاميذه:

سـمع من شـيوخ كثيرين منهم: إسـحق بن راهويه، ومحمد بن حميد الرازى. ولم يحدث عنهمـا لكونه سـمع منهما فى الصغر، ولكـن حدث عن محمود بن غيـلان، ومحمد بن أبان المسـتملى وإسحق بن موسـى الخطمى وعتبة بن عبدالله المحمدى وعلى بن حجر وأبى قدامة السـرخى وأحمد بن منيع وبشـر بن معاذ وأبى كريب وعبد الجبار بـن العلاء ويونس بن عبد الأعلى ومحمد بن أسلم الزاهد والزعفرانى، وهصر بن على الجهضمى، وعلى بن خشرم وغيرهم.

وفى سـبيل تحصيل العلم وتدوين الحديث النبوى عن الشيوخ قام ابن خزيمة برحلات علمية إلى الرى وبغداد والبصرة والكوفة والشـام والجزيرة ومصر وواسـط. وقد روى عنه من الأئمة الكبار للبخارى ومسـلم خارج الصحيح ومحمد بن عبدالله بن عبد الحكم شيخه وأبو عمرو وأحمد بن المبارك والمسـتملىوإبراهيم بن أبـى طالب. وهؤلاء أكبر منه، ويحيى بن محمد بن صاعد وأبو على النيسـابورى وإسحق بن سعد النسوى وأبو عمرو بن ضدان، وأبو حامد أحمد بن محمد بالويه وأبو بكر أحمد بن مهران المغرى ومحمد بن أحمد بن على بن نصير العدل وحفيده محمد بن الفضل بن محمد بن إسحق وخلائق[1].

ضبطه وتحريه:

وكان ابن خزيمة شديد التحرى والضبط للحديث حتى ليتوقف فى التصحيح لأدنى كلام يقال فى الإسـناد، روى الحاكم عن ابن العباس بن شـريح أنه قال فيه أنه يخرج النكت من حديث رسول الله ﷺ بالمنقاش وهذا كناية عن دقته الفائقة فى الاستنباط وتحريه الشديد فى فقـه الحديث. وكان متقنا فى هذه الناحية وهى حفظ الفقهيات من حديثه – غاية الإتقان، وقال أبو على الحافظ كان ابن خزيمة يحفظ الفقهيات من حديثه كما يحفظ القارئ السورة كما كان حافظا للسـند والمتن حفظا جيدا، قال ابن حبان لم أر مثل ابن خزيمة فى حفظ الإسـناد والمتن[2] فهو إذا قد جمع بين حفظ السـند والمتن وحفظ الفقهيات من الأحاديث وإنها لمقدرة فذة اسـتحق بها أن يلقب بإمام الأئمة. وقال أبو بكر بن بالويه سـمعت ابن

(١) طبقات الشافعية الكبرى جـ ٣ ص ١١٠.

(٢) مرآة الجنان لليافعى جـ ٢ ص ٢٦٤.

خزيمة يقول: كنت عند الأمير إسماعيل بن محمد فحدث بعضهم فوهم وهم فى إسناده فرددته عليه فلما خرجت من عنده قال أبو ذير القاضى: قد كنا نعرف ما إذا كان الحديث خطأ منذ عشرين سنة فلم يقدر واحد منا أن رده عليه، فقلت له لا يحل أن أسمع حديث رسول الله ﷺ فيه خطأ أو تحريف فلا أرد. وكانت معرفته فائقة بمختلف الحديث روى عنه أنه قال: لا أعرف أنه روى عن النبى ﷺ حديثا بإسنادين صحيحين متضادين فمن كان عنده فليأتن لأولف بينهما[1].

قال الحاكم فى كتابه علوم الحديث إن مصنفاته تزيد على مائة وأربعين كتابا سوى المسائل. والمسائل المصنفة مائة جزء وله فقه بريرة فى ثلاثة أجزاء وكتابه الصحيح وهو أجل الكتب وأنفعها ومن مؤلفاته كتاب التوحيد وإثبات صفات الرب وكتاب الفقه. وهكذا كانت مؤلفاته وعلمه فقد بلغ رتبة الاجتهاد وإن كان يذكره المؤلفون فى طبقات الشافعية روى عنه أنه قال:

ما قلدت أحدا منذ بلغت ستة عشر. وكان يرى رأى السلف فى الصفات والقرآن وإن كان لم يسلم من تقول المفترين عليه وقد كذبهم فيما يدعون عليه[2].

وقد نسب إليه المشبهة والملاحدة أمورا هو منها برىء وذلك واضح فى كتبه وفى كلامه.

قال أبو عاصم: قال ابن خزيمة فى معنى قوله ﷺ: «إن الله خلق آدم على صورته» فيه سبب وهو أن النبى ﷺ رأى رجلا يضرب وجه رجل، فقال: «لا تضرب على وجهه فإن الله تعالى خلق آدم على صورته» وكون الضمير عائدا على رجل مضروب قاله غير ابن خزيمة أيضا، ولكنه من ابن خزيمة شاهد صحيح على أنه برىء عما ينسب إليه المشبهة وتفتريه عليه الملاحدة[3]. ولقد كان فى كل حياته لا يصدر إلا عن عبادة سليمة، وتقوى من الله يستلهم الجانب الروحى فى كل شئونه، قال أبو عثمان الحيرى: حدثنا ابن خزيمة قال: كنت إذا أردت ان أصنف الشىء دخلت فى الصلاة مستخيرا حتى يقع لى فيها، فهو إذن كان على جانب كبير من الصلاح والورع مما دفع أبا عثمان الزاهد إلى القول فيه «إن الله يدفع البلاء عن أهل نيسابور بابن خزيمة» وبعد حياة حافلة ممتلئة توفى إمام الأئمة ابن خزيمة سنة إحدى عشر وثلاثمائة[4].

---

(١) طبقات الشافعية جـ ٣ ص ١١٠، مقدمة ابن الصلاح ص ١١٦.

(٢) تذكرة الحفاظ جـ ٢ ص ٢٦٤. أعلام المحدثين ص ٢٩٦ للدكتور محمد أبى شهبة.

(٣) طبقات الشافعية الكبرى جـ ٣ ص ١١٩.

(٤) مرآة الجنان جـ ٢ ص ٢٦٤، مقدمة تحفة الأحوذى ص ١٥٠.

الإمام الدارمى

نسبه ونشأته:

هــو الإمــام عبدالله بن عبد الرحمن بــن الفضل بن بهرام بن عبد الصمــد التميمى، أبو محمد السمرقندى الحافظ الدارمى. ولد سنة إحدى وثمانين ومائة، وعرف منذ نشأته بالثقة والصــدق والورع والذكاء، كما كان يضــرب به المثل فى الديانة والعلم والاجتهاد والعبادة، قــال فيه أبو حاتــم: «ثقة صدوق» وعرف بالزهد، قال عنه الإمام أحمد بن حنبل، عرضت عليه الدنيا فلم يقبل. وهكذا نرى آراء الأئمة فيه تشهد بنشأته الطاهرة، وعلمه الجم، وزهده وورعــه، قال فيه أبو حاتم بن حيان «كان من الحفاظ المتقنين وأهل الورع فى الدين، ممن حفظ وجمع وتفقه وصنف وحدث، وأظهر السنة فى بلده ودعا إليها». وقال فيه الخطيب: كان أحد الحفاظ الرحالين موصوفا بالثقة والورع والزهد استقضى على سمرقند فقضى قضية واحدة ثم استعفى فأعفى. إلى أن قال: وكان غاية فى العقل وفى نهاية الفضل، وقال فيه ابــن أبــى حاتم عبدالله بن عبد الرحمن إمام أهل زمانــه[1] وهذا يدل على مكانته الجليلة، ونشأته العلمية التى اتسمت بعظائم الأمور ومكارم الأخلاق.

حياته العلمية:

ذكر الحافظ الذهبى الدارمى فى تذكرة الحفاظ – من الطبقة التاسعة التى ذكر فيها الأئمة وهم: الذهلى ومحمد بن مسلم، وعبد الرحمن بن حميد والبخارى وأبو زرعة وأبو حاتم وابن دارة ويعقوب بن شــيبة ومســلم وأبو داود وغيرهم. وقد برع الإمام الدارمى فى علم الحديث حتى بذ أقرانه، وألف «التفسير» و«الجامع» و«المسند» وهو المسمى بالسنن.

وكان الدارمى أحد الحفاظ الرحالين الذين شهد لهم العلماء بالحفظ والإتقان والدفاع عن الســنة النبوية. قال فيه محمد بن إبراهيم بن منصور الشــيرازى: «كان على غاية من العقل والديانــة، ممن يضــرب به المثل فى الحكــم والدراية والحفظ والعبــادة والزهد أظهر علم الحديث والآثار بسمرقند، وذب عنها الكذب وكان مفسرا كاملا وفقيها عالما»[2].

---

(١) تذكرة الحفاظ جـ ٢ ص ٥٣٥ مقدمة تحفة الأحوذى جـ ١ ص ٤٥٩.

(٢) مقدمة تحفة الأحوذى ص ٤٦٠، جـ ١، مقدمة سنن الدارمى ص ٥.

شيوخه وتلاميذه:

سمع الدارمى النضر بن شميل، ويزيد بن هارون، وسعيد بن عامر الضبعى وجعفر بن عون، ويحيى بن حسان، وأبا نعيم ووهب بن جرير وطبقتهم بالحرمين وخراسان والشام والعراق ومصر.

ومن تلاميذه الذين رووا عنه: مسلم وأبو داود والترمذى، والبخارى فى غير الجامع، ومطلين وجعفر الفريابى وعبدالله بن أحمد بن حنبل وعيسى بن عمر العباس السمرقندى وآخرون. وقال أبو حاتم الرازى، (محمد بن إسماعيل أعلم من دخل العراق، ومحمد بن يحيى أعلم من بخراسان اليوم، ومحمد بن أسلم أورعهم وعبدالله بن عبد الرحمن أثبتهم) فهو إمام حافظ متثبت بشهادة كبار الأئمة. ومن أعمال الدارمى العلمية ومصنفاته النفيسة كتابه «السنن».

سنن الدارمى:

وكتاب السنن للدرامى كتاب جليل القدر، وله وزنه العلمى بين كتب الحديث المدونة فى القرن الثالث الهجرى. وقد عده ابن الصلاح فى المسانيد، وانتقد فى ذلك لأنه مرتب على الأبواب لا على المسانيد، وإنما أطلق عليه بعض العلماء اسم المسند لكون أحاديثه مسندة كما سمى الإمام البخارى كتابه (المسند الجامع) فتسميتها بالمسند فيه تجوز، ويرى ابن حجر أن سنن الدارمى ليس دون السنن فى المرتبة، بل لو ضم إلى الخمسة لكان أولى من سنن ابن ماجة، فإنه أمثل منه بكثير. بل إن بعض المحدثين سماه (الصحيح) وهى تسمية فيها تجوز أيضا.

وفى سنن الدارمى كثير من الصحيح اتفق عليه الشيخان، أو البخارى، أو مسلم أو على شرطهما أو شرط أحدهما.

وفيه كثير من الأحاديث الحسنة، وتوجد فيه بعض الأحاديث المنكرة أو الشاذة وهى نادرة جدا وكذا الأحاديث المرسلة والموقوفة، ولكنها تقوى أحيانا أيضا لمجيئها من طرق أخرى تعضدها. ومثال الحديث الموقوف فى سنن الدارمى. ولكن جاء من طرق أخرى تعضده حديث أخرجه الدارمى فى كتاب فضائل القرآن، باب فضل من قرأ القرآن: حدثنا أبو عامر بن سفيان عن عطاء بن السائب عن أبى الأحوص، وعن عبدالله قال: «تعلموا هذا القرآن فإنكم تؤجرون بتلاوته بكل حرف عشر حسنات أما إنى لا أقول بآلم، ولكن بألف، ولام وميم بكل

حرف عشـر حسنات»[1] وهذا الحديث موقوف على عبدالله بن مسعود، وقد روى نحوه الترمذى مرفوعا، وقال: (حسن صحيح غريب) وهو قطعة من حديث طويل رواه الحاكم عن إبراهيم الهجرى عن أبى الأحوص عنه مرفوعا وقال من تفرد به صالح بن عمر عنه، وهو صحيح.

وكتاب السنن للدارمى يعتبر من كتب السنة القيمة، واشتمل على الأحاديث الصحيحة الكثـيرة، وهـو مرتب على الأبـواب وهذا الكتاب يعتبر من أهم أعمـال الدارمى فى مجال السنة النبوية مما يشهد له بالفضل. قال أبو حامد الشرقى: (إنما خرجت خراسان من أئمة الحديث خمسـة رجال: محمد بن يحيى، ومحمد بن إسماعيل، عبدالله بن عبد الرحمن، ومسلم بن الحجاج وإبراهيم بن أبى طالب).

وقد عاش الدارمى أربعا وسـبعين سـنة، حفلـت بعظائم الأمـور، وبالأعمال العلمية المباركة وتوفى بعد عصر يوم التروية الثامن من ذى الحجة سـنة خمس وخمسـين ومائتين ٢٥٥ هـ، ودفن فى اليوم الثانى يوم عرفة فى بلدة «مرو»[2].

مثال لما رواه الدارمى وطعن فيه والدفاع عنه

حدثنا إبراهيم بن المنذر ثنا إبراهيم بن المهاجر بن المسمار، عن عمر بن حفص بن ذكوان عـن مـولى الحرقة عن أبى هريرة، قال رسـول الله ﷺ: إن الله تبارك وتعالى قرأ طه ويس قبل أن يخلق السماوات والأرض بألف عام، فلما سمعت الملائكة القرآن قالت: طوبى لأمة ينزل هذا عليها وطوبى لأجواف تحمل هذا وطوبى لألسنة تتكلم بهذا[3].

وهـذا الحديث قال عنه ابن حبـان موضوع وإبراهيم بن المهاجر منكر الحديث متروك. وقـال السـيوطى: ابن معين ثقـة، وقد أخرج هذا الحديث ابن أبى عاصم فى السـنة وابن خزيمـة فـى التوجيه، والبيهقى فى شـعب الإيمـان. وقال الحافظ بن حجـر فى أطراف العشـرة: زعـم ابن حبان، وتبعه ابن الجوزى أن هـذا المتن موضوع، وليس كما قالا، فإن مولى الحرقة هو عبد الرحمن بن يعقوب من رجال مسلم والراوى عنه وإن كان متروكا عند

(١) سنن الدارمى جـ ٢ ص ٣٠٨ بتحقيق السيد عبدالله هاشم يمانى.

(٢) تهذيب جـ ٥ ص ٢٩٥، مقدمة تحفة الأحوذى جـ ١ ص ٤٥٩، مقدمة ابن الصلاح ص ١٥، الكمال فى أسماء الرجال مخطوط بدار الكتب المصرية جـ ٢ص ١٠٣.

(٣) أخرجه الدارمى جـ٢ ص ٣٢٧ تحقيق السـيد عبدالله يمانى ورواه الطبرانى فى الأوسـط وفيه إبراهيم بن مهاجر ضعفه البخارى بهذا الحديث. ووثقه ابن معين.

الأكثر ضعيفا عند البعض فلم ينسب للوضع والراوى عنه لا بأس به، وإبراهيم بن المنذر من شـيوخ البخارى وقد أخرجه الطبرانى فى الأوسـط، وقال: لا يروى عن النبى ﷺ إلا بهذا الإسناد تفرد به إبراهيم بن المنذر، وله طريق آخر عن أنس أخرجه الديلمى[1].

■■■

(١) اللالىء المصنوعة جـ ١ ص ٦.

الإمام بقى بن مخلد

ومن أعلام القرن الثالث الهجرى علماء لم يكونوا شـيوخا للأئمة الستة ولكنهم اضطلعوا بمهام علمية وجهود ضخمة فى ميدان الحديث ومن أشهر هؤلاء:

الإمـام الحافظ[1] بقى بن مخلد بن يزيد أبو عبد الرحمن القرطبى الأندلسـى، صاحب المسند الكبير والتفسير العظيم ولد بقى فى رمضان سنة إحدى ومائتين.

نشأته:

ونشـأ هذا الإمام الجليل ببلاد الأندلس ذات الطبيعة السـاحرة والمناظر الخلابة ونشـأ بهـا فى عهودها الزاهرة التى ازدهرت فيها الثقافة والعلوم من تفسـير وحديث وفقه وطب وفلسفة وغير ذلك.

وقد رفرفت راية الإسلام على هذه البلاد وازدهرت حضارته بها زهاء ثمانية قرون ظلت الأندلس فيها كعبة القصاد، وحظى الحديث النبوى بحظ وافر من هذه النهضة العلمية فبرز فيه من العلماء النابغين كثيرون من أشهرهم هذا الإمام الجليل الذى نشأ محبا للعلم متواضعا عابدا، زاهدا خيرا مجاهدا فى سبيل الله، خرج مع المجاهدين فى غزوات كثيرة فضم إلى العلم العمل وشارك فى حياة الوطن الإسلامى والذود عن حياضه وعانى أول أمره فى سبيل طلب العلم كثيرا فتحمل من عناء السـفر وشـظف العيش ما تحمل قال عنه الإمام الذهبى: «كان إماما عابدا متهجدا أواها عديم النظير فى الزمان».

حياته العلمية:

طوف الإمام بقى بن مخلد فى البلاد الإسـلامية شـرقا وغربا، وقام بعدة رحلات علمية كان لها أكبر الأثر فى خصوبة حياته العلمية، فرحل إلى مصر وسـمع من يحيى بن بكير وزهير بن عباد وطائفة، ورحل إلى دمشق وسمع بها من إبراهيم بن هشام الغسانى، وصفوان ابن صالح وهشام بن عمار وجماعة ورحل إلى بغداد وسمع الإمام الأيلى وطبقته وإلى الكوفة وسمع يحيى بن عبد الحميد بن أنس وأبا بكر بن أبى شيبة وطائفة ورحل إلى البصرة وسمع أصحاب حماد بن زيد وسمع كثيرا من الشيوخ الذين بلغ عددهم مائتين وثلاثين شيخا.

---

(١) نفح الطيب من غصن الأندلس الرطيب المجلد الثانى ص ٥١٨ للتلمسانى ط بيروت.

وأمـا تلاميذه: فقد سـمع منه وروى عنه كثيرون منهم شـيخه يحيى بن بكير وهذا ما يشـهد له بعلو المكانة فى الحديث، ورسـوخ القدم فى ميدانه، وقال بقى لما رجعت من العراق أجلسنى يحيى بن بكير وسمع منى سبعة أحاديث، ومن تلاميذه ابنه أحمد، وأحمد ابن عبدالله بن عبد الله الأموى، وعبدالله بن يونس، وأسـلم بن عبد العزيز، والحسـن بن سعيد...وغيرهم.

وكان إلى جانب علمه بالحديث عالما بالفقه مجتهدا يستنبط الأحكام، ولا يقلد أحدا، مما يشهد له بسعة أفقه، وشخصيته العلمية المستقلة.

مؤلفاته:

وللإمـام بقـى بن مخلد مؤلفات من بينها: (كتاب التفسـير) وقد أثنـى ابن حزم على هذا الكتاب فقال: أقطع أنه لم يؤلف فى الإسـلام مثل تفسـيره، ولا تفسير محمد ولا غيره[1]. ومن مؤلفاته «كتاب المسند» وله مصنف فى فتاوى الصحابة والتابعين أربى فيه على مصنف ابن أبى شبية وعلى مصنف عبد الرزاق وعلى مصنف سعيد بن منصور.

منهج بقى بن مخلد فى المسند

يقوم منهجه فى المسـند على تدوين الأحاديث بطريقة المسانيد وطريقة الأبواب فجمع بيـن الطريقتيـن وذلك أنه روى فيه عن ألف وثلاثمائـة صاحب ونيف ورتب أحاديث كل صاحب على أبواب الفقه ومسائل الأحكام فهو مسند ومصنف.

وقـد فضله ابن حزم على مسـند الإمام أحمد بن حنبل ولكـن ابن كثير عارض فى هذا التفضيل وقال: «الظاهر أن مسند أحمد أجود منه وأجمع».

وأرى أن هذه الآراء هى آراء استظهارية لا تقوم على أساس من النقد العلمى الصحيح. لعدم وجود كتاب الإمام بقى بن مخلد.

وعدد أحاديث مسـند الإمام أحمد أربعون ألف حديث، وأما مسـند الإمام بقى فعدد أحاديثه التى نسـبها ابن الجوزى للصحابة فيه ٣١٠٦٤ حديثا. قال الأستاذ أحمد شاكر: لقد جمعت عدد الأحاديث التى نسبها ابن الجوزى للصحابة فى مسند بقى فكانت ٣١٠٦٤

(١) نفح الطيب جـ ص ١٥٩، مرآة الجنان جـ٢ ص ١٩٠.

حديثا وهذا يقل عن مسند أحمد أو يقاربه. وذكر ابن الجوزى أن عدد أحاديث أبى هريرة ٥٣٧٤، وفى مسند أحمد ٣٨٤٨ حديثا وهذا العدد فى مسند أحمد يكثر فيه المكرر، وأما العدد الحقيقى بدون المكرر بالنسبة لأحاديث أبى هريرة فى مسند أحمد فهو ١٥٧٩ حديثا فقط، فهل معنى هذا أن الإمام أحمد فاته هذا العدد الكبير؟

والذى أرجحه هو أن الإمام بقى بن مخلد كان يجمع الحديث على طريقة المسند بالنسبة لكل صحابى وعلى طريقة التبويب كذلك فلعله كان يقطع الحديث فى أبوابه على نحو ما فعل البخارى فى صحيحه، وأنه أيضا كان يكرر الأحاديث[1].

تعصب بعض حاسديه عليه

كان محمد بن عبد الرحمن الأموى صاحب الأندلس محبا للعلوم عارفا بها فلما دخل بقى بن مخلد الأندلس بمصنف ابن أبى شيبة وقرئ عليه أنكر جماعة من بعض حاسديه ما فيه من الخلاف. واستبشعوه وقام جماعة من العامة ومنعوه من قراءته فاستحضره الأمير محمد وتصفح الكتاب جزءا جزءا حتى أتى على آخره ثم قال لخازن كتبه: هذا الكتاب لا تستغنى عنه خزانتنا فانظر فى نسخة لنا وقال لبقى انشر علمك وارو ما عندك ونهاهم أن يتعرضوا له. وتوفى فى جمادى الآخرة سنة ست وسبعين ومائتين[2].

■■■

(١) البداية والنهاية جـ ١١ ص ٥٦، الباعث الحديث ص ١٨٨.

(٢) نفح الطيب جـ ٢ ص ٥١٩، تاريخ الأدب جـ ٣، ص ٢٠١.

محمد بن جرير الطبرى

نسبه ونشأته:

هو أبو جعفر محمد بن جرير بن يزيد بن كثير بن غالب الطبرى. ولد سنة أربع وعشرين ومائتين بطبرستان، وقيل فى آخر سنة أربع أو أول سنة خمس وعشرين ومائتين.

وقد تفانى ابن جرير الطبرى فى طلب العلم والتأليف حتى مكث أربعين سنة يكتب كل يـوم أربعين ورقة[1]. وكان زاهدا قانعا مترفعا عن الدنيا، وأعانه على ترفعه ما تركه له أبوه فى طبرسـتان من ضيعة كان ينفق ما يسـتغله منها على نفسه وأهله وطلابه. وقد روى عنه بعض أبيات أنشدها ربما تمثل بعض سمات حياته.

إذا أعسرت لـم يعلـم رفيقـى وأستغنـى فيستغنـى صديقـى
حيائى حافظ لـى مـاء وجهـى ورفقـى فـى مطالبتـى رفيقـى
ولو أنى سمحت ببذل وجهـى لكنت إلى الغنى سهل الطريق

وهـذه الأبيات تؤيد ما عرف عنـه من زهد وقناعة وكرم وحيـاء وورع، وعاش الطبرى حياته عفيفا شغل بطلب العلم وهو ابن اثنتى عشرة سنة وظهرت عليه مخايل الذكاء والنبوغ من صغره فعهد به والده إلى علماء (آمل) عاصمة إقليم طبرستان.

ومما يدل على قوة حافظته ونبوغه المبكر أنه حفظ القرآن الكريم وهو ابن سبع سنين.. وكتب الحديث وهو فى التاسعة[2].

محنته:

تعـرض الإمام الطبرى فى حياته إلى محنة من عوام الحنابلة والجهلة المنتسـبين إلى المذهب الحنبلى كذلك بسبب ما قاله الطبرى فى الإمام أحمد بن حنبل إنه رجل حديث لا فقه، وعندما ألف الطبرى كتابه (اختلاف الفقهاء) ذكر فيه كثيرا من الفقهاء مثل أبى حنيفة والشـافعى ومالك والأوزاعى وغيرهم ولكنه أغفل ذكر الإمام أحمد بن حنبل ومن أجل هذا تحـرش به بعـض الحنابلة فبدأ بعضهم بالتعصب عليه، كالجصـاص والبياض وجعفر بن

(١) وفيات الأعيان جـ ١ ص ٥٧٧ تاريخ بغداد جـ ٢ ص ١٦٢.

(٢) تاريخ بغداد جـ٢ ص ١٦٣، لسان الميزان جـ ٥ ص ١٠٢ ، معجم الأدباء ٤٩/١٨.

عرفة ثم قصده بعضهم عندما كان فى المسجد فى يوم الجمعة وسألوه سؤالين:

الأول: عن إمامهم أحمد بن حنبل.

والثانى: عن حديث الجلوس على العرش.

فقال الطبرى: أما أحمد بن حنبل فلا يعد خلافه، قالوا: قد ذكره العلماء فى الاختلاف. قال: ما رأيته روى عنه ولا رأيت له أصحابا يعول عليهم، وأما أحاديث الجلوس على العرش فمحال وأنشد:

سبحان من ليس له أنيس ولا له فى عرشه جليس

فلما سمعوا إجابته غضبوا واتهموه بأنه رافضى، وآذوه، وحالوا بين الناس وبين الانتفاع بعلمه. ولعل السبب فيما أثير حول الطبرى بأنه رافضى راجع إلى أنه ألف فى فضائل سيدنا على بن أبى طالب رضى الله عنه وقالوا عنه إنه كان يقول بالمسح على القدمين وهو قول رافضى وقيل إنه يقول بالمسح والغسل معا.

والحقيقة أن هذا ناشئ من عدم فهم مراده، ذلك أنه يوجب غسل القدمين ويوجب مع الغسل دلكهما ولكنه عبر عن ذلك بالمسح، فلم يفهم بعض الناس مراده ومن فهم مراده نقل عنه أنه يوجب الغسل والمسح «.. أى الدلك. .».

وأما كونه قد ألف فى فضائل سيدنا على فلا يعنى أنه رافضى فشتان بين ذلك وبين ذكره للفضائل، وهذا الذى أثير حوله راجع إلى حقد بعض العوام المقلدين، وسوء فهم آرائه فلقد كان من أئمة الإسلام والعاملين بالكتاب والسنة.

حياته العلمية:

عاش الطبرى حياة مثمرة، فكان إماما فى فنون كثيرة، منها التفسير والحديث والفقه والتاريخ وغير ذلك وله مصنفات عديدة تدل على سعة علمه، فهو إمام مجتهد ثقة فى نقله ذكره الشيخ أبو إسحق الشيرازى فى طبقات الفقهاء فى جملة المجتهدين.

وقد جمع من العلوم ما لم يشاركه فيه أحد من أهل عصره، وكان حافظا لكتاب الله عارفا بالقراءات بصيرا بالمعانى، فقيها فى أحكام القرآن عالما بالسنن وطرقها، صحيحها وسقيمها، ناسخها ومنسوخها عارفا بأقوال الصحابة والتابعين ومن بعدهم فى الأحكام وعارفا بأيام الناس وأخبارهم[1].

(١) وفيات الأعيان جـ ١ ص ٥٧٧، تاريخ بغداد جـ ٢ ص ١٦٢.

شيوخه وتلاميذه:

قام الطبرى برحلات علمية تلقى خلالها العلم والحديث من كبار الشيوخ فبدأ بالرى وما جاورهـا ليأخذ الحديث عن محمد بن حميـدة الرازى والمثنى بن إبراهيم الأيلى كما درس التاريـخ فـى هذه المنطقة على محمد بن أحمد بن حماد الدولابى، ويقال إنه كتب عن ابن حميد أكثر من مائة ألف حديث كما درس عليه التفسير أيضا واتجه إلى البصرة وسمع من محمد بن موسى الخرشى، وعماد بن موسى القزاز ثم اتجه إلى واسط والكوفة والشام ومصر حيث درس فقه الشـافعى على الربيع بن سـليمان المرادى وإسـماعيل بن إبراهيم المزنى ومحمد بن عبدالله بن الحكم ودرس فقه مالك على تلاميذ ابن وهب كما سمع الطبرى أيضا من محمد بن عبد الملك بن أبى الشوارب وأحمد بن منيع البغوى.

ومن تلاميذه الذين رووا عنه: أحمد بن كامل القاضى ومحمد بن عبدالله الشافعى وخالد ابن جعفر. ومنهم شـعيب الحرانى وعبد الغفار الخصيبى وأبو عمرو بن حمدان ومنهم ابن الحداد وأبو مسلم الكجى وغيرهم ممن تتلمذوا عليه فى العراق وانتهجوا منهجه[1].

مؤلـفاته:

وقد آتت حياته العلمية أكلهما فكانت له مؤلفات نفيسة كثيرة منها:

١- كتاب التفسـير الكبير، الذى قال فيه الإمام أبو حامد الإسـفراييني: لو سافر رجل إلى الصين حتى يحصل تفسـير محمد بن جرير لم يكن كثيرا. وهو كتاب جليل من أجل كتب التفسـير بالمأثور وأصحها، وذكر فيه ما يثبت عن النبى ﷺ، وما ورد عن الصحابة والتابعيـن ووجه الأقوال ورجح بعضها على بعض كما ذكر فيه الكثير من وجوه الاسـتنباط واللغات والاستشهاد بالشعر على بعض ما فى الألفاظ.

٢- كتاب تهذيب الآثار وتفضيل الثابت عن رسول الله ﷺ، قال فيه الخطيب البغدادى: وله كتاب سـماه تهذيب الآثار لم أر سـواه فى معناه إلا أنه لم يتمه. وقد ابتدأ بما رواه أبو بكـر الصديق رضى الله عنه كما صح عنده بسـنده وتكلم على كل حديث وعلته وطرقه وما فيه من الفقه والسـنن واختلاف العلماء وحججهم فتم به مسند العشرة أهل البيت والموالى ومن مسند ابن عباس قطعة كبيرة ومات قبل تمامه وهو موجود بمكتبة الآستانة.

(١) طبقات الشافعية الكبرى جـ ٢ ص ١٣٦، تاريخ بغداد جـ ٢ ص ١٦٢، الطبرى: للدكتور الحوفى ص ٨٧.

٣- تاريخ الأمم والملوك.
٤- كتاب القراءات.
٥- تاريخ الرجال.
٦- التبسيط فى الفقه.
٧- التبصير فى أصول الدين.
٨- كتاب اختلاف العلماء.
٩- الفضائل.
١٠- أحكام شرائع الإسلام.
وغير ذلك من المصنفات النفيسة.

وفاتــه :

توفى الطبرى يوم الســبت، ودفن يوم الأحد بالغداة فى داره لأربع بقين من شــوال سنة عشــر وثلاثمائة، وقال ابن خلكان: والصحيح أنه دفن ببغداد، وكذلك قال ابن يونس فى تاريخه وهذا هو الرأى الصحيح[1].

■■■

(١) تاريخ بغداد جـ ٢ ص ١٦٢ مرآة الجنان جـ ٢ ص ٢٦١، طبقات الشافعية الكبرى جـ ٣ ص ١٢١.

محمد بن سعد كاتب الواقدى

نسبه ونشأته[1]:

هو الإمام المؤرخ الثقة أبو عبدالله محمد بن سعد بن منيع الزهرى الهاشمى ولاء لأن أحد أجداده كان مولى للحسين بن عبدالله بن عبيد الله بن العباس بن عبد المطلب الهاشمى.

ولد بالبصرة سنة ١٦٨ هـ، ولهذا نسب إليها فقيل ابن سعد البصرى وكان ابن سعد محل رضا الرواة، وحيث لم يلابس الفتن الهوجاء فى عهد المأمون وبعده، فأمكنه نشر علمه، وعلم أستاذه، وبقيت كتبه محفوظة مقبولة عندهم.

وعرف ابن سعد بكاتب الواقدى، لأنه صحبه زمانا، وكتب له فعرف به. وتردد المحدثين فى قبول أخبار الواقدى ليس له أثر كبير فيها يتعلق بابن سعد، فإن أكثرهم قالوا: ثقة مع أن إسناده ضعيف وإذا كان ابن سعد ألف كتبه من تصنيفات الواقدى ولم ينس ذكر اسم شيخه فى سلسلة الإسناد، إلا أنه كان يغربل الرواية التى يرويها له، أو يؤيدها برواية أخرى لغيره.

حياته العلمية:

كان ابن سعد ذا مكانة علمية، فعرف له العلماء فضله ومنزلته جمع كثيرا من العلم وروى عن كثير من الشيوخ لاسيما الواقدى. يقول أحمد بن كامل القاضى: قال لى محمد بن موسى: الذين اجتمعت عندهم كتب الواقدى أربعة أنفس: محمد بن سعد كاتب الواقدى أولهم.

شيوخه وتلاميذه:

ومن شيوخه محمد بن عمر بن واقد الواقدى وهو الذى صحبه ولازمه كثيرا، كما روى أيضا عن سفيان بن عيينة وإسماعيل بن علية، ويزيد بن هارون الواسطى، وعبيد الله بن موسى العبسى، وهيثم والوليد بن مسلم وأبى الوليد الطيالسى وغيرهم من شيوخ الرواية بالبصرة والكوفة وواسط وبغداد ومكة المكرمة والمدينة والشام واليمن ومصر وغيرها.

---

(١) وفيات الأعيان جـ ١ ص ٦٤٢، الرسالة المستطرفة ص ١٣٨، مرآة الجنان جـ ٢ ص ١٠٠.

ومن تلاميذه الذين رووا عنه:

أبو بكر بن أبى الدنيا وأبو محمد الحارث بن أبى أسـامة التميمى، والحسـين بن فهم راويـة الطبقات الكبرى عن ابن سـعد، وهـو الذى قال عن شـيخه كان كثير العلم، كثير الكتب، كتب الحديث والفقه والغريب.

منزلته:

وقد جرح بعض العلماء ابن سـعد، وعدله الأكثرون، وقال الحسـين بن فهم كنت عند مصعـب الزبيرى فمر بنا يحيى بن معين، فقال لـه مصعب: يا أبا زكريا حدثنا محمد بن سعد الكاتب بكذا وكذا، وذكر حديثا، فقال له يحيى: كذب. وقال أبو بكر الخطيب معلقا علـى ذلك: ومحمد بن سـعد عندنا من أهل العدالة وحديثـه يدل على صدقه فإنه يتحرى فى كثير من رواياته، ولعل مصعبا الزبيرى ذكر ليحيى عنه حديثا من المناكير التى يرويها الواقدى فنسبه إلى الكذب[1].

وقال ابن أبى حاتم الرازى سـألت أبى عن محمد بن سـعد، فقال: (يصدق) جاء إلى القواريرى وسأله عن أحاديث فحدثه، وقال إبراهيم الحربى: كان أحمد بن حنبل يوجه فى كل جمعة بحنبل بن إسحق إلى ابن سعد يأخذ منه جزءين من حديث الواقدى ينظر فيها إلـى الجمعة الأخرى ثم يرددهما ويأخذ غيرهما قال إبراهيم ولو ذهب سـمعهما كان خيرا له. وقد سبق بيان أنه كان يغربل الرواية التى يذكرها عن شيخه الواقدى ويعضدها بغيرها.

ومما سـبق يتضح لنا أن المعدلين لابن سـعد عدد كثير، وأن له مكانتـه العلمية التى استحق بها كل إكبار وتعظيم.

وقد رحل ابن سعد رحلات علمية إلى المدينة والكوفة وبغداد، وفى بغداد لزم الواقدى، ولم ينسب إليه فى كتب التراجم إلا ثلاثة مؤلفات:

١- الطبقات الكبرى.

٢- الطبقات الصغرى.

٣- أخبار النبى ﷺ.

---

(١) طبقات الشافعية الكبرى جـ ٢ ص ٩، تاريخ بغداد جـ ٥ ص ٣٢٢.

والواقــع أن كتاب (الطبقات الكبرى) يحتوى علــى ما يحتوى عليه الكتابان الآخران، وحســبه فى التصنيف كتاب «الطبقات الكبرى» الذى يدل على تضلعه فى العلم، ورســوخ قدمه فى كثير من فنون المعرفة والتاريخ.

كتاب الطبقات الكبرى

كتاب الطبقات الكبرى لابن سعد من أوائل ما ألف فى هذا الموضوع ولعله لم يسبقه فى هذا المجال إلا طبقات الواقدى، وكان لكتاب ابن سعد أثره فى التآليف التىجاءت بعده.

ومصادر كتابه نوعان: الأول: المشافهة والسماع. والثانى: الكتابة. ولم يقتصر ابن سعد على الإفادة من طبقات الواقدى، وإنما استقى معلومات من كتبه الأخرى، كما استجد بعض فصول لم يجد فيها لشــيخه رواية مثل ذكر كنية رســول الله ﷺ ،وما كان رســول الله ﷺ يعوذ به ويعوذه به جبريل، وأنســاب الجاهليين، وســير الأنبياء والأمم السابقة التى اتضح أن الواقدى لم يحتفل بها كثيرا.

وقد استهدف كتاب الطبقات الكبرى لابن سعد خدمة السنة النبوية فتحدث فيه عن الرسول ﷺ والصحابة والتابعين إلى عصره وجعل الجزءين الأولين لســيرة الرسول ﷺ، وبعد أن انتهى فى أكثر الجزءين من السيرة النبوية العاطرة، عقد فصلا للمفتين بالمدينة فى العهد النبوى، ثم ترجم للصحابة والتابعين فشغل سائر الأجزاء بذلك وخصص آخر جزء للنساء[1].

منهج ابن سعد فى كتاب الطبقات

لاحظ ابن سعد فى تراجمه عنصرين:

الأول: عنصر الزمان والثانى: عنصر المكان.

أما عن الأول وهو عنصر الزمان، فقد كان يراعيه فى سائر الطبقات من أولها إلى آخرها، وجعل نقطة البدء فيما يتصل بالزمان هى: (الســابقة إلى الإســلام) ثم (موقعة بدر) ولذا بدأ بالمهاجرين البدريين، ثم بالأنصار البدريين ثم بمن أسلم قديما ولم يشهد (بدرا) وإنما هاجر إلى الحبشة أو شهد أحدا ثم بمن أسلم قبل فتح مكة، ثم من أسلم بعد فتح مكة.

---

(١) الطبقات الكبرى لابن ســعد تقديم الأســتاذ إحســان عباس ص ١٠ ط بيروت، علوم الحديث ومصطلحة الدكتور صبحى الصالحى ص ٣٤٣ الحديث والمحدثون ص ٣٥٠.

وأما الثانى: وهو عنصر المكان، فترجم للصحابة رضوان الله تعالى عليهم على حسب الأمصار التى حلوا فيها، فسمى من كانوا بالمدينة أو مكة، أو الطائف أو اليمن أو اليمامة، ومن نزلوا الكوفة، ومن نزلوا البصرة، ومن فضلوا المقام بالشام أو مصر، كما لاحظ هذا المنهج كذلك بالنسبة لتراجم التابعين رضى الله عنهم.

والطبقة فى كتاب ابن سعد تساوى عشرين سنة تقريبا، ولكن هذا التقسيم الذى اتبعه ابن سعد فى منهجه كان له عيب واضح فى الكتاب، فقد يكون أحد الرجال داخلا فى غير موضع واحد فى هذا المنهج، بمعنى أن يكون مثلا بدريا ممن يفتى أيام الرسول ﷺ، ثم هاجر إلى مصر من الأمصار، وعلى هذا فلابد له من ثلاث تراجم، إلا أن ابن سعد تنبه لهذا العيب الذى لا مناص منه، فكان يطيل الترجمة فى موضعها الأصلى فى الطبقة الحقيقية بما فيه الكفاية ثم يمر فى الموضع الآخر عليها بإيجاز سريع.

وقد وجد من بين رواة ابن سعد رواة قلائل ضعفهم أهل الحديث وهم: هشام بن محمد ابن السائب الكلبى، والواقدى، وأبو معشر، والحقيقة: أن هشاما كان أوثق من أبيه، والواقدى كان محل ثقة عند فريق كبير من المحدثين.

وأكبر ما انتقده المحدثون على الواقدى، واتبعه فى ذلك تلميذه ابن سعد، هو جمع الأسانيد الكثيرة وإيراد متن واحد لها، وإدخال حديث الرجال بعضهم فى بعض مبتغيا بذلك الإيجاز إذا كثرت الروايات وتشابهت.

وأرى أن الطبقات الكبرى لابن سعد فيها الأسانيد المرسلة، والمقطوعة بجوار الصحيحة الكثيرة، فهى لم تكن كلها فى درجة واحدة، ولعل الذى دعاه إلى ذلك هو أنه كان يهدف إلى استيفاء الموضوع الذى يكتب فيه فدون جميع ما ورد فى ذلك صحيحا أو مرسلا أو مقطوعا، وليس يصعب على أهل العلم استخلاص الصحيح فى الكتاب من غيره فذلك أمر سهل، ولئن كانت طبقات ابن سعد خالية من التعقيبات الكثيرة التى تظهر شخصية المؤلف، إلا أن ما يوجد فيها من التوضيحات اليسيرة تطلعنا على نقده العلمى الطيب الذى تميز به، فمثلا: يورد رواية خلاصتها: أن النبى ﷺ بكى عند قبر أمه لما فتح مكة فقال ابن سعد (وهذا غلط، وليس قبرها بمكة، وقبرها بالأبواء).

هذا وكتاب الطبقات لا يستغنى عنه محدث ولا فقيه ولا مؤرخ، ومن كتب بعده فى الرجال فقد استفاد الكثير منه وللكتاب روايتان: الأولى، رواية الحارث بن أبى أسامة لبعضه، والحسين بن فهم لبعضه الآخر كلاهما يرويه عن ابن سعد.

ولهذا الكتاب منزلة جليلة بين العلماء، غير أنه أكثر فيه من الرواية عن الضعفاء، قال ابن الصلاح: وكتاب ابن سعد «كاتب الواقدى» كتاب كثير الفوائد، وهو ثقة غير أنه كثير الرواية فيه الضعفاء، وقد تبين ذلك مما سبق.

وتوفى ابن سعد يوم الأحد لأربع خلون من جمادى الآخرة سنة ثلاثين ومائتين ببغداد، ودفن فى مقبرة باب الشام، وهو ابن اثنين وستين سنة رحمه الله تعالى.

وهكذا وقفنا على جانب كبير من النهضة العلمية، والتى فجر ينابيعها الدافقة هؤلاء الأعلام، وجمع رحيقها الصافى الأئمة الستة الذين أشرقت كتبهم فى سماء الهدى فأوجدت الجو العلمى العاطر والمناخ الصحى للسنة النبوية الشريفة.

وواضح أن هؤلاء الأعلام، قد حصلوا على ثناء كبير، وتقدير من الحفاظ المتقنين فى عصرهم فكان هذا الثناء، وذلك التقدير بمثابة شهادات علمية عظيمة، فلئن كان فى عصرنا هذا ترتفع مكانة الباحث بمقدار ما حاز من شهادات وما وصل إليه من تفوق فى سلك دراساته حتى أهلته كفاءته، ورشحته شهاداته إلى مكانة مرموقة وعمل عظيم فإن أولئك العلماء فى عصرهم هذا كانت شهاداتهم بقدر كدهم وجدهم ورحلاتهم العلمية، التى يلتقون فيها مع العلماء اللامعين، والأئمة المتثبتين متنقلين من قطر إلى قطر بهمة قعساء لا تعرف الكلال، ولا تعوقها مشقة السفر ولا عناء الطريق، كما اتضح لنا من خلال الحديث عن نشأتهم وحياتهم العلمية فكان ثناء أئمتهم عليهم وأقوال علمائهم فيهم تعتبر أسمى الشهادات الصادقة، لصدورها من أهل الصدق والتوثيق.

■■■